



منتدى البدائل العربي للدراسات

FRIDE
A EUROPEAN
THINK TANK FOR GLOBAL ACTION

Hivos
people unlimited

التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

"الواقع والتحديات والمعايير"

محمد العجاتي

مدير منتدى البدائل العربي للدراسات

(A.F.A)

القاهرة (. .)

:

Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAalternatives

Facebook : <https://www.facebook.com/AFAalternatives>



التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

"الواقع والتحديات والمعايير"

الباحث الرئيسي: محمد العجاتي - مدير منتدى البدائل العربي للدراسات

باحثون: رانيا زادة - جورج فهمي - خلود خالد - عمر سمير خلف

مراجعون: أ/ هشام جعفر - د. ياسر علوي - أ/ باسم فتحي - أ/ محمود قنديل

مراجعة لغوية: أيمن عبد المعطي

الناشرون:

- منتدى البدائل العربي للدراسات
- منظمة هيفوس الهولندية
- منظمة فريدا الإسبانية

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبير فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

قائمة المحتويات

٤	مقدمة
٦	الفصل الأول: الإطار التشريعي للتمويل الأجنبي في مصر
٦	أولاً: تمويل المجتمع المدني:
١٠	ثانياً: التمويل السياسي:
١٢	ثالثاً: التشريعات المصرية والمعايير الدولية:
١٤	الفصل الثاني: التمويل في مصر الواقع والأرقام
١٥	أولاً: دور المجتمع المدني أثناء وبعد الثورة:
١٧	ثانياً: خريطة الجمعيات الأهلية في مصر:
٢١	الفصل الثالث: رؤية محلية للتمويل الأجنبي ما بين الأهلي والسياسي
٢١	أولاً: الرؤية فيما يخص بالمجتمع المدني
٢٣	ثانياً: التمويل السياسي
٢٤	ثالثاً: التمويل في مجال الإعلام
٢٦	الفصل الرابع: التمويل الأجنبي كأداة سياسية
٢٧	أولاً: التمويل السياسي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير:
٢٩	ثانياً: التمويل ووسائل الإعلام ما بعد الثورة:
٣٠	ثالثاً: قضية التمويل الأجنبي ٢٠١١:
٣٢	الفصل الخامس: نماذج من التمويل الأجنبي
٣٢	أولاً: نماذج لمؤسسات التمويل الأجنبي في مصر:
٣٨	ثانياً: ملاحظات من حيث جنسية وطبيعة مؤسسات التمويل:
٤٠	خاتمة وتوصيات:
٤٣	الملاحق: (جداول نتائج اللقاءات ورسوم بيانية)

مقدمة

ثمة حقيقة تاريخية وهي أن الثورات لا تحدث فجأة، وهو ما يعني بطبيعة الحال رفض قبول الرواية التي تختزل ثورة ٢٥ يناير في مصر في حركة احتجاج "حادثة" في الفضاء الافتراضي، قامت بها مجموعات من الشباب، الممتلكين لخاصية أدوات الاتصال الحديثة، بدأوا على شبكة الإنترنت، فاستجابت لهم جموع الشعب، وكانت الثورة التي أسقطت واحدة من أعنى الديكتاتوريات في المنطقة^١. فالحراك الشعبي خلال الثورة وبعدها أوسع بكثير من أن يختزل في شريحة عمرية أو اجتماعية، والدماء التي أريقت في محافظات مصر المختلفة، وفي أقر مناطقها بشكل خاص (حي الأريعين في محافظة السويس مثلاً)، شاهد نفي قاطع لنظرية "الثورة التي انطلقت من الفضاء الافتراضي"^٢. بطبيعة الحال، كان هناك فاعلون سياسيون جدد، وكانت هناك أشكالاً جديدة للمشاركة والاحتجاج لم تعرف مصر بعضها من قبل، ولم يستخدم البعض الآخر بهذا القدر من الفعالية. أما القضية الأساسية هنا، فهي وضع هؤلاء الفاعلين، وتلك الأشكال في سياق تاريخي واجتماعي يفسر الشروط الموضوعية التي حكمت ظهورهم وساهمت في تحديد فعالية دورهم في مرحلة تاريخية معينة (قبل وأثناء ثورة ٢٥ يناير)، ومن ثم يؤسس لاستكشاف أفق هذا الدور في مرحلة تشكل النظام السياسي الجديد في مصر بعد الثورة. فقد جاءت الثورة المصرية في ٢٥ يناير كنتاج لحركة مستمرة للمجتمع المدني سواء من خلال منظماته ومؤسسته، أو من خلال أدوات التواصل الحديثة، ولا يستطيع أحد إنكار دور المجتمع المدني بكل جوانبه الخيرية والتنمية والحقوقية في مصر ما قبل الثورة سواء في توعية المواطنين بحقوقهم ودفعهم باتجاه المطالبة بها أو حتى تشكيل تكتلات وشبكات مصالح لتحقيق أهداف اجتماعية معينة أو مجرد تخفيف الأعباء الناجمة عن الأداء السيئ لحكومات ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عن المواطنين، يتفاعل مع هذا الدور وينبثق من رحمته دور الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركة كفاية و٦ أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية وحركة دعم البرادعي وغيرها وكلها في مجملها عامل أساسي في قيام ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من حراك في الميادين وساحات العمل السياسي العام. ويمكننا في هذا الصدد رصد بعض الملامح الدالة على ذلك خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة:^٣

- ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من سبعة آلاف و٥٩٣ جمعية في عام ١٩٨٥ إلى ١٦ ألف جمعية عام ١٩٩١. كما أن تقديرات وزراء التضامن الاجتماعي تشير إلى أن إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر بلغ ٢١ ألفاً و٥٠٠ جمعية في مطلع ٢٠٠٧. في حين يشير المسح الذي أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في محافظات جمهورية مصر

^١ ياسر علوي، الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر، (كتاب محرر)، منتدى البدائل العربي، القاهرة، ٢٠١٢

^٢ ليست مصادفة مثلاً أن حسم معركة الثورة مع نظام مبارك تمت بعد أقل من أربعة أيام على دخول الطبقة العاملة المصرية ميدان المعركة، عندما قررت حكومة الفريق/ أحمد شفيق إعادة تشغيل جميع المصانع - في محاولة لإظهار سيطرتها على الوضع- فوفرت بذلك، دون أن تدري، الشروط الموضوعية لتجمع العمال المصريين في أماكن الإنتاج، وأعدت لهم إمكانية العمل الجماعي انطلاقاً من المصانع، ومن ثم بدأت بشكل فوري سلسلة من الإضرابات واسعة النطاق التي سقط نظام مبارك في يومها الرابع. ولم تكن مصادفة أيضاً أن المناطق العمالية في مدينة السويس (أكثر المدن المصرية تأثراً بالسياسات النيوليبرالية، حيث كانت نخبة الحكم في ظل حكومة أحمد نظيف، قد اختارت السويس كمختبر لتطبيق هذه السياسات قبل تعميمها على سائر محافظات مصر. وهكذا قدر للسويس أن تذوق مرارة الدعم النقدي، ونظام التأمين الصحي الجديد، وغيرها، وأن يفتدي أهلها ببؤس أوضاعهم عموم المصريين ويجنبوهم مخاطر تعميم بعض هذه السياسات النيوليبرالية) هي التي حملت على عاتقها استمرار الاحتجاج من مظاهرة ٢٥ يناير الافتتاحية إلى المظاهرات العارمة التي بدأت منذ ٢٨ يناير وحتى إسقاط مبارك. فخلال هذه الأيام الثلاثة الحاسمة كانت السويس -منفردة تقريباً- هي المكان الذي استمرت فيه المظاهرات الشاملة، لتتحقق الفترة النوعية المطلوبة من مظاهرات كبيرة لكنها متقطعة شهدت عدداً من محافظات مصرية في ٢٥ يناير، إلى ثورة شعبية مستمرة، التحقت بها القاهرة وسائر المدن المصرية اعتباراً من يوم ٢٨ يناير ولمدة أسبوعين حتى سقط مبارك. والمسألة هنا ليست السجال حول الدور المركزي الذي لعبه شبان الطبقة الوسطى في الثورة المصرية، والذي لا يمكن إنكاره أو التقليل منه، وإنما توضيح أن قطاعات اجتماعية أوسع، كان دخولها للمعركة عنصراً أساسياً في حسم مصيرها، لم يتم حشدتها في الفضاء الإلكتروني أو باستخدام وسائل مشاركة غير تقليدية، بما يظهر بجلاء حدود الروايات الاختزالية للثورة.

^٣ 'مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير'، إعداد: سحر إبراهيم الدسوقي، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١، ص ٤٥

العربية إلى أن عدد الجمعيات يبلغ ١٥ ألفا و ١٥٤ جمعية، مما يشير إلى وجود فارق في العدد يبلغ حوالي ستة آلاف جمعية بين ما ذكرته وزارة التضامن الاجتماعي وبين ما أسفر عنه مسح الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

- تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك زيادة في عدد الجمعيات التي تعمل في المجالات غير التقليدية الواردة في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حيث يزيد هذا العدد بمعدل يبلغ حوالي ٦٠٠ جمعية سنويا منذ عام ٢٠٠٢ وخاصة في مجالي التنمية والمناصرة. وعلى وجه العموم في أعقاب صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وبفعل متغيرات عالمية وتدفع التمويل الأجنبي وتأكيد الخطاب الرسمي على مساندة المجتمع المدني، فإنه ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، تم تأسيس ألف و ٦٩٤ جمعية ومؤسسة أهلية أي بمعدل حوالي ٨٥٠ جمعية سنوياً. وبطبيعة الحال لا يجب أن نخدعنا الأرقام المطلقة بشأن النمو السريع في عدد الجمعيات الأهلية، فمؤشر كفاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدني وليس مؤشر العدد هو الذي يحدد النجاح.

- تضاعف عدد الجمعيات النشطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانحسار التركيز على الجمعيات الخيرية الصرفة، حيث ركزت الجهات الدولية المانحة على التعاون مع المنظمات المحلية ذات التوجه التنموي. كما اتجهت عديد من الجمعيات الخيرية التقليدية إلى الاهتمام ببعض الأنشطة التنموية. إلا أن هذا لا ينفى أنه من الصعب التمييز الواضح بين الأنشطة الخيرية والإغاثية والأنشطة التنموية في تصنيف الجمعيات الأهلية في مصر، نظرا لتداخل الأنشطة لدى نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية.

- ظهر العديد من المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان، وبروز الجمعيات التي تدافع عن قضايا المرأة والطفل والعمال وتمكينهم.

- توسع ملحوظ في عدد منظمات الأعمال، وفي نطاق ومجالات أنشطتها وحجم العضوية بها. ومن أوائل هذه المنظمات "مجلس الأعمال المصري الأمريكي" الذي أنشئ ١٩٧٥، وكذلك جمعية رجال الأعمال المصريين. وقد بلغ في عام ٢٠٠٧ عدد جمعيات رجال الأعمال ٥٨ جمعية، يقع نصفها تقريبا في القاهرة والجيزة، بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من جمعيات سيدات الأعمال، والتي بلغ عددها ١٦ جمعية في ٢٠٠٧، كما بلغ عدد الجمعيات التي اعتمدها وزارة التضامن الاجتماعي في ٢٠٠٧ كجمعيات مستثمرتين ٢٣ جمعية. ويمكن القول أنه بوجه عام بلغ إجمالي عدد جمعيات رجال الأعمال ٩٧ جمعية.

وفي هذا الإطار تتعرض الدراسة للإطار القانوني للتمويل الأجنبي في مصر، ووضعية هذا التمويل مع التطرق للتمويل السياسي وما يخص وسائل الإعلام فيه، وبعض المؤسسات المانحة الرئيسية في الحالة المصرية وطبيعة عملها. ثم تقدم الدراسة بناء على مجموعة من اللقاءات مع العاملين والدارسين والمستفيدين في المجال، لرؤيتهم لإشكاليات التمويل الأجنبي وأهم إيجابياته وسلبياته. وذلك بهدف تقديم رؤية لأهم الاستراتيجيات والمعايير على المستوى القانوني والسياسي التي يجب اتباعها والالتزام بها سواء من جانب الدولة، أو الجهات المانحة، أو المؤسسات المتلقية لهذا التمويل.

الفصل الأول: الإطار التشريعي للتمويل الأجنبي في مصر

إذا كانت الدساتير المصرية المختلفة تكفل الحق في التنظيم كما تكفله أيضاً الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، وإذا كانت كل هذه الدساتير والاتفاقيات تعتبر منظمات المجتمع المدني بتعريفها الواسع (جمعيات أهلية، مؤسسات مدنية، نقابات مهنية وعمالية، جمعيات رجال أعمال، وغرف تجارية وصناعية) أشخاص اعتبارية، فإن على المشرع أن يعي تماماً حق المجتمع المدني في حياة العمل بما في ذلك التمويل الأجنبي كما الحال مع هذه الأشخاص الاعتبارية الأخرى، طالما أنه يلتزم بقواعد القانون العام، ويعتمد الشفافية ويخضع للرقابة، ويقوم بما عليه من التزامات. وتقنين هذا التمويل مع إخضاعه لإجراءات النزاهة والشفافية والإفصاح هو الضمانة الحقيقية لوطنية هذا القطاع الحيوي والذي يسد عجز الدولة في جوانب كثيرة ويرشد سلوكها ويعينها في جوانب أكثر، ومن ثم لا بد من تغيير الفلسفة والنظرة الحاكمة للتشريعات الخاصة بعمل المجتمع المدني بما يتوافق مع روح الثورة والاتجاه نحو الديمقراطية إن صدق هذا الاتجاه. أما على المستوى السياسي فهناك غياب للتشريعات المنظمة لمسألة الشفافية بالمعنى الحديث للمفهوم والقائم على الشفافية كوسيلة لتداول المعلومات والرقابة الشعبية، ويظهر هذا سواء في قانون الأحزاب أو التشريعات الخاصة بالإعلام في مصر.

أولاً: تمويل المجتمع المدني

على الرغم من أن القانون ٨٤ للعام ٢٠٠٢ جاء ليسمح للجمعيات والمؤسسات الأهلية بتلقي التمويل من جهات خارجية على عكس الوضع في القانون ٦٤ والذي كان يحظر على أية جمعيات تلقي أي هبات أو تبرعات من الخارج، إضافة إلى حظر اشتراك الجمعية في أي نشاط مع أية جمعية خارج البلاد^٤. إلا أن هذا التحول لم يكن مطلقاً بل تحيط به العديد من القيود على مستوى القانون والممارسة.

فالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ "قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية" والتي صدرت لائحته التنفيذية في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢ يحفل بمواد تقوم على فلسفة الهيمنة والوصاية^٥. والتي تتمثل في ثلاث ملامح أساسية^٦:

١- إعطاء جهة الإدارة حقوق شبه مطلقة^٧: بداية من الموافقة على تأسيس الجمعيات أو وقف نشاطها (مادة ٦ و ٨) ومن (٤١). كذلك الحق في الموافقة على التمويل الأجنبي (م.٧) والانضمام لشبكات وتحالفات دولية (م.٧٦ ثالثاً ب)، ويعد التمويل الأجنبي من أهم إن لم يكن أهم مصدر للتمويل للمجتمع المدني التنموي والحقوق في ظل غياب الرأسمالية المصرية عن هذا المجال.

٢- تغليب العقوبات: أفرط القانون في التجريم والعقاب على أنشطة الجمعيات في بنوده (م.٤٣ حتى ٤٧) على نشاط بطبيعته تطوعي كما تضمن عقاباً جماعياً لجميع أعضاء الجمعية العمومية بتقرير الحل بسبب مخالفات يرتكبها أشخاص يمكن تحديدهم بدقة، أي أنه تضمن مبدأ سياسة العقاب الجماعي لأخطاء فردية وشخصية^٨ وهو ما من شأنه

^٤ Abdel Mawla Ismail, Tyranny of the Law, and the retraction of the Egyptian Civil Society, Land Center for Human Rights, 2002.

^٥ بيان صحفي صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009/1/٥

^٦ محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات. توصيات للتحوّل الديمقراطي في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فريدريش إيبتر، القاهرة، ٢٠١١، ص٤.

^٧ فريد زهران، قانون الجمعيات الأهلية الجديد واللحظة السياسية الراهنة، الأهرام ٢٣ يوليو ٢٠٠٢.

^٨ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣.

إحجام المواطنين عن المشاركة في المجتمع المدني وأنشطته وهو ما يتشابه مع قوانين أخرى مثل قانون الأحزاب في مصر إذ تكمن الفلسفة في محاولة طرد المواطنين من دائرة الفعل المجتمعي والسياسي.

٣- **المصطلحات الغامضة والعبارات المفتوحة:** يتضمن القانون في داخله العديد من المصطلحات غير المحددة مثل منع المنظمات من ممارسة أي "نشاط سياسي" (م ٣/١١)، النظام العام (م ٢/١١) والطريف أن اللائحة التنفيذية تستخدم في توضيح مثل هذه العبارات أسلوباً يزيد غموضاً إذ تطرح العديد من الأنشطة ثم تختتم الفقرة بألفاظ من نوعية "ما شبه ذلك" أو "ما يندرج تحت نفس المسميات". أو تترك الأمور معلقة مثل الفقرة الخاصة بالتمويل الأجنبي "على المؤسسة أن تتقدم بطلب وأن توافق جهات الإدارة في خلال ٤٥ يوماً". ولا توضح اللائحة ما هو الوضع في حالة عدم رد الجهة الإدارية وهو ما يحدث في العادة. كما أن المواد ١٠، ١٤، ٧٣، ٨١، ١١٠، ١٣٦ من اللائحة جاءت كأحكام مستحدثة لا سند لها في القانون. وهذه الوضعية تخلق حالة من الغموض تمكن الحكومة من تطبيق القانون في التوقيت الذي ترغبه على المنظمة التي تستهدفها. على أن تترك المنظمات التي لا تسبب إزعاج للحكومة في العمل دون أي تدخل، رغم إنها في بعض الأحيان قد تكون ترتكب مخالفات، تتغاضى عنها الجهات الإدارية أو لأمنية لتكون هذه المخالفات سلاحاً في يدها عند الحاجة.

أما على مستوى التطبيق فلا تظهر فروق حقيقية في التطبيق مع القانون الحالي الذي يعد على الرغم من كل ما سبق أكثر انفتاحاً من سابقة (٢٣) لعام ٦٤، مثل تخطي ما يحدده القانون في طلبات الموافقة على التمويل، أو المساواة بين الجمعية التي لا تتلقى رداً خلال المدة المحددة للتسجيل والأخرى التي يتم رفضها فكلاهما عليه اللجوء للقضاء. وهو ما يؤكد أن القانون ليس أداة تنظيم بقدر ما هو وسيلة لفرض سطوة السلطة التنفيذية على المجتمع المدني. كما أن أعمال القانون في حالات بعينها و ضد منظمات محددة دون غيرها يؤكد كونه أداة رقابة تستخدم عند الحاجة.

وعلى الرغم من إقرار القانون بحق الجمعيات بموجب المادة (١٧) تلقي المنح من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، إلا أنه يعود ليقيد ذلك باشتراطه الحصول على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي فيما يخص التمويل من الخارج^٩. فمخ القانون المصري بذلك صلاحيات واسعة لجهة الإدارة للتحكم في أنشطة الجمعية من خلال حظر تلقي أو جمع تبرعات سواء من الأشخاص الطبيعيين أو غير طبيعيين. وزاد من ذلك بأن ترك مسألة توقيت الرد على طلب الحصول على تمويل أجنبي معلقاً بأن ألزم المؤسسة أن تتقدم بطلب، وأن ترد جهات الإدارة خلال ٤٥ يوماً، ولم توضح اللائحة ما هو الوضع (هل يعتبر موافقة أم رفض) في حالة عدم رد الجهة الإدارية وهو ما يحدث في العادة ١٠.

كما ينص القانون على أن كل موازنة مالية تزيد على ألف جنيه مصري (حوالي ١٨٠ دولار) توجب حصول الجمعية على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي. وقد دفع ذلك لأن توجه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة انتقادات حادة لمصر في عام ٢٠٠٢، تتدد فيها بالإجراءات/التعقيدات المتعلقة بالحصول على التمويل الأجنبي^{١١}.

^٩ مواد القانون القانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ الخاصة بالتمويل الأجنبي مادة ١٧- للجمعية الحق في تلقي التبرعات، ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفي جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية. وذلك كله فيما عدا الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية.

¹⁰ Mohamed ELAGATI, Ibid

¹¹ <http://www.awan.com/pages/oped/100612>

وتكتسب القيود على التمويل الأجنبي مزيداً من الأهمية خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن العقوبة الموضوعية ١٢ على مخالفة ما سبق هي "الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين" طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٦. وحل الجمعية كما في المادة (٤٢).

وللتعرف على الذهنية الحاكمة للمشرع في هذا القانون يمكن مراجعة المناقشات التي شهدتها مجلسا الشعب والشورى آنذاك لترتبط بين التمويل الأجنبي أو الخارجي وبين الأمن القومي المصري، وأن هذا التمويل قد يوجه إلى مشروعات تضر بالأمن القومي على الرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد دعت عدداً من ممثلي الهيئات المانحة في مصر لحضور الاجتماع التشاوري الذي نظّمته مع عدد محدود من المنظمات غير الحكومية للتشاور في موضوع القانون، كما اجتمعت السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية في وقت لاحق مع السفير الأمريكي وممثل الاتحاد الأوروبي بالقاهرة لدعوتهم لزيادة الدعم المقدم للجمعيات الأهلية باعتبارهم أكبر ممولين لهذه الجمعيات، ويبدو عسيراً على الفهم كيف يحدث مثل هذا التنسيق الكبير في أمر يعتبره القانون مهدداً للأمن القومي المصري^{١٣}.

لم يقتصر القيد في التعامل مع الخارج فقط على التمويل وإنما امتد للدخول في الشبكات والتحالفات الدولية، وبالنظر إلى التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة لا يمكن بحال فصل الداخل عن الخارج أو حتى الحد من أنشطة بعض المؤسسات الدولية في الداخل لأن الشراكة الدولية لا تقوم فقط بين دول وإنما بين أشخاص طبيعيين واعتباريين ولأن الدولة أصبحت أحد الفواعل وليست الفاعل الوحيد على الساحة الدولية كما برزت مفاهيم ومصطلحات المواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي، وصارت هناك منظمات دولية غير حكومية تتمتع بشخصية قانونية دولية مثل منظمة هيومن رايتس ووتش والصليب/والهلال الأحمر الدولي وجمعيات أخرى تتمتع بصفة المراقب في المجلس الدولي لحقوق الإنسان، وصارت برامج التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية وجمعيات المجتمع المدني العالمية تفوق أحياناً التعاون بين تلك المنظمات وبعض حكومات بلدانها.

ولا شك أن المجتمع المدني لا يستطيع أن يقوم بالأدوار المتوقعة منه بمعزل عن المنظمات الأخرى العاملة في الداخل والخارج، وفي مجتمعات تتخفّض فيها ثقافة العمل الأهلي كمصر فإن الحاجة إلى التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني وبعضها البعض

^{١٢} مادة ٧٦- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر يعاقب على الجرائم الواردة في هذا الباب بالعقوبات التالية:

أولاً- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:
(أ) أنشأ جمعية يكون نشاطها سرياً.

(ب) باشر نشاطاً من الأنشطة المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣) من المادة (١١) من هذا القانون.

ويحكم في هاتين الحالتين بحل الجمعية، إذا تمت مباشرة النشاط باسم الجمعية.

ثانياً- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من:

(أ) أنشأ كياناً تحت أي مسمى يقوم بنشاط من أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية دون أن يتبع الأحكام المقررة في هذا القانون.

(ب) باشر نشاطاً من أنشطة الجمعية أو المؤسسة الأهلية رغم صدور حكم أو قرار بوقف نشاطها أو بحلها.

(ج) تلقى بصفته رئيساً أو عضواً في جمعية أو مؤسسة أهلية سواء كانت هذه الصفة صحيحة أو مزعومة، أموالاً من الخارج أو أرسل للخارج شيئاً منها أو قام بجمع التبرعات دون موافقة الجهة الإدارية.

(د) أنفق أموالاً للجمعية أو للمؤسسة الأهلية أو للاتحاد في أغراض شخصية أو ضارب بها في عمليات مالية.

(هـ) تصرف في مال من أموال الجمعية أو المؤسسة الأهلية التي حكم أو صدر قرار بحلها وتصفيتها، أو أصدر قراراً بذلك دون أمر كتابي من المصفي.

وفي الحالات المشار إليها في البنود (ج، د، هـ) تقضي المحكمة كذلك بإلزام المحكوم عليه بغرامة تعادل قدر ما تلقاه أو أرسله أو جمعه أو أنفقه أو ضارب به أو تصرف فيه من أموال، بحسب الأحوال، وتؤول حصيلة تلك الغرامة إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

¹³ Mohamed ELAGATI, Undermining Standards of Good Governance: Egypt's NGO Law and Its Impact on the Transparency and Accountability of CSOs, ICNL, 2006

تزداد لأن مؤسسة واحدة قد لا تكون قادرة بمفردها على تنفيذ مشروع تنموي أو حتى تنقيفي دون الحاجة للتشبيك مع جهات أخرى في الخارج والداخل. وقد جعل المشرع عقوبة مثل هذا العمل "حل الجمعية"^{١٤}.

وقد بادر ائتلاف من أكثر من مائة وخمسين مؤسسة وجمعية أهلية (أنشأتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) إلى طرح مقترح لتعديلته الخاصة للقانون الحالي. وقد سعت هذه الجمعيات إلى تصحيح الأحكام التي تُعتبر الأسوأ في القانون الحالي وتتعلق بتسجيل الجمعيات وحظر الأنشطة السياسية، والتدخل الحكومي المفرط في موضوع التمويل الأجنبي. وأعربت عن قلقها من الطريقة العشوائية التي يُطبق بها القانون الحالي، إلى جانب السيطرة الواضحة التي تمارسها الأجهزة الأمنية على الجمعيات والمؤسسات الأهلية تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي. وتشمل التعديلات التي يقترحها ائتلاف الجمعيات والمؤسسات الأهلية، استبدال النظام الحالي الذي يفرض إلزامية التسجيل بنموذج العلم والخبر الفرنسي/اللبناني الذي تكفي الجمعية الأهلية بموجبه بإخطار المحكمة من دون الحاجة إلى طلب إذن للمباشرة بأنشطتها، وكذلك فيما يخص التمويل المحلي أو الأجنبي، على أن تلتزم هذه المؤسسات بنشر ميزانيتها بشكل دوري. كما طالب الائتلاف بتفسير أدق لمعنى النشاط السياسي الممنوع على الجمعيات الأهلية، وبالحد من التدخل الأمني في أنشطة الجمعيات^{١٥} وذلك عبر قانون جديد يعتمد^{١٦}:

١- قانون يدعم الشفافية بمنطق إتاحة المعلومات لتبادل المنفعة والتمكين من المحاسبية بدل من كونها كما في القانون الحالي مصدرًا للرقابة على الجمعيات.

^{١٤} مادة ٤٢- يكون حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية، بعد أخذ رأي الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها، في الأحوال الآتية:

- ١- التصرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.
 - ٢- الحصول على أموال من جهة خارجية أو إرسال أموال إلى جهة خارجية بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٧) من هذا القانون.
 - ٣- ارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب.
 - ٤- الانضمام أو الاشتراك أو الانتساب إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج جمهورية مصر العربية بالمخالفة لحكم المادة (١٦) من هذا القانون.
 - ٥- ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة في المادة (١١) من هذا القانون.
 - ٦- القيام بجمع تبرعات بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة (١٧) من هذا القانون. ويتعين أن يتضمن قرار الحل تعيين مصف أو أكثر لمدة ومقابل يحددها. ولوزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر قراراً بإلغاء التصرف المخالف أو بإزالة سبب المخالفة أو بعزل مجلس الإدارة أو بوقف نشاط الجمعية، وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:
 - ١- عدم انعقاد الجمعية العمومية عامين متتاليين أو عدم انعقادها بناء على الدعوة لانعقادها تنفيذاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠) من هذا القانون.
 - ٢- عدم تعديل الجمعية نظامها وتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون.
- كما يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية الاكتفاء بإصدار أي من القرارات المذكورة في الفقرة السابقة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى، وذلك بدلاً من حل الجمعية. ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإداري وفقاً للإجراءات والمواعيد المحددة لذلك، ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من هذا القانون، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات. يعتبر من ذوي الشأن في خصوص الطعن أي من أعضاء الجمعية التي صدر في شأنها القرار.
- ^{١٥} انظر تقرير دينا جرجس حول مشروع القانون الذي قدمته وزارة التضامن الاجتماعي قبل الثورة، بعنوان "مشروع قانون الجمعيات يعرض تمويل المجتمع المدني للخطر"، علي موقع مؤسسة كارنيغي، علي الرابط التالي:

<http://arabic.carnegieendowment.org/2009/02/03/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1/a07n>

^{١٦} محمد العجاني، تعديل قانون الجمعيات، مرجع سابق.

٢- وضع القضاء بهيئاته الطبيعية وسيط بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني إذ لا يجوز لأي طرف اتخاذ إجراءات قانونية ضد الآخر إلا من خلال اللجوء للسلطة القضائية.

٣- إدخال المجتمع كطرف رئيسي في معادلة المجتمع المدني^{١٧} من خلال عدة مواد تمكن المجتمع من التعرف على المجتمع المدني ومتابعته وإمكانية الاستفادة منه، أو حتى التدخل في حالة عدم الرضاء (مثال: إلزام مؤسسات المجتمع المدني نشر ميزانيتها على المواقع الخاص بها وفي الجريدة الرسمية).

رغم إقرار الدستور المصري الجديد (٢٠١٢) في المادة (٥١) للحق في تشكيل الجمعيات وحرية عملها: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والأحزاب بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. ولا يجوز للسلطات حلها أو حل هيئاتها الإدارية إلا بحكم قضائي؛ وذلك على النحو المبين بالقانون".

إلا أن مسودات القوانين المطروحة الآن من جانب الدولة والسلطة مازالت لا تلتزم بهذه المعايير الدولية والقيم الديمقراطية. وفي المقابل نرى منظمات المجتمع المدني مازالت تتنازل لتعديل أو إيقاف هذه القوانين وطرح بدائل لها.

ثانياً: التمويل السياسي

يعرف المال السياسي؛ بأنه "كافة الجوانب المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية ومرشحها وإنفاقها للموارد في إطار الحملات الانتخابية والأوقات الأخرى غير أوقات الانتخابات"^{١٨}، ومن ثم فقد استتبع فقدان الشفافية فيما يتعلق بالتمويل السياسي حالة من الجدل العام تطفو بين الحين والآخر، لا سيما مع بروز فضائح التمويل لبعض السياسيين والأحزاب في دول عدة، الأمر الذي أفضى إلى ظهور منهجيات متطرفة تنظر لأي تمويل سياسي بعين الريبة وتضعه في بداية تفسير أي ظاهرة سياسية.

مع غياب الديمقراطية في الدول العربية وبقاء النظام دون تغيير لفترات طويلة جعل هذه الحكومات تحتكر المعلومات وتدعي بناء عليه أنها تعرف ما لا يعرفه الآخرون، وبالتالي تحتكر مفهوم المصلحة الوطنية والأمن القومي ويتحول هذا الأخير في رؤيتهم إلى مرادف لمفهوم أمن النظام. وهو ما يتعارض بالضرورة مع طبيعة النظم الديمقراطية التي تقوم على أساس حرية تداول المعلومات وتداول السلطة وبالتالي عبر الزمن تتشكل ثوابت للأمن القومي بناء على الممارسة والتوافق.

وإذا كان من المسلم به أن الأحزاب السياسية لها دورها المهم في بناء الديمقراطية، خصوصاً في الديمقراطيات الناشئة، باعتبارها مرتكزاً من مرتكزات تداول السلطة والتنشئة السياسية والتجديد السياسي في النظم المعاصرة، فإن فاعلية تلك الأحزاب وبقائها وقدرتها التنافسية على أداء وظائفها الديمقراطية مرهون بمدى ما تحوزه من قدرات مالية وتمويلية، بيد أن السواد الأعظم من المواطنين حول العالم يرون أن المال السياسي ومناحيه يثيرون من الإشكاليات ما يرونه مقوضاً للديمقراطية ذاتها لا خطراً عليها فحسب^{١٩}.

وقد شهدت مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير تعديلاً لقانون الأحزاب (القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) جعل الوضع أفضل كثيراً مما كان عليه في عهد مبارك^{٢٠}. وقد نظمت هذه التعديلات علاقة الأحزاب بالخارج في مادتين:

ن من شروط تأسيس أو استمرار أي حزب سياسي: عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي.

^{١٧} تنظيم الجمعيات في الدول العربية (محرر)، برنامج بنبان/ البنك الدولي، لبنان، ب.ت.، ص.٩٠.

^{١٨} كيفين كاساس زامورا، التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة، مؤسسة بروكينجز، جامعة كوستاريكا، مايو ٢٠٠٨، ص ٣.

^{١٩} Shari Bryan & Denise Baer, Money in Politics: A study of Party Financing Practices in 22 countries, National Democratic Institute for International Affairs, Washington, DC, 2007, p.٣

^{٢٠} لمزيد من التفاصيل راجع: محمد العجاق، قانون الأحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فريديش ايرت، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣.

N لا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتبارى ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية .

ورغم أن القيدين هما شبيهين إلى حد بعيد بتلك المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني إلا أنها في مجال العمل السياسي مقبولة خاصة في حالة السيولة التي تعيشها الدول ما بعد الثورات أو في مراحل التحول، وهو ما جعل دول مثل تركيا والبرازيل تنص على مواد شبيهة ليس في قانون وإنما في دستورها. فدستور البرازيل في مادته الـ ١٧ يكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية وإدماجها واتحادها وحلها، مع إيلاء المراعاة الواجبة للسيادة الوطنية، والنظام الديمقراطي وتعددية الأحزاب السياسية والحقوق الأساسية للفرد، ومع مراعاة القواعد التالية:

- الطابع الوطني.
 - حظر الحصول على مساعدة مالية من كيان أجنبي أو من حكومة أجنبية أو من جهة تابعة لأي منهما.
- وفي هذا الإطار هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للقانون القديم^{٢١} الخاص بالأحزاب وعلى رأسها تشكيل واختصاصات لجنة الأحزاب التي تم تعديلها في القانون الجديد، كما أن هناك شبه اتفاق على ما يخص التمويل الأجنبي والعلاقة مع الخارج في هذا القانون. إلا أن بعض المشكلات والتي تم رصدها في القانون السابق ما زالت معمولاً بها في القانون الحالي، وبعض القيود الجديدة برزت في القانون:
- ٥٠٠٠ عضو رقم ضخم جداً لتأسيس الحزب.
 - شرط نشر أسماء الـ ٥٠٠٠ آلاف اسم في صحيفتين يوميتين مما يكلف مبالغ طائلة لا تستطيع العديد من الأحزاب الجديدة توفيرها.
 - أما عن النماذج فالقانون الجديد لم يخرج بنا من نموذج الترخيص إلى أبعد من ذلك.. أي إلى نموذج أكثر تقدماً من نموذج "تحديد القواعد" أو نموذج "التعزيز" حيث طبقاً لهذا القانون لن تقوم الأحزاب بالإخطار -كما يدعي الكثيرون- بل ستقوم بالترخيص، وذلك بإعطاء لجنة الأحزاب في المادة ٨ الأحقية في الاعتراض على إنشاء الحزب خلال ٣٠ يوماً وكذلك توسيع اختصاصات هذه اللجنة في البحث والاستقصاء واللجوء لجهات أخرى لجمع المعلومات دون تحديد هذه الجهات.

في الحالة المصرية، تعد قضية التمويل السياسي من القضايا المثيرة للجدل، لاسيما في المواسم الانتخابية^{٢٢}. ودرءاً لتلك المخاوف، عمدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية إلى إصدار قرارات ولوائح لتنظيم تمويل الدعاية الانتخابية، على غرار ما قرره سلفاً اللجنة العليا لانتخابات مجلسي الشعب والشورى، حيث حظرت تلقي أو استخدام التمويل الأجنبي في الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال سواء كان من أفراد أو منظمات أو دول أجنبية.

وبالمقابل، أبقّت اللجنة على مبدأ التمويل العام غير المباشر للمرشحين للانتخابات الرئاسية -على غرار الأحزاب السياسية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى- من خلال السماح باستخدام وسائل الإعلام العامة المملوكة للدولة، وخاصة الإذاعة والتلفزيون الرسميين، في الدعاية الانتخابية شريطة أن يكون ذلك بشكل محايد، يكفل للجميع الحصول على مساحات إعلانية زمنية وتوقيتية موحدة دون تمييز أو انحياز لأي طرف كان^(٢٧).

^{٢١} Assessment of Electoral Framework, Democracy Reporting International, January 2007, p.19

^{٢٢} بيانات الدراسة: <http://www.almasryalyoum.com/node/811076>

وعلى الصعيد القانوني، حدد القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢، مبلغ ١٠ ملايين جنيه كحد أقصى لما ينفقه كل مرشح في حملته الانتخابية في الجولة الأولى التي يتم الاقتراع بها يومي ٢٣ و ٢٤ مايو ٢٠١٢، على أن يكون الحد الأقصى المسموح به في جولة الإعادة ٢ مليون جنيه (مادة ٢٤).

وشدد القانون كذلك على حظر تلقي أي شكل من أشكال التمويل من أشخاص أجنبى أو جهات اعتبارية أجنبية أو منظمات دولية (مادة ٢٧)، في حين يسمح بتلقي المرشح الرئاسي تمويلاً من أشخاص طبيعيين مصريين بشرط ألا يزيد عن ٢% من الحد الأقصى المسموح به للفرد الواحد (مادة ٢٦)^(٢٨).

وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة ثغرات قانونية قد تشوب نزاهة العملية الانتخابية، إذ إن الجهة المنوط بها الاضطلاع بتسيير العملية الانتخابية، وهي اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، غير مخولة بشطب أو معاقبة أو استبعاد أي مرشح قد يخرق تلك الشروط بشكل أو بآخر.

ففي حالة ضبط مرشح مخالف لتلك الشروط المتعلقة بتمويل الحملة الانتخابية، تقوم اللجنة بإحالة مخالفته إلى النيابة العامة للتحقيق معه واتخاذ اللازم، بما قد تصل عقوبته إلى الحبس، ولكن في الوقت نفسه فإن لجنة انتخابات الرئاسة لا تملك شطب هذا المرشح الذي يتم التحقيق معه بتهم تتعلق بمخالفة شروط الدعاية أو تلقي تمويل محظور، وقد يدان المرشح المخالف من قبل النيابة العامة ويحكم عليه من قبل القضاء بالحبس، ومع هذا وفي الوقت نفسه، فإن ذلك المرشح يظل مستمراً في مارثون الانتخابات الرئاسية، بل إنه في حالة فوزه، فإن اللجنة ملتزمة بإعلان فوزه كرئيس دون النظر إلى حكم القضاء بإدائته في هذه الشأن^(٢٩).

أما عن الإعلام المصري الخاص فما زالت الفجوة التشريعية الخاصة به قائمة، حيث أنه يخضع لقوانين الشركات المصري (قانون ١٥٩ سنة ١٩٨١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) وهو قانون كما يظهر من تاريخه سابق لظهور الميديا الحديثة بأنواعها المختلفة، لذا لا نراه ينطبق لموضوع الشركات الإعلامية بأي شكل من الأشكال. وإنما كالعادة في ظل النظام السابق كانت أوراق أي شركة لها أغراض إعلامية بداية من النشر والطباعة وحتى تأسيس قنوات فضائية تخضع دون سند قانوني لجهاز أمن الدولة الذي كانت تحول له الأوراق للموافقة أو رفض تسجيل الشركة.

ثالثاً: التشريعات المصرية والمعايير الدولية

وبالمقارنة بالقيود المفروضة على المجتمع المدني على المستوى الدولي، سنجد أن المركز الدولي للقوانين غير الربحية بواشنطن قد صنفها إلى مجموعة أنواع من القيود، ينطبق على القانون والواقع المصري سبع من الأنواع الثمانية، يتصدرها عدم القدرة على التسجيل وتأمين مزايا الشخصية القانونية، وعدم القدرة على الحصول على تمويل أجنبي بيسر، إذ يعتمد أسلوب الموافقة وليس الإخطار كما في الدول الديمقراطية. حق الحل التحكيمي، إذ يعطي القانون المصري للوزارة حق حل الجمعيات بعد استشارة الاتحاد وسماع الجمعية، لكن يظل قرار الحل من اختصاص الجهة الإدارية، وعليه يكون سلاح مسلطاً على الجمعيات يدعمه ما سبقنا الإشارة إليه من مصطلحات وعبارات غير محددة، كما أن لها أن تفوض حق الحل للجهات التنفيذية في المحافظات والمتمثلة في المحافظ. عدم القدرة على الدعوة لموضوعات بعينها، إذ يصنفه القانون المصري بأعمال سياسية إذا رغب في استخدام هذا السلاح للتعامل مع الجمعيات. والرقابة الصارمة والتحكيمية، فيعطي الحق للجهات الإدارية في رقابة دائمة على المنظمات من خلال كل تلك الموافقات التي يجب على المنظمات الحصول عليها. وكذلك تأسيس جمعيات موازية، تعمل في نفس المجال أو نفس المنطقة، وتلقى دعماً حكومياً، في محاولة لجذب التحويلات لمثل هذه الجمعيات. وأخيراً عقوبات جنائية ضد الأفراد المنضمون للمنظمات، تصل في القانون المصري إلى عام سجن. وعند صدور هذه الورقة مازالت مسودات لقانون جديد محل التداول

أما عن وضعية قانون الأحزاب والإعلام فتفتقد هذه القوانين لأي حوار مع الجهات المعنية. فعدم مناقشة قانون الأحزاب مع القوى السياسية، خاصة أن هذا القانون يخص هذه القوى، قد أدى إلى وجود بعض الغموض وعدم الوضوح في القانون ووجود ضوابط وقواعد تخرج عن المعايير الدولية في هذا، ويتمثل ذلك في استمرار بقاء بعض العبارات المطاطة مثل "عدم إضرار الحزب بالسلام الاجتماعي"، وهي جملة يمكن تفسيرها على هوى الحاكم. كما منع التمويل من الداخل والمتمثل في حظر الحصول على تمويل من "شخص اعتباري ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية"²³. كذلك غياب أية قواعد خاصة بضمانات الديمقراطية الداخلية للأحزاب. واستمراراً لهذا النهج تم تجاهل الإعلاميين في صياغة قانون النقابة الخاصة بهم، فالقانون الجديد لنقابة الصحفيين المصريين لم يعرض على النقابة أو على العاملين في المجال، يذكر أن مسودة قانون نقابة الصحفيين الجديد الذي أعدته لجنة التشريعات بنقابة الصحفيين أثارت حالة من الغضب في الوسط الصحفي بسبب شروط الانضمام للنقابة، كما تبرأ مجلس النقابة من القانون الجديد وعلق أعضاء المجلس على القانون بأنه ليس فقط مجحفاً وإنما يفتقد كذلك إلى فهم طبيعة المهنة، واحتياجات الممتننين بها²⁴.



23 Guy S. Goodwin-Gill, Free and fair elections, Inter- parliamentary Union, Geneva, 2006, P.138.

24 <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=833522&SecID=97&IssueID=0>

الفصل الثاني: التمويل في مصر الواقع والأرقام

إن كانت بداية عودة الحراك إلى الساحة المصرية واشتباك المجتمع المدني معها كان لأسباب "إقليمية" الانتفاضة الفلسطينية، وبداية تشكل لجان الدعم لها ونزولها إلى الشارع في ٢٠٠١ بعد سنوات من ترك المشهد السياسي للصراع بين النظام والاسلاميين، فقد جاء ظهور حركة كفاية في سبتمبر ٢٠٠٤ كتحول واضح نحو القضايا الداخلية، وهي الحركة التي مهدت الطريق لكثير من الحركات الاحتجاجية التي كان لها دوراً في كسر حاجز الخوف من بطش الدولة والأجهزة الأمنية، وانتزاع حق التظاهر السلمي في الشارع المصري دون استئذان الأجهزة الأمنية، رافعة شعار "لا للتمديد، لا للتوريث"، ومن ثم جاءت الحركات الأخرى التي خرجت من رحم "كفاية" هي ٦ إبريل، الجمعية الوطنية للتغيير، وقد كان التقاف العديد من منظمات المجتمع المدني وحركاته حول البرادعي لتوحيد واستمرار جهودها نحو تعديل الدستور، نقلة مهمة نحو تدعيم الحقوق وتنشيط المشاركة الشعبية في الحكم^{٢٥}.

وقد شهد هذا الحراك تحولاً هاماً ما بعد الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦، حيث تم التجديد للرئيس مبارك واعتبر الكثيرون ذلك فشلاً للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى إلى انحسار حركة كفاية وتركيز أحواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. ورغم خفوت وانحسار حالة الحراك السياسي المصاحب لـ"كفاية"، فقد نجحت هذه الأخيرة في خلق ما أطلق عليه بعض المحللون "ثقافة الاحتجاج"، أو "ثقافة انتزاع الحقوق". وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية/ المهنية التي شهدتها مصر منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن.

تزايدت ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في الفترات من بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١، فقد بلغ عدد الاحتجاجات المسجلة عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٢ احتجاجاً؛ ارتفع عام ٢٠٠٦ ليصبح ٢٦٦، أما عام ٢٠٠٧ فقد قفز هذا الرقم ليتجاوز ٦١٤ احتجاجاً، وفقاً للإحصاءات التي أجراها "مركز الأرض"^{٢٦}. أما عن عام ٢٠٠٨، فقد سجل في شهر فبراير أعلى معدلاته حوالي ٦٢ احتجاجاً في قطاعات مختلفة^{٢٧}، وارتفع هذا الرقم على مدار العام إلى ما يقرب من ٦٠٩ احتجاج بين فئات وقطاعات مختلفة من العمال، والتقديرات الحالية لعدد عام ٢٠٠٩ يتعدى الـ ٦٥٠ احتجاج^{٢٨}.

وإذا كان البعض يرى أن كل الحركات السياسية التي شهدتها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصرخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تستطع أن تبني تياراً مؤثراً بين النخبة والجمهير، وظلت فقط حالة من الصخب أخرجت طاقة هائلة من الكبت والإحباط وفي وقفات احتجاجية متفرقة^{٢٩}، فإن هذه الاحتجاجات والأصوات العالية أعطت الأغلبية الصامتة دفعة للأمام للتعبير عن آرائها وطموحاتها وتطلعاتها بجرأة غير مسبوقة تجلت في انتزاع هامش حرية محدود فيما قبل الثورة ربما أجبر النظام على التراجع عن خطوات كثيرة أو حتى الحذر الشديد عند اتخاذ قرارات في سياسات بعينها، وربما يتضح الدور الذي لعبته هذه الجمعيات مما فرضته الحكومة عليها من قيود وتضييقات أمنية

^{٢٥} محمد العجاني، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (كتاب محرر، تحرير د. عمرو الشوبكي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٩١.

^{٢٦} "الهجة تشرق مع انتصارات العمال: المقاومة والغضب خلال عام ٢٠٠٨"، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، العدد ٦٥، مارس ٢٠٠٨. مع ملاحظة أن التقرير الذي أعده قد استبعد الإضرابات المتعددة خلال العام لموقع عمالي واحد أو لطائفة بعينها من العمال، الأمر الذي قلص حجم الإضرابات الحقيقي كثيراً

^{٢٧} <http://www.e-socialists.net/node/969>

^{٢٨} إلهامي المرغني-دعاء عادل-داليا موسى-أمن عبد المعطي، تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٢، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الرابط التالي: <http://ecesr.com/report/279484>

^{٢٩} عمرو الشوبكي، "قوى الحراك السياسي الجديد في مصر"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711541114510.htm>

وسياسية في أعقاب موجات الإضرابات والمظاهرات العمالية والحقوقية في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، فلو لم تكن هذه الجمعيات والنقابات تلعب دوراً قوياً لما سعت السلطة للسيطرة والتصييق عليها أمنياً قبيل الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، وبخاصة بعد تزايد نشاط تلك المنظمات في رصد الانتهاكات الحكومية لحقوق المواطنين وحررياتهم والتشهير بها في تقارير دولية ومحلية، ويكفي للتدليل على ذلك أن الجمعيات الحقوقية والشركات غير الهادفة للربح ومنظمات حقوق الإنسان بلغ عددها ٦١ منظمة مناصرة تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان حتى عام ٢٠٠٧ وذلك وفقاً لنتائج مسح الاتحاد العام للجمعيات، وقد تم تسجيل بعض هذه المنظمات في إطار القانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ بينما تم تسجيل البعض الأخر كشركات غير هادفة للربح أو مكاتب محاماه في حالة المؤسسات الحقوقية. تعمل هذه المنظمات في ثلاث مجالات أساسية: الرقابة والرصد لحالات انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال التوعية والندوات والبحوث والمؤتمرات والتقارير وتقديم المساعدة القانونية المباشرة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان^{٣١}.

أولاً: دور المجتمع المدني أثناء وبعد الثورة

هذه الجمعيات والمؤسسات وبرغم قلة عددها ناهيك عن الناشط منها وبرغم الإطار القانوني السيئ والذي سوف نشير إليه لاحقاً إلا أنها ساهمت وبشكل كبير سواء في سد الفجوات المترتبة عن التراجع المقصود لدور الدولة كما أنها ساهمت في نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى قطاع عريض من المثقفين الذين شكلوا طليعة ووقوداً حيويًا للثورة سرعان ما التحمت هتافاته وصرخاته بنبض الشارع المأزوم والمهموم من سياسات الحكومات المتراكمة قبل الثورة، كما أن المجتمع المدني لعب دوراً في صنع الثورة من خلال توثيق يوميات الثورة، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت ضد الثوار، وتشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة، تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدي لأي محاولة للاعتداء عليهم.

وعلى ذلك لا يمكن القول أن المجتمع المدني لم يكن له دوراً في ثورة ٢٥ يناير.. وأن الفيس بوك هو البطل، لأن المجتمع المدني المصري كان له دور قبل ٢٥ يناير، وهو الذي مهد الطريق لهذه الثورة عن طريق التوعية وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وأيضاً القضايا المرتبطة بالتعذيب في مصر والتي كان لها أثراً كبيراً في ثورة الغضب وتحريك المياه الراكدة، وأيضاً استطاع المجتمع المدني تدريب الشباب وتوعيتهم بكيفية إدارة الحملات واستخدام الفيس بوك وتويتر وعدم اقتصار استخدامه كشبكة اجتماعية فقط، ولكن الاستعانة به في إدارة الحملات وحشد المؤيدين للإصلاح والتغيير باعتباره المجال الإعلامي الوحيد الذي به تعاضمت حرية الرأي والتعبير بالنسبة للشباب. لذا كان من الطبيعي بعد كل هذه العوامل، أن تتطور الفكرة لتخرج بصورتها يوم ٢٥ يناير، ولتكون ثورة مهد لها المجتمع المدني وقام بها الشباب، كنتاج طبيعي لوعي مجتمعي، وتعبئة شعبية وحث للمواطنين للخروج والمشاركة، ومن ثم -وفقاً لأحد المراجعين المتخصصين في شؤون المجتمع المدني- فإن ما حدث من تطورات لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل النشطاء والمدونين والصفحات التي دعت إلى الثورة هو تطور طبيعي للمجتمع المدني بحيث انتقل من الواقعي إلى الافتراضي -نتيجة لانسداد كافة القنوات أمامه- مكوناً ما يمكن تسميته المجتمع المدني الافتراضي الذي خلق إمكانات تواصل وتشبيك بين قطاعات شابة -على وجه الخصوص- أخفق المجتمع المدني الواقعي في التعبير عنها ودخلت إلى الواقع السياسي من دون أيديولوجية أو أفكار أو مفاهيم مسبقة بعكس الحال في معظم قطاعات المجتمع المدني^{٣٢}.

^{٣٠} مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير، م سابق ص ٢١

^{٣١} مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير، م سابق، ص ٤٠-٤٢

^{٣٢} أماني قنديل، "أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية للواقع والأدبيات"، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١١، ص ٣٠

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني تقوم بدور خيري وخدمي وفي أحسن الأحوال فإن المنظمات التنموية والحقوقية معا لا تزيد عن ٢٥% من مجمل المنظمات المصرية عام ٢٠١٠ والتي بلغت حوالي ٢٩ ألف منظمة^{٣٣}، وأن المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات، والتي لا تقدم خدمات، بلغ عددها الإجمالي لحظة اندلاع الثورة في مصر ٦٠ منظمة فقط، وما أحاط بتلك المنظمات من غياب العنصر الشبابي في قيادتها أو المشاركة في أنشطتها بشكل كبير، فإن هذه المجتمع المدني المصري وبخاصة الجمعيات الحقوقية لعب أدواراً متنوعة في العقدين الأخيرين يمكن إجمالها في^{٣٤}:

- دور حيوي في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتوعية بالحقوق والحريات ومحاربة الفساد والمطالبة بالديموقراطية، أي تهيئة المناخ وذلك بمساندة الإعلام الخاص.
 - مساندة حركات احتجاجية واعتصامات ومطالب جماهيرية أو فئوية يكون مصدرها جهة أخرى محرقة (مثل حركة ٦ أبريل، واعتصامات العمال ومظاهراتهم في المحلة الكبرى) وذلك في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة المصرية.
 - اشتعال الثورة على يد هذه المجموعات المرتبطة بالمجتمع المدني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- ثم بعد ذلك يأتي دور المجتمع المدني في سياق التطورات التي توالى منذ اندلاع الثورة المصرية وحتى اسقاط النظام في ١١ فبراير ٢٠١١ والتحام نشطاء المجتمع المدني بكافة الفعاليات، وبروز أدوار جديدة لمنظمات المجتمع المدني على اختلافها لتسير في عدة اتجاهات أهمها:
- الدفاع القانوني عن حقوق الشهداء والمصابين.
 - تتبع قضايا فساد رموز النظام السابق وإثارتها قانونياً وإعلامياً أمام الرأي العام.
 - تشكيل تحالفات وانتلافات لرد أموال المصريين المنهوبة بالخارج.
 - تشكيل لجان تقصي حقائق بشأن شهداء الثورة والمصابين في كل الفعاليات الثورية سواء الثمانية عشر يوماً الأولى أو حتى تولي الرئيس محمد مرسي للسلطة.
 - قيام بعض الجمعيات بتبني مبادرات لعلاج ورعاية مصابي الثورة مثل جمعية "رسالة" و"الأورمان" ومبادرات شبابية كثيرة على مواقع التواصل الاجتماعي ومن المبادرات التي انطلقت لإعادة بناء وإعمار مصر مبادرة "البلد بلدنا" الهادفة لتنظيف الشوارع من خلال زيارة حي كل يوم سبت لتنظيفه وتجميله ويشترك في هذه الحملة الآلاف من الشباب^{٣٥}.
 - رصد كافة الانتهاكات التي ارتكبتها جهاز الشرطة والمجلس العسكري بحق المدنيين سواء في أحداث ماسبيرو، ومحمد محمود أو مجلس الوزراء أو العباسية أو إستاند بورسعيد، واستمرار الكشف عن انتهاكات حقوق المتظاهرين خلال المليونيات المتتالية وإصدار البيانات بشأنها^{٣٦}، بل والتعريف بها على المستوى الشعبي ومن أبرزها حركة "عسكر كاذبون" و"لا للمحاكمات العسكرية".
 - التوعية القانونية المنظمة للمواطنين للمشاركة في الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية والرئاسية، تشكيل مرصد لمراقبة عمليات التصويت وضمانات المشاركة السياسية.

^{٣٣} أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ١٥٩

^{٣٤} أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦١

^{٣٥} المصدر موقع مصرس، بتاريخ ٢٣ أكتوبر، على الرابط التالي:

<http://www.masress.com/october/111734>

^{٣٦} انظر البيان الذي وقعت عليه ٤٢ منظمة حقوقية لإدانة استمرار الحكومة في انتهاك حقوق الجمعيات الأهلية والتضييق عليها، موقع مؤسسة المرأة الجديدة، على الرابط التالي:

<http://nwccegypt.org/?p=5247>

- التشبيك بين المنظمات والأحزاب من أجل طرح رؤى لكل القضايا التي طرأت على الساحة السياسية من أجل مشاركة أكثر فعالية في البناء الدستوري والقانوني ومن ذلك مساهمة هذه المنظمات في إعداد مشاريع قوانين الجمعيات الأهلية وحرية تداول المعلومات.

ثانياً: خريطة الجمعيات الأهلية في مصر

يبلغ عدد الجمعيات الأهلية في مصر وفقاً لوزارة التضامن الاجتماعي ٢٧ ألف و٦٨ جمعية حتى عام ٢٠٠٩^{٣٧}، ووفقاً للتصنيف الرسمي وبيانات وزارة التضامن الاجتماعي للجمعيات فإن ٢٦% من هذه المنظمات تعمل في مجالات تنمية، و٧٤% في مجالات خيرية ورعاية وخدمية وحقوقية.

وفي الحالة المصرية فإن الاتجاه العام الغالب في الفترة الأخيرة هو تشجيع تأسيس منظمات تنمية أو تحويل جزء من نشاط المؤسسات الخيرية إلى تنمية، البيانات الرسمية في مصر تبرز أن هناك ارتفاعاً مستمراً في كل عام في نسبة المنظمات التي تسجل نفسها وفقاً للقانون، في مجالات تنمية وحقوقية (حوالي ٧٠% من المنظمات التي تم تأسيسها في الأعوام الثلاثة الأخيرة ٢٠٠٨-٢٠١٠ من إجمالي أربعة آلاف منظمة^{٣٨} ويمكن تفصيل توزيع المجالات المختلفة للمنظمات الأهلية كما في الجدول التالي^{٣٩}:

م	المجال	النسبة المئوية
١	منظمات خيرية تعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلقي	٣٢%
٢	منظمات رعاية وخدمية	٣٠%
٣	منظمات تستهدف التنمية وتمكين المواطن	٢٦%
٤	منظمات حقوقية ولا تقدم خدمات	٧%
٥	منظمات مغلقة العضوية تعبر عن مصالح فئات معينة	٥%

الجمعيات النشطة/ العاملة في مجال واحد محدد^{٤٠}

تمكين المرأة	الشباب	الأطفال (رعاية، تعليم، صحة، ثقافة)	جماعات الأعمال	حقوقية ودفاعية	البيئة	حماية المستهلك
٣٧٠	٣٠٣		٥٨ رجال أعمال ٣٦ سيدات أعمال	٧٣	٧٦	٦٧١

^{٣٧} أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ١٠٩

^{٣٨} أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني....."، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧

^{٣٩} أماني قنديل، "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي"، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٠، ص ٨٨، ٨٩

^{٤٠} أماني قنديل، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، مرجع سابق، ص ٨٨

تعاني مصر من اختلالات جوهرية في توزيع الجمعيات الأهلية بين أقاليمها المختلفة حيث عدم التوازن بين الريف والحضر لصالح القاهرة والجيزة والإسكندرية على حساب محافظات الوجه القبلي والبحري من حيث نصيب الفرد من الجمعيات الأهلية وخدماتها، كما أنها تعاني أيضاً من ضعف التوازن بين توزيع الجمعيات ومعدلات التنمية البشرية كما يتضح من الجدول التالي:

التوزيع الجغرافي	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
القاهرة	٦١١٥	٢٢,٧%
الوجه القبلي	٦٤٥٣	٢٣,٩%
الوجه البحري	١٠٧٢٨	٣٩,٩%
المحافظات الحدودية	٩٠٤	٣,٣%

المصدر: الاتحاد العام للجمعيات الأهلية ٢٠٠٨

وفقاً للبيان المنشور على الموقع الرسمي لهيئة المعونة الأمريكية بمصر^{٤١}، قامت المعونة الأمريكية بتقديم تمويل للحكومة المصرية في المجالات الآتية منذ عام ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٩ بما يقدر بـ ٢٨,٦ مليار دولار، وزعت كالتالي:-

- المجال الاقتصادي ودعم التجارة والاستثمار ١٥,٧ مليار دولار
- مجال الخدمات والبنية التحتية ٥,٧٥ مليار دولار
- التعليم ١,١٤ مليار دولار
- الصحة ٩٨٣,٩ مليون دولار
- الديمقراطية والحوكمة ١,١٣ مليار دولار

ووفق بيانات الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي في إبريل ٢٠٠٩ بلغت المعونة الأمريكية لمصر خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية بنحو ٢٧,٩١٦ مليار دولار من بينها تحويلات نقدية بلغت ٤,٤٩٢ مليار، واستيراد سلعي للقطاعات العام والخاص بـ ٧,٦٧٠ مليار، وفائض حاصلات زراعية "استيراد قمح" بـ ٣,٨ مليار، ومشروعات تنموية بـ ١١,٩٤١ مليار دولار موزعة على القطاعات الرئيسية المبينة كالتالي:-

المبلغ بالمليون دولار	القطاعات المستفيدة
٣٢٦٥	الإسكان والمرافق
١٦٦٤	الكهرباء والطاقة
١٠٦٩	التعليم والتدريب
٩٧٨	الصحة
٩٧٤	الحكم المحلي
٨٦١	الزراعة

^{٤١} هويدا عدلي، "التمويل الأجنبي في مصر اشكاليات متشابكة"، القاهرة مؤسسة المرأة الجديدة، أبريل ٢٠١٢، ص ١-٢

٧٠٥	النقل والمواصلات
٤٩٣	القطاع الخاص الإنتاجي
٤١٦	الري
٣٥٦,٣	الصناعة
٣٠٧	الاقتصاد والمال
٢٧٧,٣	المنح الفنية
١٨٩	الديمقراطية
١٦٧	البيئة
١٥٩,٣	التمويل والتجارة
٣٣,٤١٧	البتروال والثروة المعدنية
٢٨	الشئون الاجتماعية

أما فيما يتعلق بالاتحاد الاوربي^{٤٢}، فالمنح الموجهة للحكومة المصرية في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ يبلغ مقدارها ٤٤٩,٢٩ مليون يورو موزعة كالتالي:-

أولاً: مجال دعم الإصلاح الديمقراطي وحقوق الانسان والحكم الرشيد ١١,١%.

ثانياً: مجال تطوير القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصاد المصري ٤٢,٢%.

ثالثاً: ضمان تحقيق عملية التنمية المستدامة بسياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية مؤثرة وإدارة أفضل للموارد الطبيعية ٤٦,٧%.

وبالإشارة إلى ما تلقته الدولة المصرية في عام ٢٠٠٩ وتم ذكره في بيان صحفي على الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، فقد حظي مجال الرعاية الصحية الحكومية بـ ١١٠ مليون يورو، ومجال قطاع النقل بـ ٨٠ مليون يورو بالإضافة إلى ٢٠ مليون يورو كدفعة أولى من ١٢٠ مليون يورو لمجال التعليم، في مقابل ١٧ مليون يورو لمجال الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والطفل لكل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ولا يختلف التحليل عما سبق بخصوص المعونة الأمريكية، فالجزء الأعظم من المعونات يذهب للمؤسسات الحكومية المصرية في حين ما يذهب إلى مجال الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد لا يزيد عن ١٢%، والأمر الأهم انه حتى المنح الموجهة إلى هذا البند لا تذهب كلها لمنظمات المجتمع المدني بل بعضها منها يذهب للمؤسسات الحكومية المعنية بهذه القضايا كما سبقت الإشارة.

إن كان لا يوجد أي تفصيل في تقرير وزارة التضامن يحدد التمويل القادم من المنطقة العربية وتحديداً الخليج إلا أنه يمكن التأكيد أن معظمها يذهب للجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، وإن كان هناك بعض الدول العربية الأخرى التي أسست أو أسس فيها مؤسسات تمويل مثل الأردن ولبنان وهي محدودة جداً من حيث الحجم والإمكانات وتتوجه معظمها إلى المجال الفني والثقافي^{٤٣}. أما عن ما ورد في ملف التحقيقات الخاصة بقضية "التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية" التي أحيلت إلى محكمة جنابات القاهرة في فبراير ٢٠١٢ فقد ورد في التحقيقات أن ٩٥% من الأموال التي أنفقتها المنظمات المتهمه في القضية هي أموال المعونة الأمريكية، كما أفادت أن تلك المنظمات كانت تتفق قبل الثورة في العام الواحد مليون دولار في مصر، وكثفت أعمالها بعد الثورة، لتتفق قرابة

^{٤٢} هويدا عدلي، مرجع سابق ص٣

^{٤٣} مثل: الصندوق العربي للتنمية الثقافية (الأردن) الصندوق العربي للثقافة والفنون (لبنان)، مؤسسة شومان الثقافية (الأردن).

١٨ مليون دولار في العام الواحد. وتبين من التحقيقات أنه من خلال تلك المخاطبات ثبت أن أموال المعونة هذا العام تم إرسالها إلى تلك المنظمات، وأن المنظمات أنفقت ٩٥٪ من تلك الأموال على دعم الأحزاب التي نشأت بعد الثورة^{٤٤}. وقدت كشفت اللجنة كذلك عن دخول 181 مليون جنيه من قطر لجمعية أنصار السنة المحمدية في يوم 2011/2/21، وكانت تلك الأموال معطلة بسبب الرفض الأمني وأجهزة رقابية أخرى إلا أنها دخلت في ظل الظروف الاستثنائية عشية رحيل الوزارة التي شكلها مبارك في أثناء الثورة^{٤٥}.

أعلن المستشار محمد الدمرداش، نائب رئيس مجلس الدولة، والمستشار القانوني لوزارة الشؤون الاجتماعية في مطلع أكتوبر ٢٠١٢، أن الوزارة وافقت منذ بدء العام ٢٠١٢، وحتى ٣٠ يوليو الماضي، على طلبات ٢٨١ جمعية، بشأن تلقي تمويلًا أجنبيًا بلغ ٦٠٠ مليون جنيه، بينما رفضت طلبات أخرى بإجمالي ٩٦ مليون جنيه^{٤٦}.

وبنظرة تحليلية سريعة على بيانات كلا المصدرين المصري والأمريكي نجد أن المتلقي الأكبر للمعونة الأمريكية هي الحكومة المصرية وليس المجتمع المدني، ففي مقابل حوالي ٢٧ مليار دولار ذهبوا للحكومة المصرية، فإن ما ذهب للمجتمع المدني وللبرامج المثيرة للقلق السياسي وهي الحوكمة والديمقراطية ١,١٣ مليار دولار فقط. مع الوضع في الاعتبار ان هناك مؤسسات حكومية تعمل في مجال الحوكمة مثل وزارات التنمية المحلية والتنمية الادارية وغيرها. كما ما يذهب الى مجالات مثل الصحة والتعليم جزء منه قد يذهب للجمعيات الأهلية المعنية ولكن من خلال اتفاقات تعاون وشراكة مع الحكومة المصرية^{٤٧}.



^{٤٤} عن نص التحقيقات المنشور بجريدة المصري اليوم:

<http://www.almasryalyoum.com/node/648046>

^{٤٥} <http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=126061>

^{٤٦} <http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=04102012&id=039bf542-6093-4533-b22a-b5e012d34eae>

^{٤٧} هويدا عدلي، مرجع سابق ص ٤

الفصل الثالث: رؤية محلية للتمويل الأجنبي ما بين الأهلي والسياسي

فهم ومعرفة المجتمع بطبيعة المجتمع المدني وعمله^{٤٨} والتعامل معه يظهر أنه ليس بالقدر الكافي حتى لدى العاملين فيه، فنسبة ٧٠% ليست نسبة كافية لفهم عنصر هام في المجتمع خاصة في ظل عملية التحول الديمقراطي، واللافت هو الانخفاض الواضح في معرفة المسؤولية للذين تم لقاءهم بطبيعة عمل المجتمع المدني (٢ من ٥). ترى الغالبية ممن تم استطلاع رأيهم ان الشفافية في التمويل متوسطة المستوى (٥٦%) والمجتمع المدني والأحزاب كان الأكثر تعبيراً عن ذلك (٩ من ١٥)، إلا أن هذه الوضعية تعبر عن رؤية أفراد على علاقة بالعمل الأهلي أو السياسي أو الإعلامي ولا يمكن أخذه كمؤشر للمجتمع ككل. ومالت الغالبية لأن سبب غياب الشفافية نابع من التشريعات (١٢ من ٣٠) ٤٠% التي تعوق الشفافية إذ تحولها لوسيلة للرقابة، وليس وسيلة للمشاركة والمحاسبة. لكن النسبة لم تكن بعيدة كثيراً عن الممارسة (١١ من ٣٠) فالفارق لا يزيد ٤% وهو ما يعبر كذلك عن حاجة ماسة لتعديل ممارسات داخل المؤسسات المانحة وتلك المتعلقة للتمويل. أما عن قضية التمويل الأجنبي التي تم إثارتها العام الماضي في مصر فنرى أن معظم من تم لقاءهم يرون أنها قضية سياسية ٦٠% ولا علاقة لها بقضية التمويل الأجنبي بالمعنى القانوني والتي جاءت بنسبة ٢٣% وهو ما يوضح أن العاملين في محيط مجال التمويل يرون أنه تم الترتيب لهذه القضية لتحقيق أغراض سياسية بالأساس.

وللتعرف على الرؤية المحلية للتمويل الأجنبي، تم استطلاع رأي لعينة محدودة من (٣٠) شخصاً من العاملين والمحيطين بمجال التمويل (١٠) من المجتمع المدني (٥) الأحزاب المختلفة التوجهات (٥) من العاملين بالإعلام (٥) من العاملين في مؤسسات التمويل (٥) من العاملين في جهات رسمية مرتبطة بهذا المجال. وقد حاولت هذه اللقاءات قياس رأيهم فيما يتعلق بالتمويل بشكل عام ومدى معرفتهم بهذا المجال ورأيهم في القضايا المتعلقة به سواء على مستوى تمويل المجتمع المدني أو التمويل السياسي أو تمويل الإعلام في مصر من حيث الإيجابية والسلبية، وتقييمهم لمصادر التمويل وأثر هذا التمويل على المستويات المختلفة.

وتوضح الجداول والرسوم البيانية في ملاحق الدراسة نتائج هذا الاستطلاع إلا أننا نقدم هنا الخلاصات الخاصة بما وصل إليه هذا الاستبيان المحدود فقط كمؤشر لما يراه القريبون في المجال، خاصة وقد حرص هذا الاستطلاع أن يضم التنوع الفكري المتواجد في المجتمع المصري.

أولاً: الرؤية فيما يخص بالمجتمع المدني^{٤٩}

يرى ٢٥% ممن تم لقاءهم أن دور التمويل فيما يخص المجتمع المدني هو عمل إيجابي خاصة أن العاملين في المجتمع المدني ومؤسسات التمويل، بينما الأحزاب والمؤسسات الرسمية هم أقل من يرى هذا التمويل إيجابياً، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن باقي النسبة لم تراه سلبياً وإنما يتوقف على جهة التمويل ٣٧% بينما لم يرى ذلك سلبياً سوى ١٣% فقط.

أما عن الجنسيات فقد رأت الغالبية أن التمويل الأوروبي ٧٠% والياباني ٦٣% إيجابي بينما مالت الأغلبية لرؤية التمويل الأمريكي ٦٦% وبنفس النسبة للتمويل القادم من الخليج أنه سلبى. وإذا ركزنا على العاملين في منظمات المجتمع المدني التي تم لقاءهم سنجد أنهم يعبرون تقريبا عن نفس النسب، فالأوروبي والياباني أجاب ٨ من ١٠ أنه إيجابي، بينما لم يرى منهم أن التمويل الأمريكي إيجابي سوى ٢ وبالنسبة للخليج ١ فقط.

^{٤٨} ملحق ١، ٢، ٣، ٤.

^{٤٩} ملق ٥، ٦، ٧، ٨، ٩.

يرى معظم من تم لقاءهم ٢٣ من ٣٠ أن الخلل الأساسي فيما يخص عمل المجتمع المدني يعود للتشريعات، إذ يرونها مقيدة وقد أجمع على ذلك كل من تم لقاءهم من المجتمع المدني والأحزاب بينما لم يرى سوى ثلاثة -اثنين منهم من الجهات الرسمية- أننا نحتاج إلى قوانين أكثر صرامة. ولم يرى سوى ٤ أنه ملائم أي أن نسبة تزيد عن ثلاث أرباع ٧٦% يرون الحاجة إلى قانون أكثر انفتاحا ويمنح حرية أكبر لعمل المجتمع المدني.

أما على مستوى الرقابة وهل هي موحدة بين كل أنواع المؤسسات فقد أفاد ٥ أنهم لا يعرفون بينما نفى ٩ منهم ذلك بينما أفاد ١٦ أنها ليست بذات المستوى لكل المؤسسات، وقد فصل بعضهم أنه في عهود ما بعد الثورة تزداد حالات التحرش بالمنظمات غير الإسلامية مع وجود تساهل أكبر مع المنظمات الإسلامية مع ملاحظة ضعف وعدم مؤسسية الآلة الرقابية من الأساس لمراقبة المنظمات الإسلامية أو غيرها. وأوضح البعض أنه قد يكون السبب الرئيسي لهذه التفرقة، هو مجال عمل بعض هذه المنظمات، والذي قد يغطي أو يشترك مع بعض القضايا ذات الحساسية لدى الرأي العام أو الحكومة، الأمر الذي قد يسوغ للسلطات الرسمية تشديد الرقابة أو التدخل لتقييد حرية هذه المنظمات بصورة أو بأخرى. وأفاد البعض أن موضوع الرقابة متغير ومرهون بالأساس بالمتغيرات السياسية والأدوار التي تلعبها هذه المنظمات وإن كانت على هوى السلطة السياسية الحاكمة في توقيت بعينه أم لا. كما أن المنظمات ذات الشهرة والشعبية تصبح محط أنظار الجميع لذلك فهي محل رقابة الجميع. وأكد (٤) أن لأسباب سياسية تستهدف منظمات حقوق الإنسان أكثر كثيرا من المنظمات الخيرية أو الدعوية وغيرها.

وقد رأى من تم لقاءهم أن أهم سلبيات التمويل للمجتمع المدني هي: ٥٠

- فرض أجندة معينة على العمل العام (٣).
- التشريعات الحاكمة للتمويل الأجنبي هي تشريعات سيئة في إطار عام من الترددي لكل التشريعات المتعلقة بتنظيم شئون المجتمع المدني والعمل غير الربحي (٢).
- عدم الشفافية في المقام الأول وعدم إفصاح كل منظمة عن مصادر تمويلها الأجنبي وشروط التمويل وإذا كان تمويل مباشر أو غير مباشر (١).
- التدخل في طبيعة عمل تلك المؤسسات (١).
- اختراع مشروعات وهمية من أجل الحصول على المال (١).
- عدد من مؤسسات المجتمع المدني التي لا تتميز بالمصداقية وتستغل التمويل الأجنبي في غير أهدافها مما يعطي أثرا سلبيا على كل من صورة المؤسسات الأجنبية والمجتمع المدني ككل (١).
- الاعتماد على المنح الأجنبية قد يكون ضارا على المدى الطويل بسبب عدم ديمومتها ونطاقها الضيق في الغالب (عدم القدرة على الصرف على البنية التحتية للمنظمات (الإيجار، أجهزة الكمبيوتر، الخ) (١).
- كثيرا ما يستخدم موضوع التمويل كسلاح لتشويه المنظمات المحلية بواسطة السلطات المستبدة (١).
- إفساد العمل التطوعي (١).
- خلق شريحة جديدة من العاملين تعتمد على التمويل الأجنبي وبعضها فاسد (١).
- يقلل استعداد المنظمات المصرية للبحث عن مصادر تمويل محلية وتطويرها (١).
- من المهم زيادة الشفافية في المنظمات من حيث خلفيات الممول وأوجه الانفاق ونشر التقارير والميزانيات على الرأي العام (١).
- خلق ركيزة للدولة المانحة (١).

أما عن الإيجابيات فجاءت:

- مساعدة المجتمع المدني على نشر مفهوم حقوق الإنسان والعمل على زيادة الوعي به (٥).
- توفير برامج تدريب وورش عمل (الرقابة على الانتخابات كمثال) (٢).
- التمويل يتم بأجندة أولية تضعها المؤسسة تلتقي مع أنشطة المؤسسة المصرية التي تتلقى التمويل (٢).
- تهتم ببعض القضايا التي لا توجد على أجندة الحكومة المصرية (٢).
- تعويض النقص في التمويل من هيئات مصرية تمول هذه الأنشطة (١).
- مساعدة المنظمات في أحيان كثيرة على تبني نظم محاسبة ومعايير مؤسسة داخلية تساعدها على تلقي التمويل (١).
- تركز سياسات الممولين على تدعيم "التعاون الجماعي" بين المنظمات المحلية لغرض صياغة موقف جماعي من قضية ما (١).
- تطالب جهات التمويل في بعض الأحيان بأن يكون أي مشروع مقدم له نتائج "عملية واضحة" ويمكن أن يساعد في تقديم مقترحات بسياسات لصناع القرار وهو ما يساعد الجهات المحلية على تطوير طريقة تفكيرها لتجاوز سياسة "التشجيع والفضح" التي كثيرا ما تبنتها المنظمات في الماضي (١).
- أهم الإيجابيات تمكين مؤسسات المجتمع المدني من العمل وتحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها والتي تؤدي إلى حل مشكلات أو خلق قدرات ومهارات ضرورية (١).

ثانياً: التمويل السياسي^{٥١}

رغم عدم وجود مؤشرات دقيقة يرى معظم من تم لقاءهم أن هناك تمويل سياسي في مصر ٧٠%. وبما أننا نتحدث عن العاملين في المجال فهذا يعد مؤشراً على وجود مال يعمل لتمويل أحزاب أو حملات سياسية في مصر خاصة أن ١٩ من ٢١ الذين تم لقاءهم وقالوا بوجود تمويل رؤوا أن هذا التمويل قد زاد بعد الثورة ٦٣%. وأن الغالبية العظمى من هذا التمويل يأتي من الولايات المتحدة لدول الخليج ٧٦% بينما يرى ٣٦% أنه قادم من الاتحاد الأوروبي بينما تغيب اليابان كنموذج لدول أخرى من هذه النسبة، ويرى معظم من تم لقاءهم أن السلفيين هم الأكثر استفادة من هذا التمويل ٨٠% يليهم الإخوان ٧٣% ثم الليبراليون ٦٣% وجاء اليسار كأقل التيارات المستفيدة بنسبة ١٦%. على عكس الحال في المجتمع المدني فقد رأت الغالبية سلبية مثل هذا النوع من التمويل ٦٦% ولم يرغب أحد في عدم إبداء رأيه، وهو بالتأكيد مرتبط بحالة من الخوف من تدخل وتوجيه السياسة المصرية في ظل حالة السيولة التي تعيشها الحياة السياسية في مصر حالياً.

الإيجابيات الأساسية لهذا التمويل في رأي من تم لقاءهم:

- لا توجد أية إيجابيات للتمويل السياسي الخارجي في أي اتجاه من الاتجاهات (١٢).
- رفع الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بالحقوق السياسية (٢).
- تمويل لأنشطة متعلقة بالتطور الديمقراطي "مراقبة الانتخابات وتطوير قدرات المنظمات المجتمعية" (١).
- لا يوجد في مصر أي جهة وطنية معنية وبجدية برفع الوعي السياسي للمواطنين ولا حتى المدارس والجامعات، وبذلك تكون الهيئات الأجنبية هي المصدر الوحيد لهذه المعرفة والتي بدونها ما قامت الثورة (١).

أما السلبيات فعبروا عنها في النقاط التالية:

- الخشية من التأثير على الاستقلالية، وخاصة في حالة المواقف السياسية الخارجية قد تتعارض مع الموقف الوطني (٤).
- الانفاق المبالغ فيه على دعاية انتخابية-دينية (٤).

^{٥١} "ملحق ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥"

- محاولة الحفاظ على النظام البائد أو إعادة إحيائه (٢).
- نشر أفكار غريبة ودخيلة على المجتمع المصري تؤدي إلى تفشي حالة الاستقطاب الديني والنزعات الطائفية ونزعات التكفير والترويح بوسائل عدة لانتهاك الحقوق والحريات وأهمها حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وحرية الإبداع، ناهينا عن انتهاك حقوق المرأة والطفل والآخر المختلف في الدين أو في العقيدة أو في المذهب والادعاء أن هذه الانتهاكات من صحيح الدين (٢).
- تقنيت الحركة العمالية ووجود أكثر من مركز نقابي (١).
- تشويش المواطن أصبح لا يدرك من الصادق ومن الكاذب من كثرة الفوضى والمغالطة والتخوين (١).

ثالثاً: التمويل في مجال الإعلام^{٥٢}

بينما رأت الغالبية أنهم لا يستطيعون الجزم بذلك ٦٣%، فإن ما يقرب من الثلث ٣٦% رأوا أن هناك تمويل خارجي للإعلام المصري والغالبية ممن تم لقاءهم من الجهات الرسمية أكدوا ذلك (٤ من ٥)، وهو ما يدل على غياب المعلومات في هذا المجال خاصة مع غياب أي تشريعات منظمة للإعلام الخاص والمستقل الذي انتشر كثيرا في السنوات العشر الأخيرة وشهد زيادة جديدة بعد الثورة.

وقد أكد كل من قالوا بوجود هذا التمويل (١١ من ٣٠) أن هذا التمويل قد زاد بعد ثورة ٢٥ يناير. وقد رأى منهم أن غالبية هذه الأموال قادمة من الخليج ٧٠% ثم الولايات المتحدة ٥٠% والاتحاد الأوروبي ٢٦% بينما جاءت اليابان في الموقع الأخير بنسبة ١٣% وبنسبة بسيطة أقل من التمويل السياسي ٦٣% رأوا أن أثر هذا التمويل سلبي على الإعلام المصري. التمويل الأجنبي قضية هي موضع اختلاف في المجتمع المصري حيث ينظر إليه نظره سلبية من منظور سياسي. أما من يهتم بالأنشطة في ذاتها في قضية إيجابية. فيرى من تم لقاءهم أهم إيجابيات هذا النوع من التمويل في:

- يساعد على نشر ثقافة التدريب، لتحسين أداء الصحفيين (٣).
- تعدد المنابر الإعلامية بسبب تعدد الجهات المانحة! فبسبب الازمة الاقتصادية وتراجع مردود الاعلانات وبسبب سيطرة الجهاز الأمني-البيروقراطي على سوق الإعلام (تراخيص بث، إعلانات، ضغوط على رجال الأعمال المالكين للصحف والتلفزيونات، الخ)، فإن تعدد الجهات الأجنبية وضخها للأموال قد ساعد على انتعاش صناعة الإعلام ما بعد الثورة (٢).

بينما السلبيات فتظهر في الآراء التالية:

- عدم الموضوعية (٣).
- الإنفاق على قنوات دينية متطرفة، وتجنيد كتائب من الشيوخ المتطرفين في المساجد والزوايا وعلى القنوات (٣).
- الترويح والدفاع عن قضايا وأهداف قد تصطدم بالمصلحة العليا للمجتمع، وخاصة ما يتعلق بالمعتقدات الدينية (٢).
- "العمل على تشويه الثورة والقضاء على أهدافها والعمل لصالح الثورة المضادة (٢).
- انحيازه لصالح صاحب المال حتى لو ضد الوطن (٢).
- تأثير فكرة الإذاعات الموجهة التي ارتبطت بالدولة الشمولية (١).
- زيادة كمية في وسائل الإعلام دون تطوير للمحتوى وأساليب التواصل (١).

يظهر من هذه اللقاءات أن كلما اقترب الشخص من مجال التمويل كلما كان أكثر انفتاحا وقبولاً له إلا أنه كذلك يتمكن من تحديد نقاط الضعف في هذا المجال التي يجب التركيز عليها والعمل على إصلاحه، كما يدرك مخاوف المحيط المجتمعي بشكل أكبر.

كما يظهر أن هناك مبالغ فيما يخص موضوع الشفافية، فهي قضية تحتاج لعمل وتطوير خاصة من الجانب التشريعي إلا انه ليس بالضعف الذي يصوره الكثيرون. ويدرك معظم العاملون في المجال أن الحكومة تستخدم قضية التمويل الأجنبي كأداة سياسية، تحاول بها تكريس شرعيتها على حساب سمعة الجهات المتلقية. المجتمع المدني ومؤسسات التمويل هم أصحاب الرؤية الأكثر الإيجابية التمويل الأجنبي، وكذلك رؤية العاملون في الإعلام إيجابية إلى حد كبير، بينما تنتظر الأحزاب بشكل من الريبة للتمويل الأجنبي نجد أن الجهات الرسمية رغم أنها المتلقي الأكبر للتمويل أصحاب الموقف الأكثر سلبية في هذا المجال. ويحظى تمويل المجتمع المدني بالقبول لدى أكثر الفئات التي تم لقاءها على عكس التمويل السياسي الذي عبر الكثيرون عن أنه لا يوجد له أي إيجابيات، أما التمويل الأجنبي للإعلام فتظهر إيجابيته إذا كان يتعلق بالبعد المهني والتقني، أما على الجانب الملكية والتوجه السياسي فهو في نظر الغالبية سلبي.



الفصل الرابع: التمويل الأجنبي كأداة سياسية

أظهرت الحكومة المصرية قبل الثورة وبعدها مهارة لافتة في التعامل مع الضغوط التي تطالب بالإصلاح الديمقراطي في الداخل والخارج، وذلك من خلال إجراءات تعالج ظاهرياً تلك المطالب بينما ترسخ في الواقع الحكم السلطوي. وخير مثال على ذلك مشروع قانوني يعدّل القانون المصري لتنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي كان من المتوقع أن يجري إقراره قبل انتهاء الدورة البرلمانية صيف ٢٠٠٨ وقد كان من بين نصوصه آلية لتوجيه التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ترضي عنها الحكومة وذلك من خلال جعل الاتحاد العام للجمعيات الذي تعين الحكومة نصفه قناة لأي تمويل أجنبي في مصر، وقد أثار هذا المشروع جدلاً واسعاً في أوساط العمل الأهلي في مصر، ومن العجيب أن ذات المشروع قد تم طرحه على برلمان ما بعد الثورة من جديد ليلقي رفضاً قاطعاً من الغالبية العظمى من الأعضاء في مقابل تقدم كبير أحرزه النقاش المجتمعي حول مشروع القانون الذي تقدمت به الجمعيات الأهلية بعد الثورة ومشروع القانون الذي قدمه حزب الحرية والعدالة متأثراً في كثير من جوانبه بالمشروع المقدم من قبل الجمعيات الأهلية إلا أن الحكم بحل البرلمان عطل المشروعين^{٥٣}.

ويقدم القانون الجديد المقترح مجموعة من القيود التي تصب في نفس الاتجاه السلطوي الذي قامت الثورة ضده، فعلى غرار تقييد قانون الأحزاب الذي صدر بعد الثورة عبر شرط الخمسة آلاف عضو وشرط النشر في صحيفتين واسعتا الانتشار، يأتي هذا القانون ليضع مبلغاً ضخماً لتأسيس المؤسسة الأهلية وهو مائة ألف جنيه، لنا أن نتخيل إذا أراد مجموعة من الفلاحين تأسيس مؤسسة للتنمية في قريتهم فمن أين لهم بمثل هذا المبلغ؟ وتستمر سيطرة الجهة الإدارية إذ يسمح لموظفي الجهة الإدارية والأمنية بالرقابة والرفض والاعتراض على نشاط الجمعيات، كما يسمح لها بوقف قرارات الجمعية، ويتيح لها سلطة اتخاذ قرار الحل أو الإيقاف. كما يحد من مجالات نشاط المجتمع المدني وحصره في مجالات محددة، وهو ما يُذكر برؤية وزيرة التعاون الدولي التي طرحتها في أحد المؤتمرات الصحفية لتحصره في المخازن والمجالات الخدمية التي يغلب عليها الطابع الخيري، وهي الرؤية التي تتم عن جهل شديد بطبيعة دور المجتمع المدني وتطوره في كل أنحاء العالم إلى المنهج الحقوقي. والأعجب من ذلك أن القانون يجبر الجمعيات الأهلية -التي تقوم أصلاً على العمل التطوعي- على الانضمام بالإكراه إلى الاتحاد العام للجمعيات الأهلية الذي تسيطر عليه الحكومة والذي ما زال بعد عام من الثورة تحت سيطرة رموز النظام السابق، في استمرار لذهنية نظام مبارك عن الاتحادات الذي يمثل اتحاد عام عمال مصر نموذجاً لها في كيفية تأميم العمل الأهلي والنقابي. كما تجدر الإشارة هنا على فكرة النظام المحاسبي الموحد والذي أصر رئيس وزراء مصر السابق على إقامه على القانون مع العلم انه يملك شركة محاسبة تقوم بعمل مثل هذه النظم وتقوم بالتدريب عليها^{٥٤}.

ولا تكتفي الجهة الإدارية بالقيود القانونية في مجال التمويل، بل تتجاوزها لتفرض مزيداً من المعوقات والقيود على مؤسسات المجتمع المدني سواء بمخالفة القانون أو بالتحايل عليه. أوجه مخالفة القانون تتبدى في شكلين: الأول، على الرغم أن اللائحة التنفيذية للقانون قد ميزت بين المنح المخصصة من جانب منظمات أجنبية لها مكاتب معتمدة في مصر بموجب اتفاق مع الحكومة، والمنح التي ترد من منظمات ليس لها مكاتب تمثيلية داخل مصر، حيث اكتفت اللائحة بإلزام الجمعية الأهلية بالإخطار في الحالة الأولى، في حين أن وزارة التضامن تلزم الجمعيات بالتقدم بطلب للحصول على الموافقة من الوزارة، سواء كانت المنحة من مؤسسات أجنبية ممثلة داخل مصر أم خارجها^{٥٥}. فان إلزام الجمعيات بالحصول على موافقة الوزارة بالطريق ذاته المتبع في تلقي الأموال من الخارج

^{٥٣} محمد العجاتي، تعديل قانون الجمعيات، مرجع سابق.

^{٥٤} محمد العجاتي، مصر في مرحلة التحول إلى سلطوية جديدة.. قانون الجمعيات الجديد نموذجاً، جريدة الشروق، ٢١ يناير ٢٠١٢،

<http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21012012&id=b00bd09b-0e99-4238-b3d1-3074868327cd>

^{٥٥} بيان صحفي، مصدر سابق.

يتعارض مع نص المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون التي كفلت للجمعيات حق في تلقي التبرعات من المنظمات الأجنبية المصرح لها بمزاولة نشاطها في مصر وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع وزارة الخارجية. والشكل الثاني يتمثل في إقحام جهة غير معنية ولم ينص القانون على أي صفة لها في مسألة التمويل، حيث أن القانون لا يرد به نصاً يتطلب موافقة أجهزة الأمن على التمويل الخارجي، فقد أفاد ممثلو الجمعيات أن موافقة وزارة التضامن على المنح الخارجية للجمعيات لا تتم قبل التحصل على تأشيرة من الجهات الأمنية، وأضاف العديد منهم أن إجراءات التقدم لطلب الحصول على موافقة الجهة الإدارية على أية منحة خارجية غالباً ما تقترن باتصالات مباشرة أو ترتيب مقابلات مع مسؤولي أمن الجمعيات بالمحافظات المختلفة ويسود الاعتقاد لدى الكثير أن الموافقة الأمنية بمثابة ضوء أخضر لمنح الموافقة الرسمية من جهة الإدارة. أيضاً ما لاحظته الجمعيات أن تحفظ دوائر الأمن في بعض الوزارات على مشروعات بعض الجمعيات يجعل من موافقة دوائر الأمن في وزارة التضامن غير سارية المفعول^{٥٦}.

أما عن التحايل فينصب أساساً على الفكرة التي سبق ذكرها وهي عدم تحديد وضعية التمويل المطلوب الموافقة عليه في حال المجتمع المدني وعدم رد الجهة المعنية على الطلب في الوقت المحدد لذلك. حيث تستغل السلطات ذلك في تعليق طلبات التمويل لفترات طويلة قد تصل إلى سنة دون رد، سواء في بداية المشروع أو في منتصفه مما يهدد أنشطة الجمعيات وقدراتها على دفع المرتبات والالتزامات الواجبة عليها، ويهدد ليس فقط عملها بل أحياناً وجودها.

كما يظهر هذا التحايل في استخدام سلطة الرقابة والمراجعة المالية التي منحها القانون للجهات الإدارية بشكل متعسف ومبالغ فيه، حيث تقوم الجهات الإدارية خاصة في المحافظات بالإكثار من لجان التفتيش ويقائها لفترات طويلة في المؤسسة التي يتم مراجعة سجلاتها. على سبيل المثال ظلت إحدى المؤسسات في محافظة المنيا تحت المراجعة الدقيقة لمدة وصلت لسنة شهور عبر عدة لجان ما تلبس إحداها من الانتهاء من العمل حتى تأتي أخرى، أضف إلى ذلك في تلك المحافظات- السلطات التي منحها قانون الإدارة المحلية للمحافظين والذي يستخدمه بالتنسيق مع الجهة الإدارية بنفس الطريقة سألقة الذكر لتصبح الرقابة مزدوجة ومكررة على ذات المؤسسة من جانب جهتين. وهو ما يؤدي إلى تعطيل عمل الجمعية، وتفرغ كوادرها للعمل مع المراجعين، مما يؤثر بشدة على انتظام العمل خاصة جانبه المالي الذي يعد العنصر الأساسي في الشفافية التي يطلب من المجتمع المدني الالتزام به طوال الوقت.

ويفاقم من مشكلات التحصل على المنح الخارجية أن جهة الإدارة تغالي بشكل هائل فيما يتعين توفيره من بيانات ومستندات وتقارير تثقل كاهل الجمعية وتستنزف طاقتها في كل مرة تضطر فيها الجمعية إلى التقدم بطلب للحصول على منح خارجية حيث تشمل المستندات المطلوبة من الجمعية أموراً جاء القانون ولائحته التنفيذية خالين منها^{٥٧}.

أولاً: التمويل السياسي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير

لعل ما تشهده مصر من استحقاقات انتخابية وفعاليات سياسية متعاقبة على مدار الشهور الماضية منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى استحقاق الانتخابات الرئاسية، يعيد الاهتمام مجدداً لقضية تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية للمرشحين، والعلاقة بين المال والسياسة أو ما يسمى بالتمويل السياسي، سواء على مستوى النظرية أو على مستوى التطبيق^{٥٨}. وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة تراشقاً إعلامياً بتلقي أحزاباً بعينها أو مرشحين رئاسيين محددين تمويلاً أجنبياً لصالح حملاتهم الانتخابية، وهو ما لم يؤكد أو ينفيه

^{٥٦} عصام الدين محمد شرف، مصدر سابق.

^{٥٧} محمد العجاني، مرجع سابق (قانون الأحزاب وخطة جديدة نحو الديمقراطية) ص ٦.

^{٥٨} James Kerr Pollok, Money and Politics Abroad, University of Michigan, 1926

أية وثائق قانونية يمكن الاستناد إليها، لكن ذلك لم ينف في الوقت ذاته سيادة حالة من الفلق العام إزاء قضية المال السياسي إبان أحد أهم الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة، وهي الانتخابات برلمان ما بعد الثورة^{٥٩}.

حيث تناولت صحيفة "الإيكونوميست" البريطانية تجربة السلفيين في مصر واختلافها عن تجربة السلفيين في مناطق أخرى، تحدثت فيه عن أن الخليج يقدم أموالاً للوعاظ السلفيين تذهب إلى تمويل المواقع الإلكترونية وحوالي ٢٠ قناة تليفزيونية، إلى جانب تمويل الجمعيات الخيرية التي تنافس الجمعيات الخاصة بالإخوان المسلمين^{٦٠}. ووفقاً لمعلومات "لمارا رافكين" الباحث في مركز "الحريري"، فإن حزب "النور" الذي جاء في المركز الثاني بعد حزب الحرية والعدالة، وحصل على ٢٤,٣%، من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، تلقى بصورة منتظمة تمويلًا خارجياً مصدره الأساسي دول الخليج، والسعودية تحديداً، ما أعطى المرشحين السلفيين ميزة مالية كبيرة على منافسيهم. ويضيف رافكين إن الدعم لم يقتصر على المال، مستشهداً بزيارة رجل الدين السلفي السعودي عدنان الخاطري لمصر قبل الانتخابات بفترة وجيزة، حيث ألقى خطبة حث فيها المسلمين المصريين على الاستفادة من "الفرصة العظيمة" لإقامة دولة إسلامية، وألا يخرجوا من الانتخابات خاليي الوفاض، حتى لا يتركوا الساحة للأحزاب البعيدة عن "دين الله"^{٦١}. وتطول ذات الاتهامات جماعة الإخوان المسلمين وإن كان هنا الوضع أصعب في إثباته حيث أن الجماعة غير المسجلة بأي شكل، لا تخضع لأي نوع من الرقابة وتعتبر جزءاً من تنظيم دولي واسع له مشروعات في دول عدة في العالم، وبالتالي يسهل نقل الأموال أيا كان مصدرها عبر معاملات تجارية أو شخصية. وقد تحدث العديد من منافسيهم السياسيين عن تمويلات خليجية^{٦٢} وأمريكية للجماعة^{٦٣}. لكن ككافة الاتهامات السابقة دون دليل خاصة مع رد الجماعة الدائم بأن عدد عضويتها الكبير يسمح لها عبر اشتراكات أعضائها وتبرعات رجال أعمالها من التمويل الذاتي لأنشطتها السياسية وغير السياسية، وهو ما يدفع لإشكالية أخرى وهي طبيعة العلاقة بين الجماعة وحزب الحرية والعدالة، والتداخل السياسي والمالي بين الجانبين. كما أن هذه الاتهامات لم تقتصر على التيارات الإسلامية، إذ تشكوا هذه التيارات من تمويل وصفته بأنه "مشبوه" للأحزاب الليبرالية التي تأسست في أعقاب الثورة المصرية التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك. ورغم انفتاح جماعة الإخوان المسلمين أبرز القوى الإسلامية على الإدارة الأميركية وترحيبها بزيارة مسؤولين أميركيين، تنتهم قيادات الجماعة الولايات المتحدة بتمويل أحزاب مصرية ليبرالية، وهو أمر يؤتمه القانون في البلاد. إلا أنها (هذه التيارات) لم تقدم وثائق أو أدلة على اتهاماتها، لكنهم دائماً ما يلجأون إلى تصريحات سابقة للسفيرة الأميركية في القاهرة قالت فيها إن بلادها أنفقت منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٤٠ مليون دولار لدعم الديمقراطية في مصر^{٦٤}. كما اعتمدت على كلام مرسل ليس له أي سند كان من أبرزه اتهام عصام العريان القائم بأعمال رئيس حزب الحرية

^{٥٩} مرجع سابق: <http://www.almasryalyoum.com/node/811076>

^{٦٠} Economist, Egypt's Salafists-Dogma and purity v worldly politics- Will Egypt's Salafists manage to evolve into a party of practical politics? Maybe, <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21564911-will-egypt%E2%80%99s-salafists-manage-evolve-party-practical-politics>, 20 October 2012

^{٦١} Giorgio Cafiero, *Saudi Arabia and Qatar: Dueling Monarchies*,

http://www.fpif.org/articles/saudi_arabia_and_qatar_dueling_monarchies, September 26, 2012

^{٦٢} http://www.akhbarak.net/news/2012/08/12/1197975/articles/9104524/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88_%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D9%84%D9%82%D8%AA_%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A_%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1

^{٦٣} <http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=12603>

^{٦٤} <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=647666&issueno=12025>

والعدالة -حين إطلاق هذا التصريح- بان تيار اليسار في مصر ممول من الخارج⁶⁵. وهو ما اضطر إلى التراجع عنه سريعاً تحت الضغط الإعلامي عليه بضرورة كشف الوثائق التي يمتلكها في هذا الشأن. وهو ما يؤكد أن هذه التهم الموجهة لمختلف التيارات هي انعكاس لحالة الاستقطاب التي يعيشها المجتمع المصري، وأنها إن كانت تؤكد على وجود تمويل خارجي في الساحة المصري إلا أنه لا يمكن أثباته، أو التأكد سواء من مصدره أو الجهة المتلقية له.

ثانياً: التمويل ووسائل الإعلام ما بعد الثورة

أثارت السياسة التمويلية لمجموعة من القنوات الجديدة بعد الثورة جدلاً كبيراً من حيث نمط العلاقة بين الملكية والمحتوى والمضمون الذي تقدمه تلك القنوات خاصة في ظل عدم وجود جهة واحدة ضابطة للإعلام الرسمي والخاص. فرغم حالة التراجع الشديدة في الاستثمار في مختلف المواقع بعد الثورة، إلا أن الاستثمار في مجال الإعلام الفضائي كان يتزايد بدرجة لافتة للنظر حيث تم ضخ المليارات من الجنيهات دون أي مردود اقتصادي متوقع، وبدا ذلك واضحاً في تقرير من هيئة الاستثمار حول الشركات التي تبث قنوات فضائية في مصر، لنكتشف أن عدد الشركات التي تم إشهارها بداية من ٢٠٠١ وحتى ديسمبر ٢٠١٠ بلغ أربعون شركة قامت ببث ٦٩ قناة فضائية متنوعة من بينها قنوات عربية، وأن عدد الشركات التي تم إشهارها بعد سقوط النظام وبالأحرى خلال ثلاثة أشهر فقط بداية من مارس ٢٠١١ وحتى مايو من نفس العام بلغ ١٦ شركة تبث ٢٢ قناة فضائية هذا بخلاف القنوات الجديدة التي خرجت من عباءة قنوات كانت قائمة قبل الثورة. فضلاً عن القنوات التي لم تنته تراخيصها بعد وتضم قائمة كبيرة رفضت الهيئة الإعلان عنها في الوقت الحالي لحين الانتهاء من منح التراخيص الخاصة بها⁶⁶.

ومن الظواهر البارزة في هذا المجال والأكثر إثارة للجدل هي ظاهرة مهندس إنشاءات، عمل طوال عمره خارج البلد في دول الخليج العربي عاد بعد الثورة لإنشاء شركة للقنوات الفضائية والإذاعية وقام بإنشاء عدة قنوات وبشراء قنوات أخرى بعضها بشكل معلن وأخرى بشكل خفي وقام بتأسيس جريدة يومية جذبت الصحفيين الأعلى دخلاً في الصحافة المصرية، ويسعى حالياً لشراء وكالة إخبارية، هذا المستثمر أعلن دون أي موارد وفي مؤتمر صحفي أن قنواته رغم ما يقوم بضخه فيها من مبالغ طائلة هي مجرد وقف خيري لا ينتظر منها أي مردود مالي. هذا الأمر يثير علامات استقهام عديدة حول مبررات هذه الاستثمارات وفي هذا التوقيت وعن كون هذه الكيان وغيره ما هي إلا ستار لأسماء أخرى وربما لقوى أو تيارات أو حكومات أو كيانات إقليمية أو دولية لديها أجنادات الغرض منها القضاء على الثورة أو توجيهها الوجهة التي تريدها⁶⁷.

كما شهدت الساحة ظهور العديد من القنوات العربية بمسميات مصرية مثل روتانا مصرية والجزيرة مباشر مصر، وكلها أموال غير مصرية وبالأساس خليجية. كما تكشف وثائق ويكيليكس عن إمكانية وجود تمويل أمريكي لبعض القنوات فالوثيقة رقم CAIRO1351٠٦ الصادرة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٦⁶⁸ وكتبها أيضاً السفير ريتشاردوني فنقول في نصها "إن هيئة المعونة الأمريكية بدأت برنامج من ١٦ مليون دولار لدعم الإعلام الخاص وتشجيع خصخصة الصحافة. ورغم تعرض هذا المجهود لانتكاسة في أول مارس حينما قال مبارك بنفسه للصحفيين إن الصحف القومية لن تخصص. إلا أنه يتعين علينا أن نضغط على مجلس الوزراء وقادة مجلس الشعب فيما يتعلق بقطاع الإعلام العام بينما نحن جادون في أن نجد طرقاً لدعم الإعلام الخاص". هذا ولم تحدد البرقية كيفية إنفاق ذلك المبلغ في مصر أو الطرق التي سوف يتم اعتمادها لدعم الإعلام الخاص.

⁶⁵ <http://nmisr.com/vb/showthread.php?t=423843>

⁶⁶ محمد ناصر حافظ، الملكية والتمويل والسياسة التحريرية في الإعلام الخاص، مؤتمر الاعلام المرئي والمسموع في مصر بعد الثورة ٢٨-٢٩ مارس ٢٠١٢، موقع المؤتمر علي الرابط التالي:

<http://radiotvconf.com/mohamed-naser.html>

⁶⁷ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=29814004>

⁶⁸ <http://wikileaks.org/cable/2006/03/06CAIRO1351.html>

يتضح مما سبق وجود تداخل واضح في التمويل بين ما هو أهلي وما هو سياسي فما يصل للجمعيات الدينية بالذات الخيرية منها لا يمكن ضبطه أو مراقبته إذ انه يدخل في مشروعات خدمية وبعضها يدخل في مجال المقاولات "مثل بناء المساجد أو العيادات الطبية" وهو ما يمكن عبر شبكة العلاقات أن يتم ببساطة تسويته على الورق وتوجيهه عبر أشخاص بعينهم لدعم العمل السياسي لتيارات بعينها. وهو ما لا يختلف كثيراً عن العلاقة بين مؤسسات مجتمع مدني مسجلة (أنصار السنة المحمدية) أو غير مسجلة (جماعة الإخوان المسلمين) والأحزاب السياسية الممثلة لهذه التيارات (حزب النور) و(حزب الحرية والعدالة). كما أن نفس الدول التي تدور حولها هذه الأخبار (الخليج والولايات المتحدة) هي ذاتها التي نراها تظهر عندما يدور الحديث حول ملكية وسائل الإعلام. وما يزيد من تعقيد هذا الموقف هو عدم قدرة السلطات المصرية على فهم طبيعة عمل المجتمع المدني حيث جاء في تحقيقات القضية التي سبق الإشارة لها كشفت التحقيقات الخاصة بالتمويل الأجنبي أن المنظمات المتورطة كانت من أهدافها الأساسية دعم الأحزاب السياسية التي تم إنشاؤها بعد الثورة ومن بينها الأحزاب، ذات المرجعية الدينية، وأفادت تحريات جهاز الأمن الوطني والمخابرات العامة واعتراف المتهمين أنفسهم بأنه تم عقد مئات الدورات التدريبية لممثلي الأحزاب على كيفية حشد ناخبين لصالحهم في الانتخابات البرلمانية، خاصة في المناطق الشعبية وجمع الأصوات وتحسين صورتهم وصورة حزبهم أمام الإعلام في مصر والخارج، وكيفية التواصل مع وسائل إعلامية، وفي سبيل ذلك أحضرت تلك المنظمات مدرّبين من صربيا والولايات المتحدة الأمريكية والذين دخلوا إلى البلاد بتأشيرات سياحية، وأن بعض ممثلي الأحزاب تم تسفيرهم إلى صربيا وأمريكا، للحصول على تلك الدورات تدريبية. وكشفت التحقيقات وأقوال المتهمين أن ٦٣ حزباً تلقوا دعماً بعد الثورة من بينهم حزبا "الحرية والعدالة" التابع للإخوان المسلمين، و"الأصالة" السلفي^{٦٩}. فهذا الاتهام يوضح الخلط بين العمل السياسي من تمويل حملات انتخابية أو دعم مرشحين بالدعاية أو المال، وبين عمليات تدريب على مهارات أو أدوات متاحة لجميع الأطياف السياسية. ويرى النشطاء ومؤسسات المجتمع المدني في هذه القضية جزء من عملية الهجوم على الثورة المصرية من جانب المجلس العسكري -الحاكم آنذاك- من خلال تشويه سمعة تلك المنظمات التي كان لها دور في قيام الثورة ضد نظام مبارك، وكذلك اكتساب شرعية شعبية من خلال افتعال معركة وهمية مع الولايات المتحدة تحت شعار السيادة الوطنية^{٧٠}، إذ لم يكن متصور لديهم أن هذه القضية ذات أهمية للولايات المتحدة، وظناً منهم أن الجميع سيصطف خلفه في ظل هذه المعركة عبر إدعاء انه يحافظ على السيادة الوطنية التي كانت منتهكة في عهد مبارك، وذلك بعد أن طالبت المجلس العسكري اتهامات قللت من شعبيته في الشارع المصري باعتباره مسؤولاً عن الصدام مع الثوار في العام التالي للثورة الذي راح ضحيته الكثير من الشهداء.

فالتداخل بين التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني والتمويل السياسي يثير إشكالية واضحة في الحالة المصرية سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى الثقافة يجب التعامل معها بمنهج ديمقراطي يقوم على الشفافية وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع في هذا الشأن.

ثالثاً: قضية التمويل الأجنبي ٢٠١١

في هذا السياق جاءت قضية التمويل الأجنبي وما أثارته من جدل في الصحافة المصرية والشارع المصري على حد سواء، على أثر اتهام السلطات المصرية في يناير الماضي ٤٣ ناشطاً حقوقياً من مصر والولايات المتحدة وألمانيا والنرويج ولبنان وفلسطين بإنشاء جمعيات أهلية والحصول على تمويل أجنبي دون ترخيص في قضية عرفت في الإعلام المصري بـ"التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني" وما زالت منظورة أمام القضاء. وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع دوافع اثارها في مثل هذا التوقيت فإنها نابعة من مشكلة عميقة وهي الخلل في الإطار القانوني المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر وكذلك اللبس والغموض الذي يجعل الكثيرين لا

^{٦٩} نص التحقيقات: <http://www.almasryalyoum.com/node/649316>

^{٧٠} <http://onaeg.com/archives/36105>

يفهمون المجتمع المدني وطبيعة دوره في المجتمعات الحديثة، كما أن بعضاً من الجمعيات الأهلية التي تتلقى تمويلاً من الخارج لعجز التمويل الداخلي ممثلاً في الهبات والصدقات والندور والأوقاف والتبرعات أو حتى التمويل الحكومي تسيء استعمال مواردها القليلة أيضاً، وبينما يشكك البعض في نوايا المجتمع المدني وجدوى وجوده فإن البعض الآخر يببالغون في أهميته وأدواره، ومن ثم فإن عملية تقييم المجتمع المدني تتطلب الوقوف من نقطة موضوعية على مواضع الخلل والقصور سواء في الإطار القانوني المنظم لعمل المجتمع المدني أو القائمين على مؤسساته أو البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بعمله.

ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمنظمات المجتمع المدني المصرية بعد الثورة ليصل إلى ٢٠٠ مليون دولار وذلك بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في فترة ما بعد الثورة، وبدأت المؤسسات في إعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات، أيضاً فهي لا تشترط الإشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي، وفسر البعض ذلك بأنه يهدف إلى تمويل بعض الحركات مثل ٦ أبريل وائتلاف شباب الثورة. وركزت المؤسسات الدولية أنشطتها في التأكيد على المشاركة المدنية ودعم الشباب والإعلام وحرية تداول المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر العدالة الاجتماعية والسياسية وحقوق الإنسان، وفي تقرير نشرته صحيفة الشروق يوم ٢٣ يونيو جاء فيه أن المنظمات الأمريكية مثل المعهد القومي الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي تعمل في مصر على تشجيع الديمقراطية ودعم وتنمية قدرات المجتمع المدني في مصر. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضخت بالفعل ٤٠ مليون دولار في مصر لدعم الديمقراطية منذ ٢٥ يناير بمعدل ٨ ملايين دولار شهرياً وأن هذا المبلغ وضع تحت تصرف المنظمات الأمريكية التي تتولى رعاية وتمويل المنظمات المصرية الناشطة في مجال التحول الديمقراطي^{٧١}. وكانت الأهرام قد نشرت في الاثنين ١١ من أبريل موضوعاً بعنوان (تحت رعاية الحكومة الألمانية: ملتقى شباب الثورة يطوف محافظات مصر). جاء فيه ما يلي "قررت ألمانيا تكوين ملتقى شباب الثورة بمصر في معهد جوته بالقاهرة على أن تتحمل الحكومة الألمانية تكاليف تجهيز هذه القاعة التي يمكن للشباب الثوار اللقاء بها بصورة دورية في محاولة لدعم التحول الديمقراطي في البلاد". كما صرح نائب السفير الألماني أنه "سيكون هناك اتصال دائم وقناة للحوار بين شباب الثورة الذين أسهموا في إحداث تغيير في مستقبل بلادهم وبين المسؤولين الألمان وأساتذة الجامعات والشباب في ألمانيا لتبادل الآراء"، وأضاف أن "ألمانيا تدرس فتح ملتقى مماثل في المنوفية والصعيد لإعطاء فرصة للشباب في منطقتي الدلتا والصعيد للتعبير عن آرائهم والمشاركة بصورة فعلية في الحياة السياسية في مصر"^{٧٢}.

^{٧١} جريدة الشروق، العدد ٨٧٣، بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١١، ص ١٦

^{٧٢} دينا كمال، "تحت رعاية الحكومة الألمانية: ملتقى شباب الثورة يطوف محافظات مصر"، بوابة الأهرام الإلكترونية، بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١١ على الرابط التالي:

الفصل الخامس: نماذج من التمويل الأجنبي

في ظل غياب التمويل المحلي لمنظمات المجتمع المدني تسعى المنظمات المصرية للحصول على تمويل من مؤسسات وبلدان مختلفة بعضها من الولايات المتحدة الأمريكية وبعضها الآخر من دول الاتحاد الأوروبي والبعض الآخر من المنطقة العربية، ومن خلفيات مختلفة سواء حكومية أو شبه حكومية أو أهلية مستقلة عن حكومات دولها، بعضها حقوقي وبعضها الآخر تنموي، ويأتي هذا التنوع في مناطق وخلفيات تلك المؤسسات لإثراء الدراسة بمزيد من العمق والتدقيق والمقارنة بين هذه المنظمات ومجالات عملها وشروطها.

أولاً:- نماذج لمؤسسات التمويل الأجنبي في مصر:

في الجدول التالي نتعرض لهذه النماذج من هذه التمويلات:

المؤسسة	مجالات العمل: ما هي مجالات العمل التي تمويلها؟	شروط التمويل: هل هناك شروط لمنح التمويل	حجم الدعم: احدث عام متوفر وحجم التمويل الإجمالي خلال هذا العام؟
١- مؤسسات أمريكية: • المعونة الأمريكية:	<ul style="list-style-type: none"> - مبادرة الشراكة الشرق أوسطية. - توجيه جزء من المعونة لدعم المجتمع لدعم الاقتصاد وتشجيع الاستثمار. - برامج الإصلاح الإداري: مشروع إدارة العدالة. - الإصلاح الإداري: مشروع الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية والحوكمة (حقوق الإنسان، المجتمع المدني، العمليات السياسية، اللامركزية، دور القانون، الإعلام، مكافحة الفساد). - المحاسبية: مشروع المبادرات المتعلقة بالحوكمة والمشاركة. 	<ul style="list-style-type: none"> - لم يتم الإشارة لها ضمناً لكن تأتي ضمن توجه يعطي أفضلية للأنشطة والبرامج التي تعتمد علي مهارات السوق، وتثبيت الاقتصاد، والقطاع الخاص، المؤسسات غير الحكومية، وكذلك الحكومة المصرية.^{٧٤} 	<ul style="list-style-type: none"> ١- ١,٧ مليار دولار وهو رقم إجمالي (حسب الفصل الثالث للتمويل)، وإن كان موقع المعونة الأمريكية الإلكتروني يقول بتقديم الولايات المتحدة مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لمصر كمساعدات اقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير، في حين قدمت ٦٥ مليون دولار أمريكي من خلال مشروعاتها لدعم التحول الديمقراطي^{٧٥}، في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

⁷⁴ <http://egypt.usaid.gov/en/aboutus/Pages/countryprofile.aspx>

^{٧٥} موقع المعونة الأمريكية الرسمي، متاح علي الرابط الإلكتروني التالي:

<http://egypt.usaid.gov/en/programs/Pages/TRANSITIONAWARDS-ar.aspx>

		<ul style="list-style-type: none"> - الزراعة والأمن الغذائي. - الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. - النمو الاقتصادي. - التعليم. - البيئة والموارد الطبيعية. - الصحة. - تمكين المرأة. - المياه.^{٧٣} 	
٢٢,٩٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي	<p>١- العمل في مناطق تعتبر ذات أهمية للولايات المتحدة.</p> <p>٢- وجود دافعية لدى الناشطين في هذه الدول في اتجاه التغيير للتمكين من القيام به بأنفسهم.</p> <p>٣- الأولوية لقضايا ديمقراطية الحكم والمرأة والفئات المهمشة الأخرى كالشباب في المنطقة.^{٧٧}</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم التدريبات اللازمة للأحزاب السياسية، المرشحين المستقلين، ومنظمات المجتمع المدني حول الاندماج في المجال العام سواء فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية وحشد الناخبين^{٧٦}، كما قامت بإنشاء وإدارة خمسة أفرع للمعهد بالقاهرة، الإسكندرية، الأقصر. 	<ul style="list-style-type: none"> • المعهد الجمهوري:
<ul style="list-style-type: none"> - لا يقدم تمويلات أو منح، ولكن يقدم خبرات أو تجارب.^{٨٠} 	<p>يعمل مع جميع الديمقراطيين والفصائل السياسية حول العالم حيث يعمل مع الحكومة الأمريكية، الحكومات الديمقراطية حول العالم، المؤسسات متعددة الجنسية، المؤسسات الخاصة، أفراد عاديين، شريطة أن يكونوا عاملين في مجال المشاركة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - دعم المواطنة. - تدعيم الانتخابات والعلمية السياسية. - المشاركة السياسية للمرأة. - تدعيم ديمقراطية الحكم.^{٧٨} 	<ul style="list-style-type: none"> • المعهد الديمقراطي:

⁷³ <http://egypt.usaid.gov/en/Pages/default.aspx>

⁷⁶ <http://www.iri.org/learn-more-about-iri-0>

⁷⁷ <http://www.iri.org/learn-more-about-iri-0>

⁷⁸ http://www.ndi.org/about_ndi

	<p>المدنية، الانتخابات، المؤسسات الحكومية، تطوير الأحزاب السياسية، وبرامج المرأة.^{٧٩}</p>		
<p>٤,٣٩١,١٨٤ دولار أمريكي</p>	<p>- دعم المبادرات والمؤسسات السلمية النابذة للعنف، ذات الطابع المدني في المجتمعات التي تغيب فيها الحريات. - دعم المدافعين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والحقوق المدنية. - تعمل مع الجماعات التي تتسق مع أفكار وأهداف هذه المنظمة.^{٨٢}</p>	<p>- الحريات الدينية. - حرية التعبير . - حكم القانون . - الدفاع عن حقوق الإنسان . - حقوق المرأة . - الحكم الديمقراطي . - حرية التجمع . - الانتخابات . - حرية الإعلام . - تقوية وتدعيم المجتمع المدني.^{٨١}</p>	<p>• فريدوم هاوس:</p>
<p>٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا.</p>	<p>- يُعطي تفضيل للمنظمات المعنية بالمرأة وغيرها من المجموعات الغير ممكنة. - الطلبات التي تقبلها المنظمة لا بد أن تكون ذات أهداف خيرية، تعليمية، علمية وفقا لمحددات قانون الإيرادات أو الأرباح الداخلية وكذلك قوانين الخرزاة، وكذلك مراعاة قوانين الضرائب ومكافحة الإرهاب الأمريكية. - تقبل كافة شروط المنح. - مواظبة علي إرسال</p>	<p>- الديمقراطية والمساءلة الحكومية. - العدالة الاقتصادية. - الفرص التعليمية والمناح الدراسية. - حرية التعبير . - حقوق الانسان . - حياة المدن . - التنمية المستدامة.^{٨٣}</p>	<p>• فورد فونديشن:</p>

^{٨٠} http://www.ndi.org/frequently_asked_questions

^{٧٩} <http://www.ndi.org/howweworkwith>

^{٨١} <http://www.freedomhouse.org/programs>

^{٨٢} <http://www.freedomhouse.org/about-us>

^{٨٣} <http://www.fordfoundation.org/#>

	التقارير للمنظمة لمراجعتها والتأكد من التزام الممول بشروط البرنامج والمؤسسة. ⁸⁴		
			٢- مؤسسات أوروبية:
٧ بليون يورو من المؤسسات المالية بالإضافة إلى ١١٧ مليون يورو من ميزانية الدول الأعضاء ⁸⁵	أن تتعلق المشروعات بمصلحة الاتحاد الأوروبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	تمول المفوضية الأوروبية كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية " كالزراعة والبيئة والعلاقات الخارجية والعدالة والتنمية المحلية والعلوم والتكنولوجيا والمواصلات وأخرى".	• المفوضية الأوروبية:
تقدر الميزانية السنوية للمؤسسة بحوالي ١٠٠ مليون يورو يتم صرف معظمها على الأنشطة العامة المتعلقة بالمجالات المختلفة التي تعمل بها المؤسسة. وفي عام ٢٠١٠ وصلت إلى الميزانية إلى ١٣٧ مليون يورو.	لا توجد شروط بعينها إلا أن يكون المشروع الممول يتفق مع أهداف المؤسسة ولكن في بعض الأحيان تمول المؤسسة مشروعات لا تقع تحت مظلة الاطار العام للعمل مثل تمويل مركز اللاجئين الفلسطينيين "شمل". ⁸⁶	البيئة - حقوق الإنسان والديمقراطية - البحث العلمي والعلوم- التنمية الاقتصادية والمجتمعية - التنمية المستدامة	• فريدرش ايبيرت:
غير معلنة	هدف المؤسسة الأساسي هو دعم تيار ليبرالي منظم وقوي في دول العامل المختلفة وبالتالي فإن من أهم شروط التمويل أن يكون المشروع الممول يصب في مصلحة التيار الليبرالي. ⁸⁷	تمول المؤسسة موضوعات متعلقة بالحرية الشخصية وسيادة القانون ودعم اقتصاد السوق الحر والحرية العامة والحرية الدينية.	• فريدرش ناومن:
٤,١ مليون جنيه استرليني.	لا توجد شروط بعينها	تدعم المؤسسة التغيير	• مؤسسة وستمينستر:

⁸⁴ <http://www.fordfoundation.org/grants>

⁸⁵ [_http://ec.europa.eu/commission_2010-2014/president/pdf/eu_budget_review_en.pdf](http://ec.europa.eu/commission_2010-2014/president/pdf/eu_budget_review_en.pdf)

⁸⁶ [_http://www.ngo-monitor.org/article/friedrich_ebert_stiftung_fes_](http://www.ngo-monitor.org/article/friedrich_ebert_stiftung_fes_)

⁸⁷ [_http://www.en.freiheit.org/About-us/790c709/index.html](http://www.en.freiheit.org/About-us/790c709/index.html)

	للتمويل ولكن يعتمد التمويل على قرب المشروع أو بعده عن أهداف المؤسسة وسياساتها.	السياسي المستدام في الديمقراطيات الناشئة وتعمل على تقوية المؤسسات الداعية للديمقراطية، كما تهتم بدعم مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمان. ^{٨٨}	
٧,٥ مليون جنيه استرليني. ^{٩١}	من الشروط الأساسية للتمويل هو الاتفاق مع اهداف المؤسسة وأن يكون الشريك المحلي يعمل في مجالات التنمية بل ويصبح إضافة للعمل الجماعي في المؤسسة سواء كان بمهاراته أو بأي شئ آخر يساعد في دعم أهداف المؤسسة. ^{٩٠}	تعمل المؤسسة في المجالات التنموية التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء ومساعدتهم في المشاركة في عملية صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم. كما تعمل في الدعاية والدفاع والمناصرة عن أهداف المؤسسة. وهي تعمل بشكل مباشر مع المجتمع. ^{٨٩}	• أوكسفام:
			٣- مؤسسات عربية:
غير معلن.	حددت المؤسسة أنها تدعم برامج ومنظمات المجتمع المدني، ومبادرات المواطنين، الجماعات التي تحتاج للتنمية المؤسسية، للمشاركة في دعم الانتقال السلمي الديمقراطي للبلاد العربية، وتقبل المنظمة بدعم أي مجهودات أو منظمات ضد كافة أشكال الاستبعاد الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن الموارد وإنشاء شبكات إستراتيجية. - بناء مؤسسات الحكم الرشيد. - نشر الوعي بالديمقراطية. - الديمقراطية والتعليم. - الرصد والتقارير والورش الفكرية. - بناء شبكات لتعزيز التعاون بين الاتحادات والمنظمات الأهلية والدولية 	• المؤسسة العربية للديمقراطية:

⁸⁸ - <http://www.wfd.org/who-we-are/more-about-us.aspx>

⁸⁹ - <http://www.oxfam.org/en/about/what>

⁹⁰ - <http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-partnership-principles.pdf>

⁹¹ - [https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/stichting-oxfam-international-financial-accounts-2009-](https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/stichting-oxfam-international-financial-accounts-2009-10.pdf)

	<p>والسياسي في البلاد العربية. - كما تدعم النشاط والعملين في مجال الديمقراطية ماديا ومعنويا من خلال القنوات السلمية.⁹³</p>	<p>والعربية. - تقديم منح ومساعدات مالية لدعم برامج المؤسسات العربية الأهلية العاملة في مجال الديمقراطية.⁹²</p>	
<p>غير معن</p>	<p>حددت المؤسسة دعمها للشباب القطري وشباب دول المنطقة في المجالات الإبداعية والعلمية، باحتضان مركزي التعليم والبحث العلمي المميزين من أجل تدعيم مجتمع المعرفة.⁹⁴</p>	<p>- التريبة (دعم المدارس والبرامج، برامج للدراسات العليا). - دعم العلوم والبحوث (برامج علمية وبحثية، مؤسسات علمية وبحثية) بهدف الانتقال لمجتمع اقتصاد المعرفة. - تنمية المجتمع (إنشاء مجتمع منطور، الحفاظ علي تراث قطر، تلبية الاحتياجات الاجتماعية).</p>	<p>• مؤسسة قطر:</p>
<p>١,٣٢١,٤٤٣ دولار أمريكي</p>	<p>يدعم الصندوق المؤسسات التي تتوافق فيها الشروط التالية: - المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والشبكات، والإئتلافات (المسجلة وغير المسجلة). - المنظمات المأسسة التي تتمتع بسجل من العمل الجيد،</p>	<p>الدفاع عن حقوق الإنسان وتمويل الأنشطة والمبادرات الواعدة داخل المنطقة العربية</p>	<p>• الصندوق العربي لحقوق الإنسان</p>

⁹² <http://www.adf.org.qa/ar/about-ADF/mission.html>

⁹³ <http://www.adf.org.qa/ar/about-ADF/mission.html>

⁹⁴ <http://www.qf.org.qa/discover-qf-ar/mission-ar>

	<p>والمجموعات الجديدة وغير الرسمية التي تظهر القدرة على تنفيذ مبادرات هامة - المنظمات التي تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في المنفى القسري. - البرامج والمبادرات الخاصة بحقوق الإنسان التي تقوم بها هيئات التنمية المحلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية.</p>		
<p>٨٤٧,٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٠^{٩٦}</p>	<p>أن يكون الفرد أو المؤسسة المتقدمة للمنحة تعمل في المجالات الستة التي تتسق مع أهداف المؤسسة.^{٩٥}</p>	<p>تعمل المؤسسة على دعم الثقافة العربية "للمؤسسات أو الأفراد"، من خلال التبادل الثقافي في مجالات الفنون المختلفة وتعمل على تمويل ستة مجالات فنون مختلفة: السينما، الفنون المسرحية والأدب والموسيقى والتدريب على الفنون ودعم الفاعليات الثقافية في المنطقة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الصندوق العربي للثقافة والفنون

يمكن هنا ان نتبين فروقا على مستوى جنسية أو طبيعة الجهة الممولة من حيث كونها حكومية أو شبه حكومية أم مستقلة وذلك سواء على مستوى مجالات العمل والشروط المطروحة.

ثانياً: ملاحظات من حيث جنسية وطبيعة مؤسسات التمويل

بالنسبة للمؤسسات الأمريكية يطغي جانب دعم المجتمع وتشجيع الاستثمار على نشاطها بشكل كبير وهذا يتضح في نشاط هيئة المعونة الأمريكية USAID بشكل كبير. دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن ثمة انتقائية واضحة في التعامل من حيث التعريف

⁹⁵ -<http://arabculturefund.org/about/index.php>

⁹⁶ -<http://arabculturefund.org/resources/originals/1347691109-Mapping2010.pdf>

بالديمقراطية الذي على أساسه يتم تصنيف المنظمات وأين يوجه التمويل أو من حيث أولويات المؤسسات والقضايا التي يتم توجيه الدعم إليها داخل البلد الواحد. كما يظهر الانحياز لنماذج اقتصادية أكثر انفتاحاً وتعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير الأسواق مع ضمان دعم الاستثمار وهو أمر لا يتماشى بشكل كبير مع متطلبات تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي ترفعها الشعوب وتتمسك بها في دول الجنوب والتي أظهرت ثورات الربيع العربي مدى الحاجة لوضعها موضع التطبيق. بعض هذه المؤسسات لديها شروط موضوعية للتمويل، لكن معظمها شروطها عامة وقابلة لأكثر من تفسير. كما يظهر شكل من أشكال الارتباك في الشروط والأهداف ومجالات العمل بحيث أن بعضها تفرض شروط أقرب للمنظمات الحكومية بينما هي في الواقع ليست حكومية أو تدعي ذلك، المثال الأوضح علي هذا فريدوم هاوس. إلا انه كذلك في نموذج مؤسسة فورد فونديشن ظهر بوضوح استقلالية هذه المؤسسات وعملها بحرية وانفتاح أكبر على المؤسسات من خلال مجالات النشاط التي تتيح لكل النشطاء في مجالات الحقوق المدينة والسياسية دون تمييز سوى الاتفاق مع أفكار المؤسسة والتزام الطابع المدني.

أما المؤسسات الأوروبية فهناك وضوح كبير في الشروط والأهداف الموضوعية إلى حد كبير، وكذلك مجالات التمويل بحيث أنها تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح الاتحاد الأوروبي ودوله، بحيث يتردد تعبير "تتعلق بمصلحة دوله" على أجندة كثير من هذه المؤسسات. كما أن هناك قدراً من الانفتاح في الموضوعات والمجالات التي تمويلها هذه المؤسسات، باستثناء مؤسسة "فريدرش ناومن" التي تطرح توجه اقتصادي محدد "اقتصاد السوق الحر" على عكس نموذج فريدرش ايبيرت المنفتح، حيث تمويل المؤسسة مشروعات متنوعة ومختلفة، بينما مؤسسات مثل ويستمنستر وأوكسفام تظهر قدراً جلياً من المرونة في الشروط والمجالات. إلا انه تجدر الإشارة إلى وجود تعقيدات في إجراءات الحصول على التمويل من تلك المؤسسات وهو ما يؤثر بالسلب على المؤسسات المستقبلية للتمويل وقد يفقدها مصداقيتها ويضعف من درجة المؤسسية لديها. بالنظر للمؤسسات العربية، نجدها أقرب إلى الأوروبية، وإن كان مجال تركيزها الأكبر على المجالات الثقافية والمنهج التوعوي في العمل.

مختلف المؤسسات تتحدث عن تمويل الحكومة أو المجتمع المدني، لا أحد يتحدث عن التمويل السياسي للأحزاب أو جماعات الضغط، وهو أمر مسكوت عنه بشكل كبير سواء داخل الدول الممولة أو تلك المستقبلية للتمويل، ومن ثم لابد من فتحه والاشتباك مع الاشكاليات الناجمة عنه والتحديد الدقيق لجوانب الحظر والإباحة فيه. لا يمكن من خلال التحليل الموضوعي إدعاء وجود مثل هذا التمويل، لكن ثمة شواهد أخرى على ذلك تتمثل في علاقة الأحزاب -سواء كانت في السلطة أو المعارضة- ذاتها بمؤسسات المجتمع المدني، علاقات هذه الأحزاب بتنظيمات حزبية وغير حزبية تتوافق معها في الآراء في الخارج. وفي هذا الإطار هناك ملاحظة مفصلة تتمثل في الخلط بين دعم العمل الحزبي والتعددية الحزبية ككل كدعم برامج تنقيف وتوعية سياسية أو برامج تدريبية لأفراد من أحزاب مختلفة، وبين دعم أحزاب بعينها عبر التمويل والمساندة المباشرة في الفترات الانتخابية أو بشكل دائم، وهذا الأمر مرتبط بالنظرة القانونية لهذه الأنشطة في القوانين المنظمة لذلك في الدول المختلفة، وهذا يتطلب إعادة النظر في القوانين المرتبطة بتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية، بحيث نستطيع أن نحدد بدقة العلاقة بين العمل الاجتماعي والسياسي ويقف عند الخيط الناظم لتلك العلاقة دون أن يفسد أحدهما الآخر وبحيث يتدخل القانون ليحظر أنشطة بعينها، وربما يتطلب ذلك مؤتمرات وورش عمل ولقاءات مكثفة على المستويين المحلي والدولي بين خبراء سياسيين في شؤون الأحزاب والمجتمع المدني، ورجال قانون على دراية كافية بمشكلات وعلاقات الأحزاب والمجتمع المدني وقضايا التمويل السياسي، وربما يحتاج ذلك لرعاية أممية تقف فيها الدول والأحزاب وجمعيات المجتمع المدني معاً من أجل الوصول إلى مبادئ أممية عامة ملزمة أو على الأقل استرشادية للكافة.

خاتمة وتوصيات

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً في تعبئة الشارع وتهيئته للثورة، عبر تحولها تاريخياً من منهج العمل الخيري إلى المنهج التنموي التقليدي في الثمانينيات من القرن الماضي، ثم اتجاهاً مع مطلع القرن إلى المنهج الحقوقي الذي يعتمد في الأساس على دعم المجتمعات المحلية والتنظيمات المطلوبة في تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم وهو ما ساهم في عملية التوعية وقدرة هذه التنظيمات على تحريك جموعها.

إذا كانت أغراض البحث والدراسة تدفعنا لفصل أوضاع المجتمع المدني قبل الثورة وأثائها عنه بعدها فإن واقع الأمر يقول أنه لا يمكن فصل تقييم دور المجتمع المدني وأوضاعه قبل وبعد الثورة عن بعضهما من أجل فهم أعمق لقضية ومعضلة التمويل التي نشأت من وقت لآخر. شهد نشاط المجتمع المدني دفعة قوية منذ منتصف الثمانينيات حتى الوقت الراهن، فقد تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني كرد فعل على الفجوة التي أحدثتها تراجع الدولة عن كثير من أدوارها في تقديم الخدمات.

فالتداخل بين التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني والتمويل السياسي يثير إشكالية واضحة في الحالة المصرية سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى الثقافة يجب التعامل معها بمنهج ديمقراطي يقوم على الشفافية وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع في هذا الشأن.

تظل قضية تمويل المجتمع المدني في دولة عاشت طويلاً تحت حكم سلطوية، قضية معقدة إذ أن النظم السلطوية جزء أساسي من شرعيتها يقوم على فكرة حماية الوطن من المؤامرات الخارجية، وتغذي هذه النظم نظرية المؤامرة في الرأي العام، الذي يتحول إلى هاجس أساسي لديه وتظهر مفاهيم "الأمن القومي" و"السيادة" و"التدخل في الشأن الداخلي" كقرائن أكثر منها أوضاع وترتيبات يجب التعامل معها. ويزيد تعقيد هذه الوضعية غياب الشفافية في هذه المجتمعات بقطاعاتها المختلفة (العام، الخاص، المجتمع المدني) وهو ما يؤكد على أن تغيير النظرة إلى التمويل الأجنبي هو جزء من تغيير الثقافة الديمقراطية، وهو ما يرتبط بعملية التحول الديمقراطي ولا يمكن عزله أو التعامل معه بعيداً عن هذه العملية. ولتغيير هذه العقلية، من المهم القضاء على الخوف من التمويل الأجنبي ببطن من خلال الحوار المجتمعي.

ففي كثير من الدول الديمقراطية، تتعلق قضية تمويل المجتمع المدني بتوافق عام حول:

- من حق المجتمع المدني الحصول على تمويل من الخارج دون الحصول على موافقة.
- الأحزاب السياسية ممنوعة من تلقي التمويل الأجنبي في الغالب، إلا أنه يجب تأمين حصولهم على تمويل داخلي.
- تشجيع حصول منظمات المجتمع المدني على تمويل من القطاع الخاص.
- التمويل الحكومي لمنظمات المجتمع المدني يجب أن يكون قائماً على معايير محايدة وشفافة.
- دعم الجهات الرسمية لمنظمات للتمويل الذاتي.
- يجب على المنظمات غير الحكومية أن تعلن بشفافية عن الأعضاء والعاملين بها ومصادر التمويل.
- تكون الجهات الممثلة للمجتمع المدني والجهات التي تنظم نفسها بنفسها، بالإضافة إلى لجان المحاماة والنظام القضائي - وليست الأجهزة التنفيذية- المسؤولة عن توقيع العقوبات على المنظمات.

ومن هذا المنطلق فإنه لكل من المجتمع المدني والممولين والحكومة دور فعال في القضاء على سوء استخدام التمويل الأجنبي والاستخدام الأمثل لهذا التمويل من خلال تطبيق مجموعة من التوصيات أهمها:

أولاً: الحكومة المصرية

- عمل منظومة من القوانين التي تعزز من الشفافية في المجتمع المدني، والأحزاب السياسية والإعلام، وتقديم المعلومات للجهات المعنية حتى لا تصبح تلك القوانين أداة في يد الحكومة.
- النص على نظام الإخطار وتفعيله المتعلق بتمويل منظمات المجتمع المدني والإعلام، بدلا من نظام الحصول على الموافقة.
- عمل مسودة قانون تتعلق بالحملات الانتخابية والتمويل الحزبي وتمويل المرشحين الانتخابيين بحيث تمنعهم من تلقي التمويل من الخارج ومن الأموال العامة للدولة، وإقامة تشريعات واضحة لتفعيل حصول الأحزاب على تمويل من القطاع الخاص.
- عمل جهاز قادر على تنظيم نفسه بنفسه من أجل الإعلام الخاص، بحيث يختص بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.
- رفع كل القيود عن منظمات المجتمع المدني من أجل تشجيع التمويل الذاتي من خلال وسائل غير إعلامية والسماح بالمشاركة المجتمعية الواسعة.
- عمل نظام ضريبي يسمح ويشجع على وجود مشروعات "المسئولية المجتمعية" بحيث يستطيع رجال الأعمال المساهمة من أجل أهداف مجتمعية.

ثانياً: منظمات المجتمع المدني المصري:

- تهتم بالشفافية بشكل كامل على كل أنواع التمويل الذي تحصل عليه ومصادره وحجمه.
- تقليل الاعتماد على التمويل الأجنبي من خلال محاولة تنشيط الحصول على التمويل من الجهات المحلية.
- زيادة الوعي المجتمعي بدور المجتمع المدني.
- عمل حملات تناقش الفساد وسوء استخدام التمويل في منظمات المجتمع المدني.
- تقوية العلاقات مع مؤسسات الدولة من أجل زيادة فرص دعم المجتمع المدني.

ثالثاً: جهات التمويل:

- عولمة حرية المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وذلك بالخروج بها من إطارات العلاقات الثنائية التي تسبب كثير من الحساسية، والتي تجعلها أدوات للضغط السياسي بين الدول إلى إطار متعدد الأطراف يمتلك آليات للمراقبة وتنفيذ قراراته ويتفادى إشكالية هيمنة دول وسيطرتها لاستخدامه كطريقة للضغط على دول أخرى في أمور لا تتعلق بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان. فهذا التدخل يسمح للقوى الرجعية (دينية أو حكومية) أن تظهر بمظهر المدافع عن الوطن أمام التدخل الخارجي والذي يظهر المجتمع المدني في هذه الحالة كعميل للخارج.
- يتوجب على المجتمع الدولي كذلك إظهار مزيد من الاهتمام والتشجيع، لتنمية أجندة انتعاش اجتماعي حقيقية Social welfare. حيث أنها ضرورية للحد من آثار سياسات التي تروج لها الهيئات الدولية المانحة ذات التوجه الرأسمالي market oriented.

⁹⁷ Bassma Kodmani, see note 9, p.20

⁹⁸ Previous p.21.

- مقاومة ما تقوم به الحكومات من تسييس للمجتمع المدني وحقوق الإنسان عن طريق استخدام المجتمع المدني كطريق لفرض أجندة حكومات معينة. بل أننا نرى بعض الحكومات في الدول المانحة تستخدم نفس الحجج التي سبق وأن تطرقنا لها والتي تستخدمها الحكومات لكبت حريات المجتمع المدني، مثل مقاومة الإرهاب، وغسيل الأموال وغيرها. وإن كانت هذه الأسباب مشروعة لكن استخدامها في مواجهة أي نشاط يختلف مع أجندة الحكومات المانحة حتى لو كان النشاط سلمي أصبح ظاهرة واضحة خاصة في حالة الولايات المتحدة، وكذلك استخدامها بشكل انتقائي ضد دول بعينها دون غيرها.

- الفصل بين المجتمع المدني والحكومات على المستوى الدولي، وذلك بامتلاك مؤسسات المجتمع المدني أجندة واضحة ومستقلة، تنوع مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات، والدخول في شراكة حقيقية بين الجهات المانحة والمؤسسات المتلقية للمنح تسمح ببلورة أجندة عمل مشتركة يتم فيها تبادل المنافع. وعدم خلط السياسي بحرية المجتمع المدني، ولعل أبرز مثال الآن هو الجدل الدائر حول قطع المعونة عن منظمات المجتمع المدني في فلسطين بعد فوز حماس بالانتخابات. وكأنه عملية عقاب جماعي، وستكون سابقة ذات أثر بالغ على حرية المجتمع المدني في العالم كله على المدى البعيد، إذ من شأنها إفقاد مفهوم المجتمع المدني لمصداقيته، وإضعافه لصالح الأطراف الأخرى بما فيها الأطراف المتطرفة فمنظمات المجتمع المدني في هذه الظروف هي أشد حاجة للدعم والمساندة.

- ضرورة التمسك بالديمقراطية كنظام عالمي ومقاومة التراجع الذي يشهده العالم الآن في هذا المجال *back clash of democracy*، سواء في العالم الثالث من خلال حملات الاعتقالات كما في مصر، أو انقاص من حقوق ومكتسبات مثلما يحدث في البحرين، أو في العالم الأول من خلال انقاص من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (قانون العمل في فرنسا ٢٠٠٦) أو في التراجع عن كثير من الحريات الشخصية *civil rights* مثلما في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

- تطبيق معايير شفافة وعادلة للتمويل وفصل ذلك عن العلاقات الثنائية التي تؤدي إلى استخدام الحرية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي على دول أخرى في قضايا لا تتعلق بحقوق الإنسان.

- الامتناع عن دعم أحزاب سياسية بعينها أو الأحزاب السياسية كلها، على أن تكون العلاقة مع الأحزاب السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني المصرية.

- التركيز (بالأخص المنظمات غير الحكومية الدولية) على البرامج التي تؤثر على زيادة الوعي بأهمية دولة الرفاهة للتقليل من آثار سياسات اقتصاد السوق المفتوح النيو- ليبرالية التي تؤيدها الحكومة والمؤسسات المالية العالمية.

- على منظمات المجتمع المدني العالمية أن تشارك منظمات المجتمع المدني المحلية وليست الحكومة، بما يتضمن رفض المعايير السلطوية التي تحاول الحكومات فرضها على المجتمع المدني.

- تأسيس تمويل المجتمع المدني بشكل بسيط وواضح من خلال مراقبة محكمة من دون تدخل في الشؤون الداخلية.

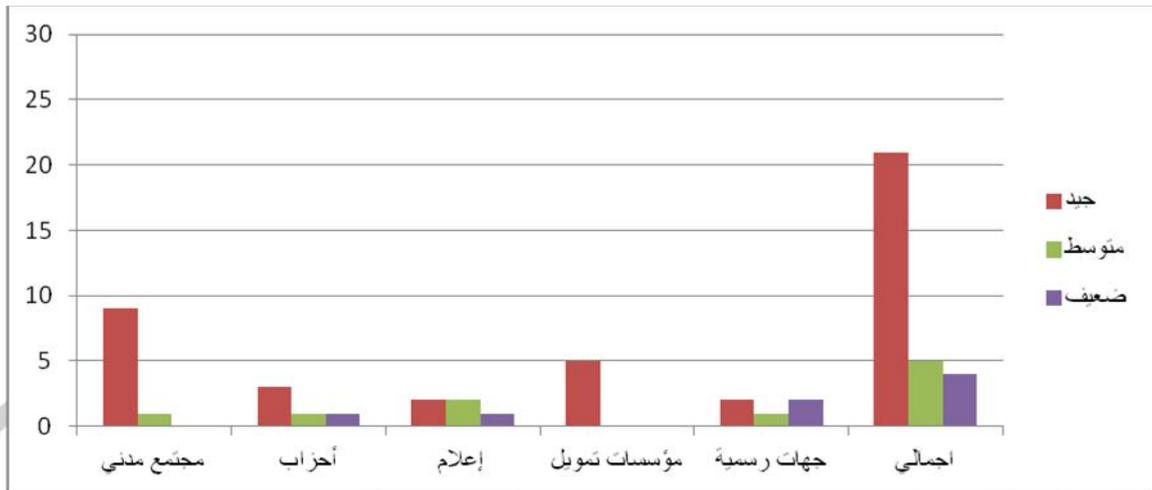
- يجب توزيع تمويل المنظمات غير الحكومية على المنظمات التنموية وليس فقط لتنفيذ مشروعات بعينها. وبالتالي من المهم زيادة التمويل الأساسي.

فيكون مجتمع ديمقراطي حر، لا يمكن أن تكون هناك حرية أو فاعلية حقيقية للمجتمع المدني، وبدون نضال من المجتمع المدني لا يمكن الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وتميئتها.

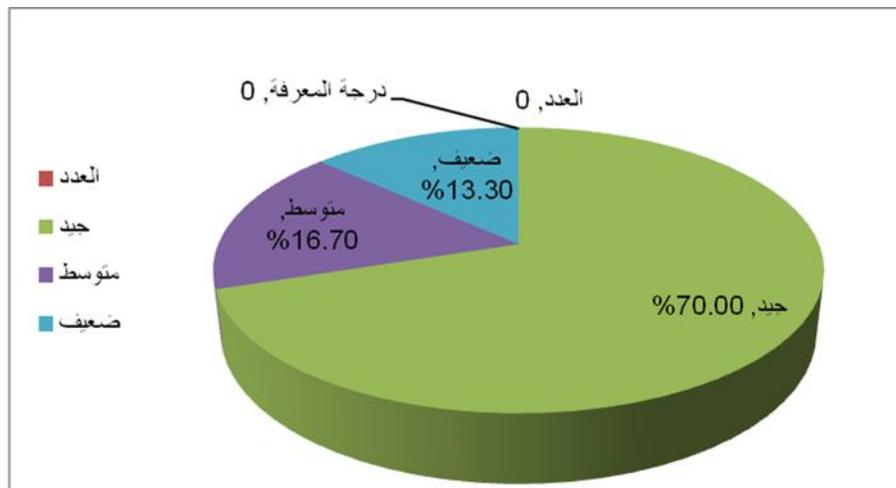
الملاحق: (جداول نتائج اللقاءات ورسوم بيانية)

ملحق ١

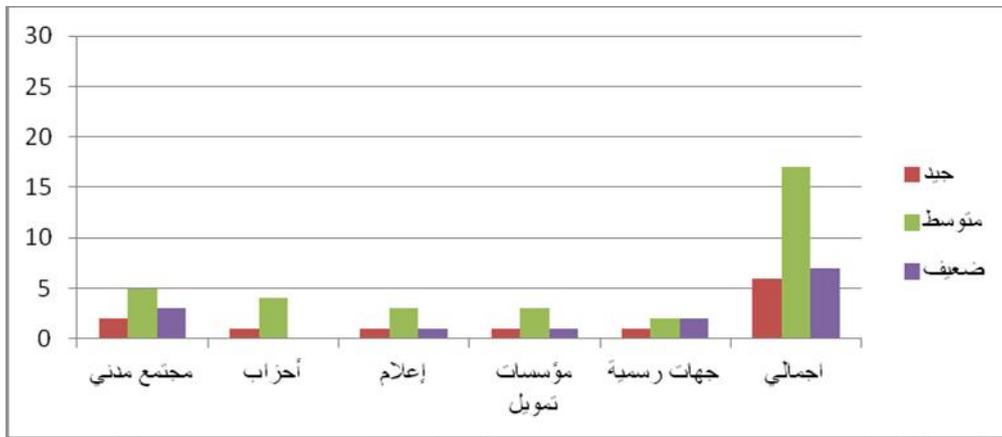
درجة المعرفة	العدد	جيد	متوسط	ضعيف
مجتمع مدني	١٠	٩	١	٠
أحزاب	٥	٣	١	١
إعلام	٥	٢	٢	١
مؤسسات تمويل	٥	٥	٠	٠
جهات رسمية	٥	٢	١	٢
إجمالي	٣٠	٢١	٥	٤



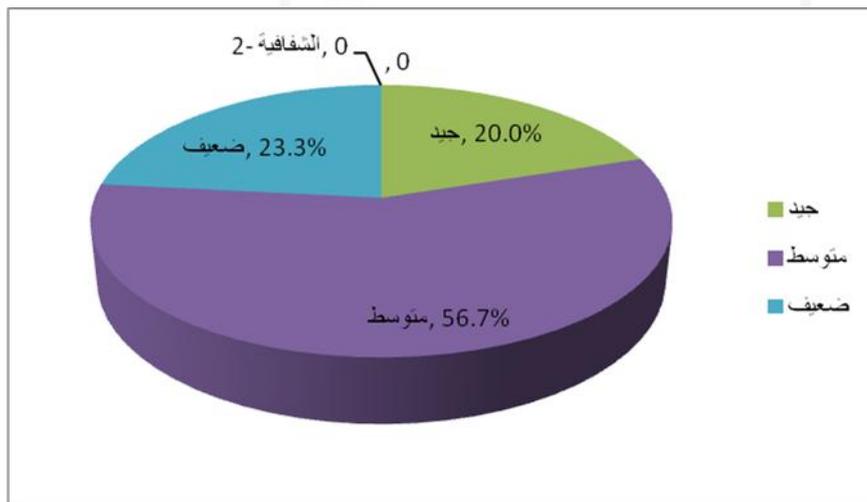
درجة المعرفة	العدد	جيد	متوسط	ضعيف
		٧٠,٠%	١٦,٧%	١٣,٣%



ضعيف	متوسط	جيد		٢- الشفافية
٣	٥	٢	١٠	مجتمع مدني
٠	٤	١	٥	أحزاب
١	٣	١	٥	إعلام
١	٣	١	٥	مؤسسات تمويل
٢	٢	١	٥	جهات رسمية
٧	١٧	٦	٣٠	إجمالي

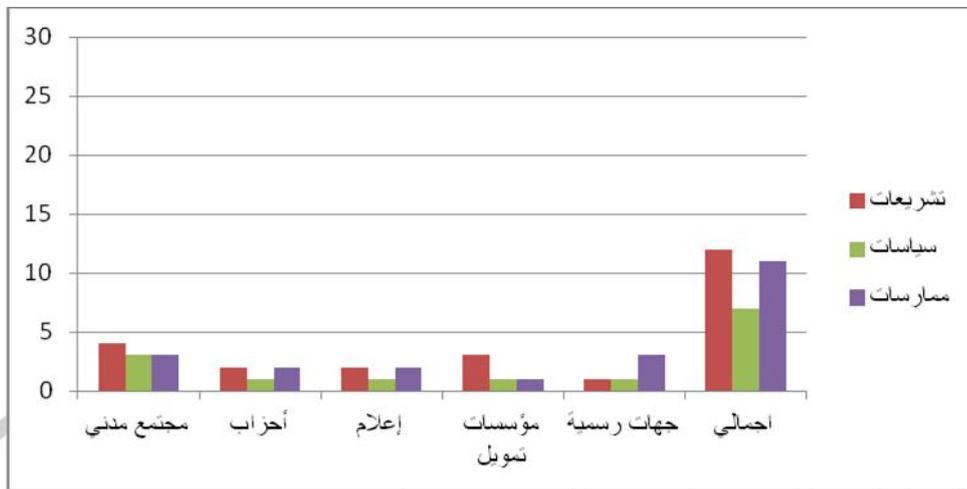


الشفافية	جيد	متوسط	ضعيف
	%٢٠,٠	%٥٦,٧	%٢٣,٣

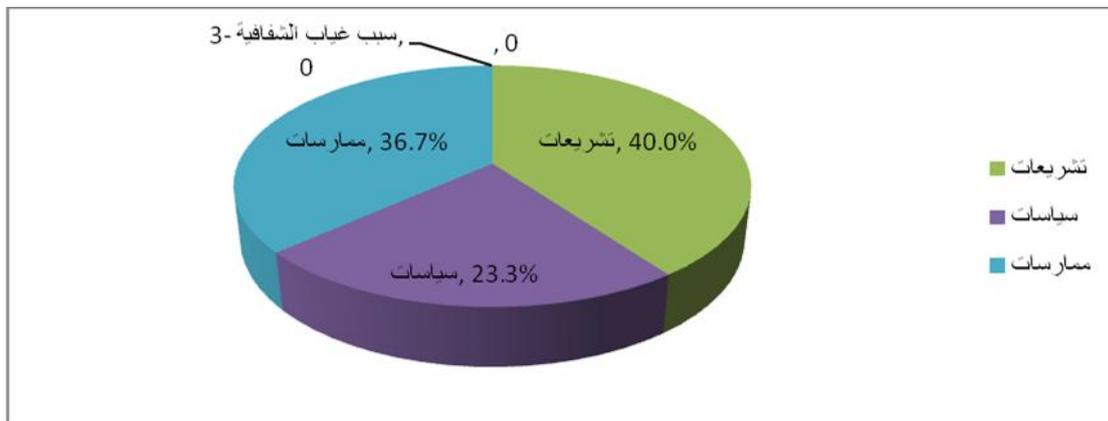


ملحق ٣

٣- سبب غياب الشفافية		تشريعات	سياسات	ممارسات
مجتمع مدني	١٠	٤	٣	٣
أحزاب	٥	٢	١	٢
إعلام	٥	٢	١	٢
مؤسسات تمويل	٥	٣	١	١
جهات رسمية	٥	١	١	٣
إجمالي	٣٠	١٢	٧	١١

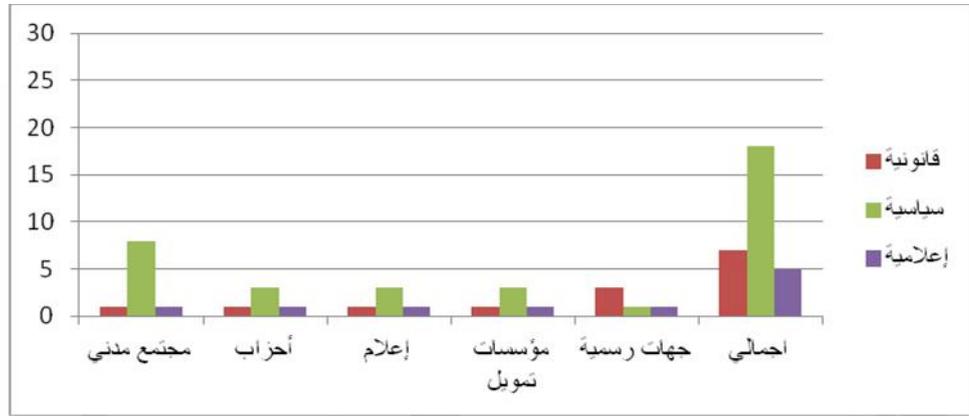


سبب غياب الشفافية	تشريعات	سياسات	ممارسات
	٤٠,٠%	٢٣,٣%	٣٦,٧%

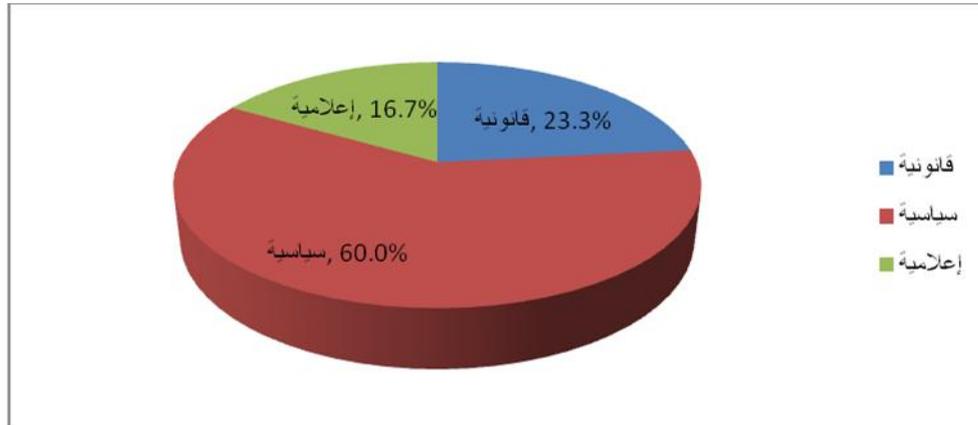


ملحق ٤

إعلامية	سياسية	قانونية		٤- قضية التمويل
١	٨	١	١٠	مجتمع مدني
١	٣	١	٥	أحزاب
١	٣	١	٥	إعلام
١	٣	١	٥	مؤسسات تمويل
١	١	٣	٥	جهات رسمية
٥	١٨	٧	٣٠	إجمالي

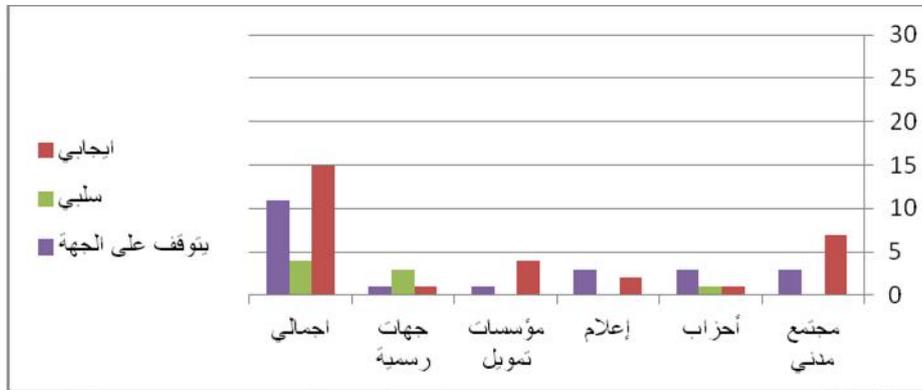


قضية التمويل	قانونية	سياسية	إعلامية
	٢٣,٣%	٦٠,٠%	١٦,٧%

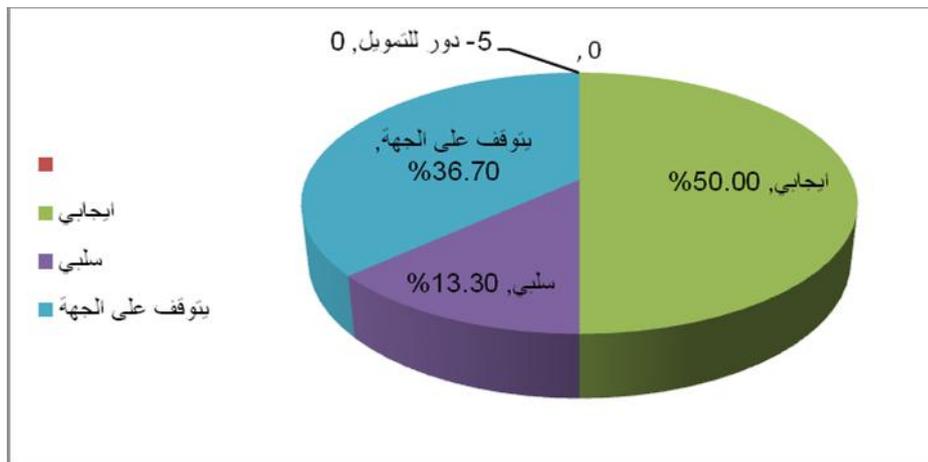


أولاً:- المجتمع المدني

٥- دور للتمويل	إيجابي	سلبي	يتوقف على الجهة
مجتمع مدني	٧	٠	٣
أحزاب	١	١	٣
إعلام	٢	٠	٣
مؤسسات تمويل	٤	٠	١
جهات رسمية	١	٣	١
إجمالي	١٥	٤	١١

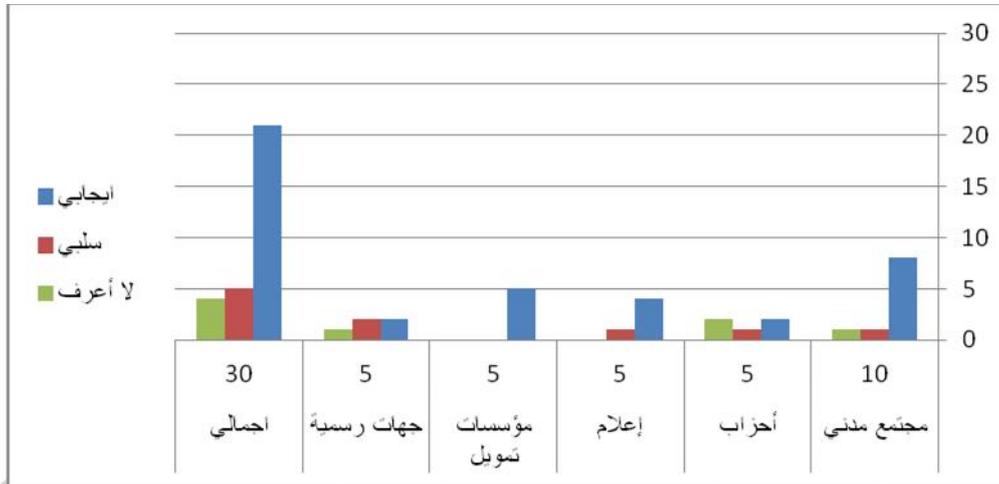


٥- دور للتمويل	إيجابي	سلبي	يتوقف على الجهة
٥- دور للتمويل	٥٠,٠%	١٣,٣%	٣٦,٧%

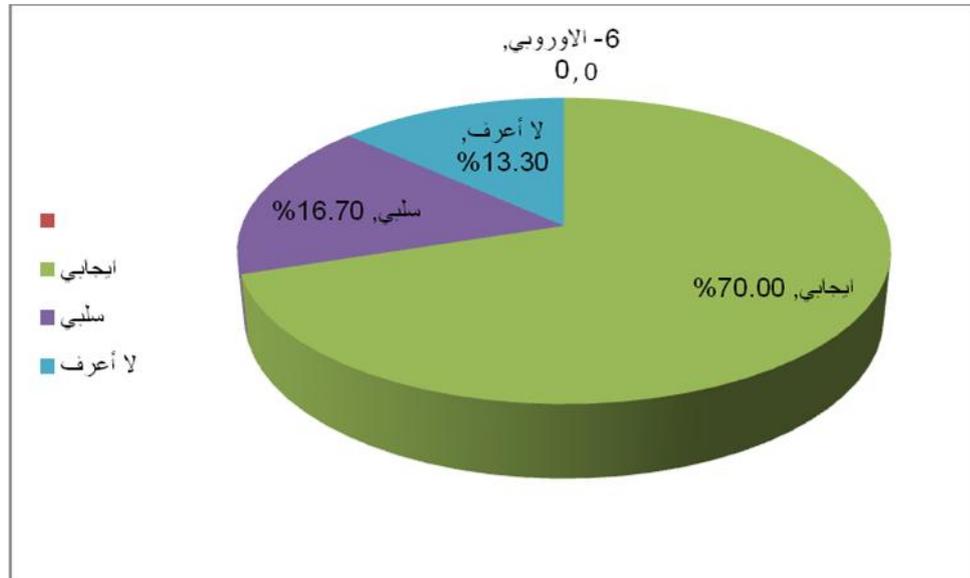


ملحق ٦

٦- الأوروبي	إيجابي	سلبي	لا أعرف
مجتمع مدني	٨	١	١
أحزاب	٢	١	٢
إعلام	٤	١	٠
مؤسسات تمويل	٥	٠	٠
جهات رسمية	٢	٢	١
إجمالي	٢١	٥	٤

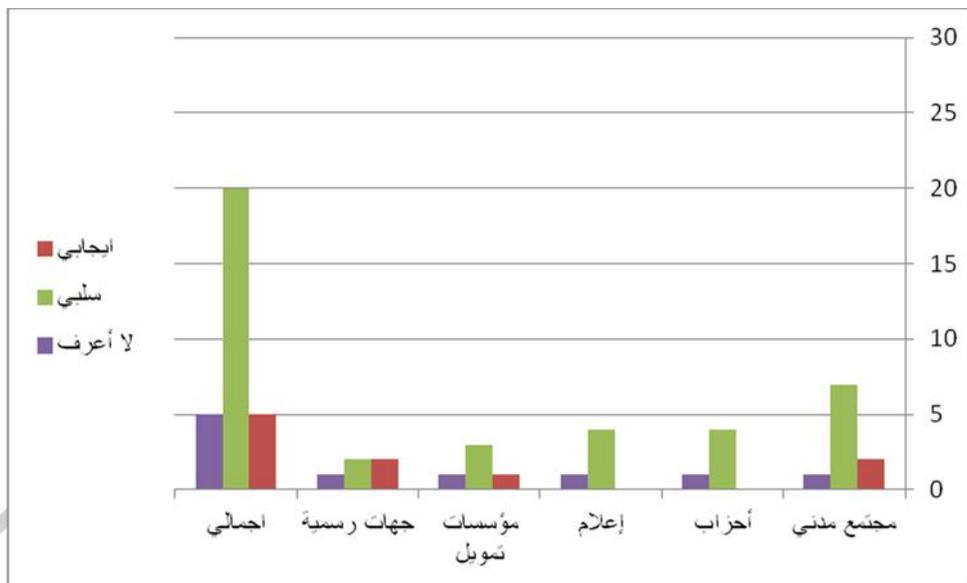


٦- الأوروبي	إيجابي	سلبي	لا أعرف
	٧٠,٠%	١٦,٧%	١٣,٣%

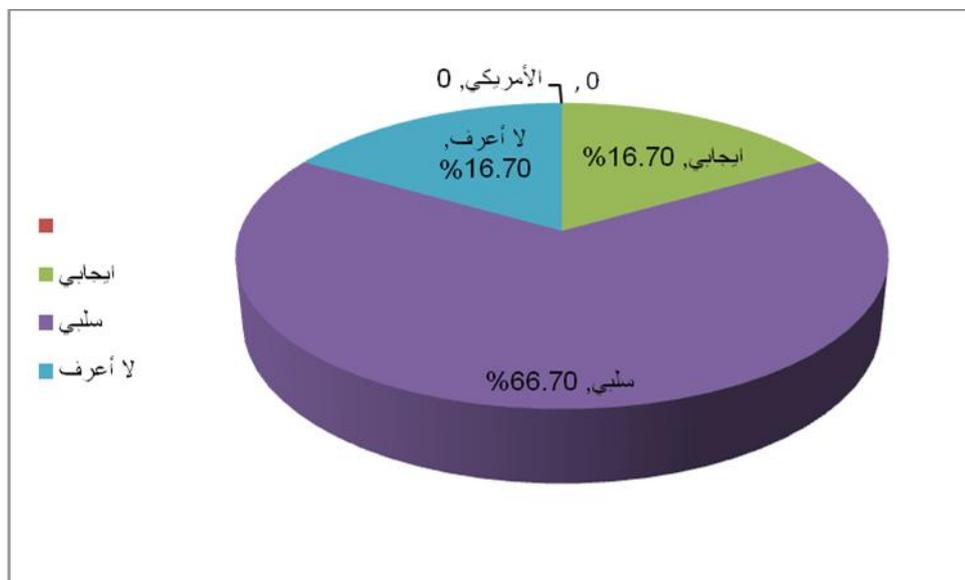


ملحق ٧

٧- الأمريكي		إيجابي	سلبي	لا أعرف
مجتمع مدني	١٠	٢	٧	١
أحزاب	٥	٠	٤	١
إعلام	٥	٠	٤	١
مؤسسات تمويل	٥	١	٣	١
جهات رسمية	٥	٢	٢	١
إجمالي	٣٠	٥	٢٠	٥

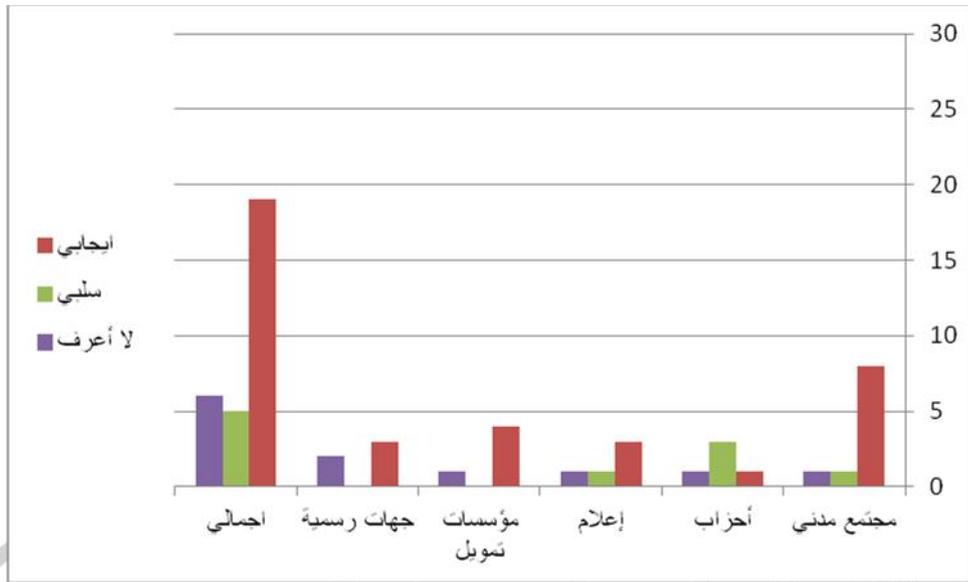


الأمريكي	إيجابي	سلبي	لا أعرف
	%١٦,٧	%٦٦,٧	%١٦,٧

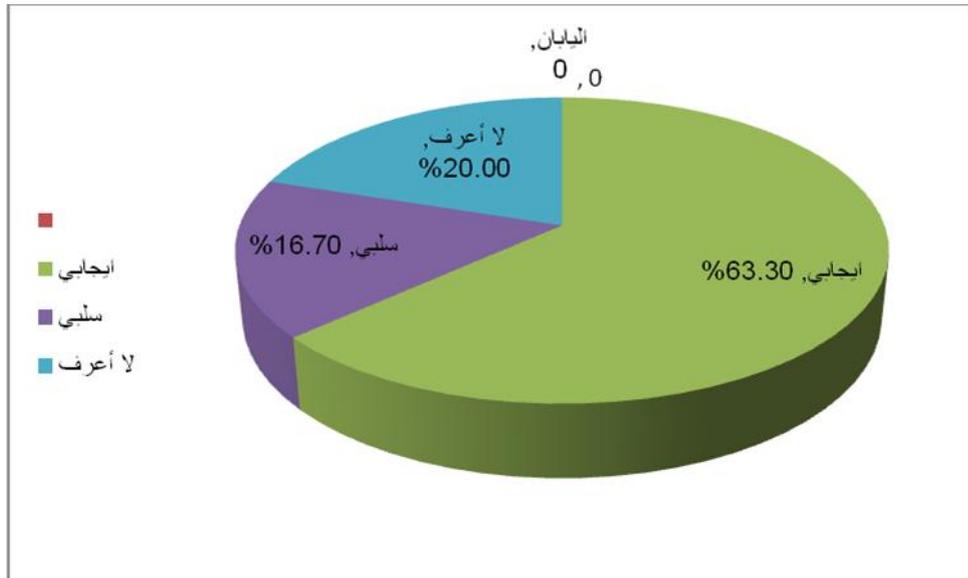


ملحق ٨

٨- اليابان		إيجابي	سلبى	لا أعرف
مجتمع مدني	١٠	٨	١	١
أحزاب	٥	١	٣	١
إعلام	٥	٣	١	١
مؤسسات تمويل	٥	٤	٠	١
جهات رسمية	٥	٣	٠	٢
إجمالي	٣٠	١٩	٥	٦

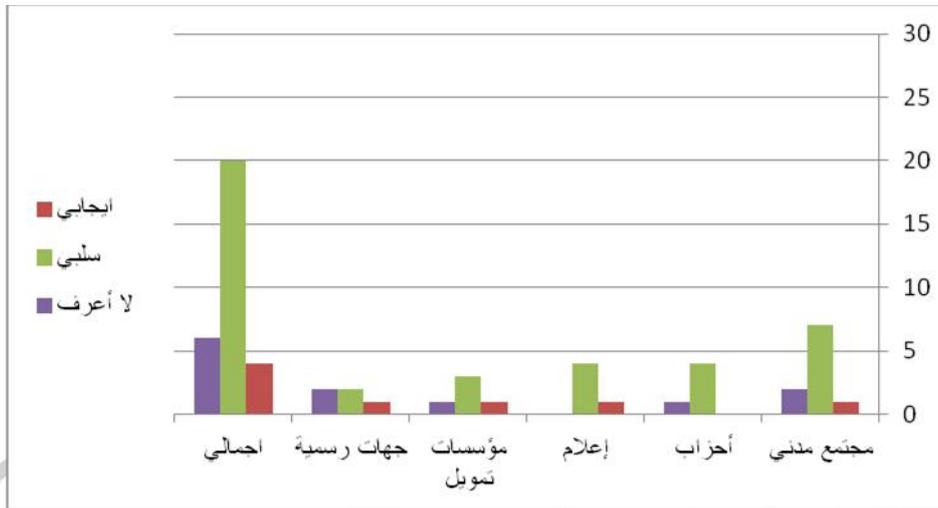


البيان	إيجابي	سلبى	لا أعرف
	%٦٣,٣	%١٦,٧	%٢٠,٠

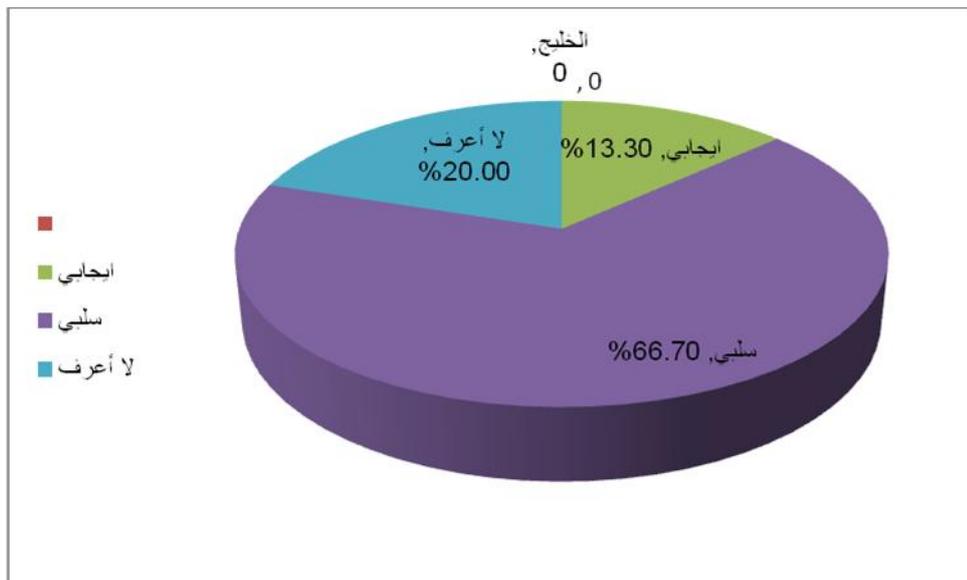


ملحق ٩

٩- الخليج		إيجابي	سلبى	لا أعرف
مجتمع مدنى	١٠	١	٧	٢
أحزاب	٥	٠	٤	١
إعلام	٥	١	٤	٠
مؤسسات تمويل	٥	١	٣	١
جهات رسمية	٥	١	٢	٢
إجمالي	٣٠	٤	٢٠	٦

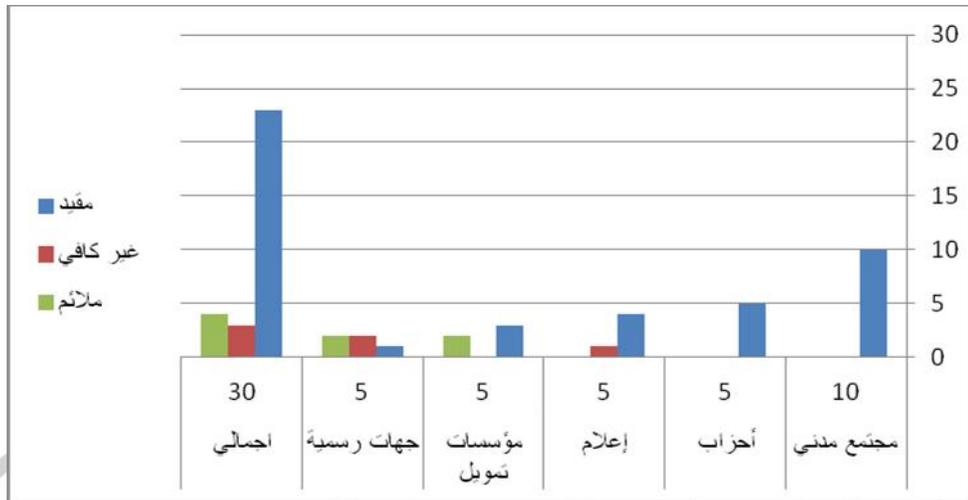


الخليج	إيجابي	سلبى	لا أعرف
	١٣,٣%	٦٦,٧%	٢٠,٠%

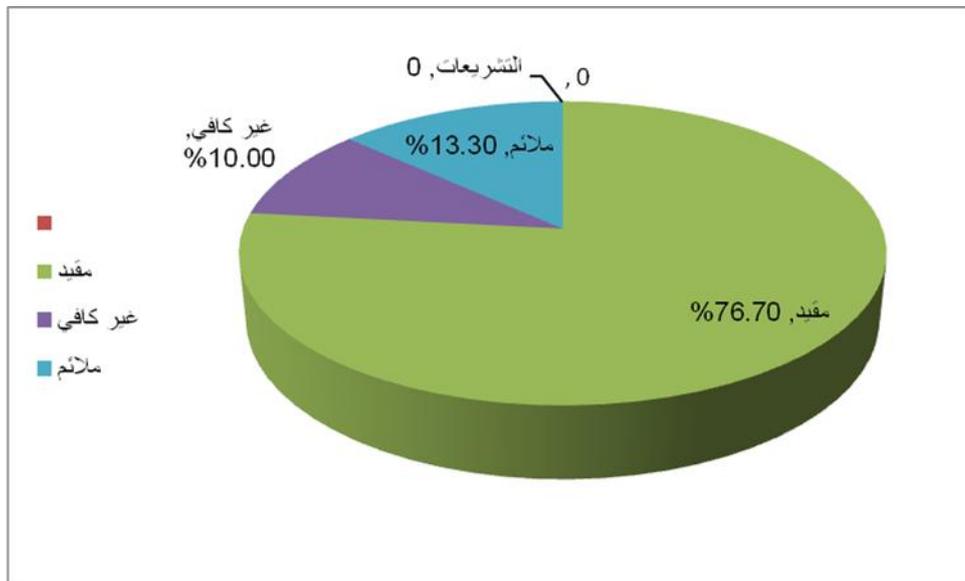


ملحق ١٠

التشريعات	مقيد	غير كافي	ملائم
مجتمع مدني	١٠	٠	٠
أحزاب	٥	٠	٠
إعلام	٥	١	٠
مؤسسات تمويل	٥	٠	٢
جهات رسمية	٥	٢	٢
إجمالي	٣٠	٣	٤



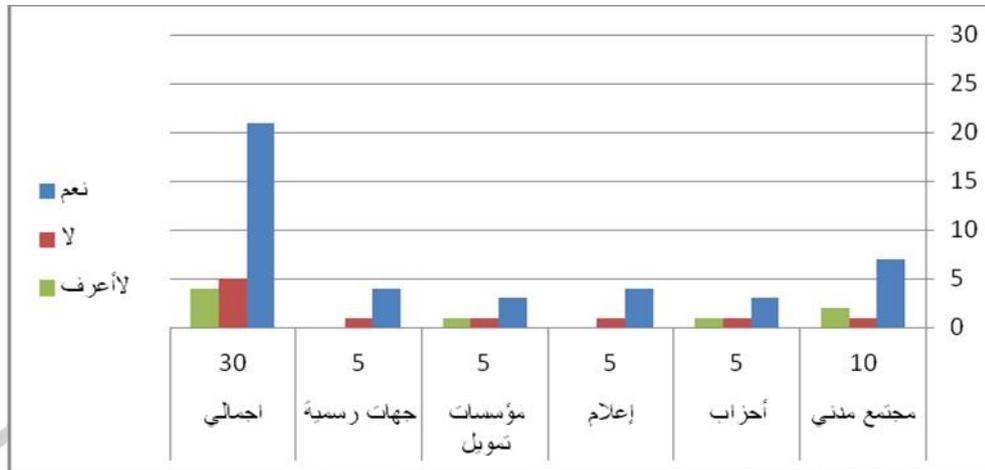
التشريعات	مقيد	غير كافي	ملائم
	٧٦,٧%	١٠,٠%	١٣,٣%



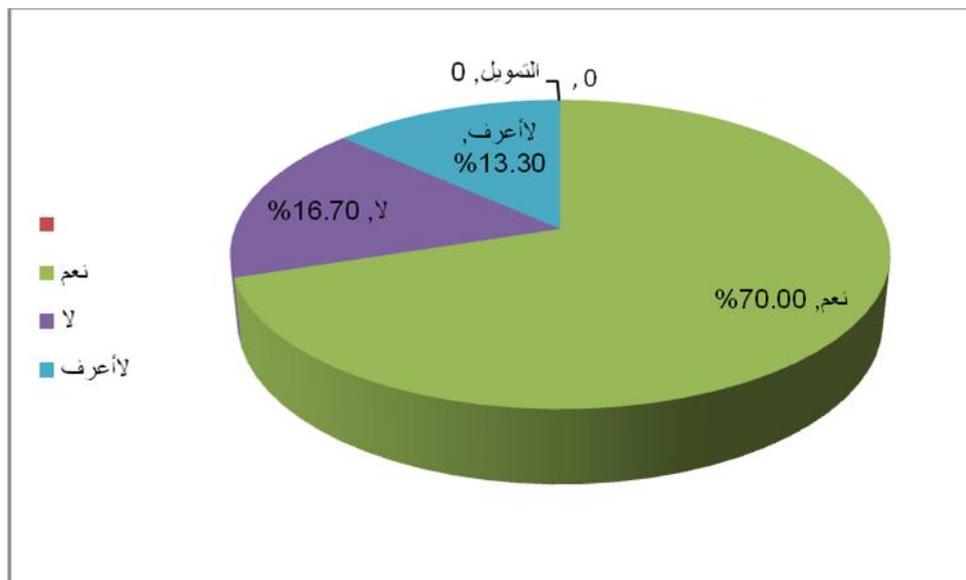
ملحق ١١

ثانياً:- التمويل السياسي:

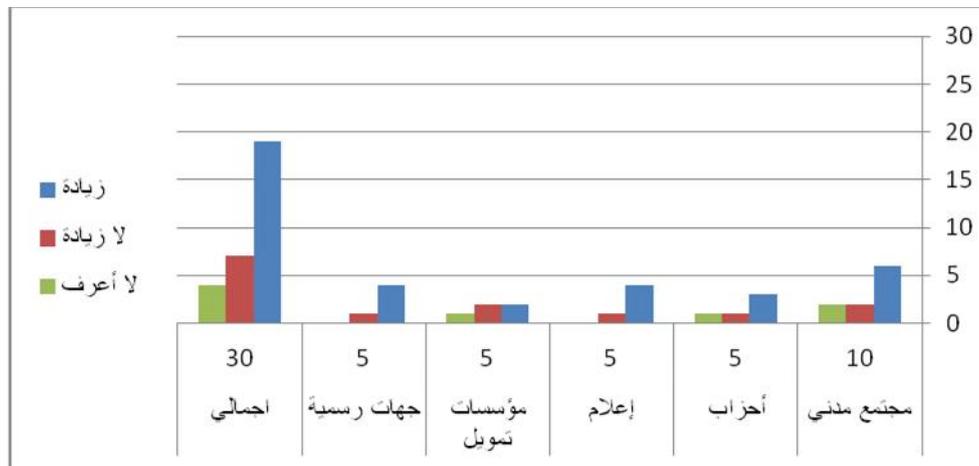
١١- التمويل	نعم	لا	لا أعرف	
مجتمع مدني	٧	١	٢	١٠
أحزاب	٣	١	١	٥
إعلام	٤	١	٠	٥
مؤسسات تمويل	٣	١	١	٥
جهات رسمية	٤	١	٠	٥
إجمالي	٢١	٥	٤	٣٠



التمويل	نعم	لا	لا أعرف
	٧٠,٠%	١٦,٧%	١٣,٣%



١٢- بعد الثورة	زيادة	لا زيادة	لا أعرف	
مجتمع مدني	٦	٢	٢	١٠
أحزاب	٣	١	١	٥
إعلام	٤	١	٠	٥
مؤسسات تمويل	٢	٢	١	٥
جهات رسمية	٤	١	٠	٥
إجمالي	١٩	٧	٤	٣٠

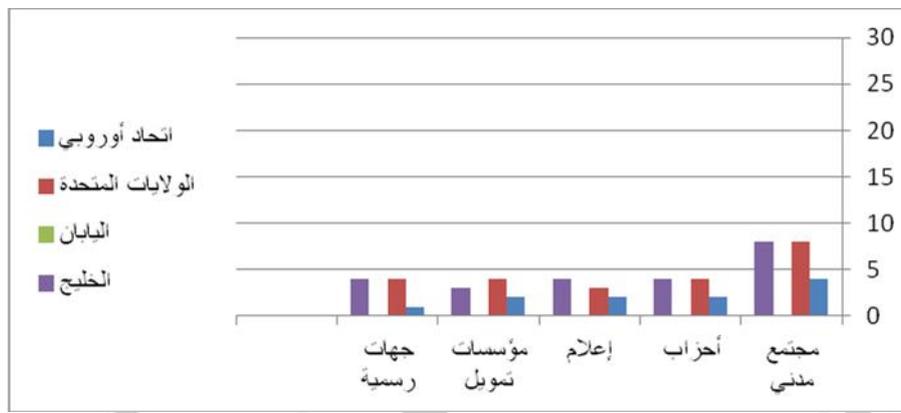


بعد الثورة	زيادة	لا زيادة	لا أعرف
	٦٣,٣%	٢٣,٣%	١٣,٣%

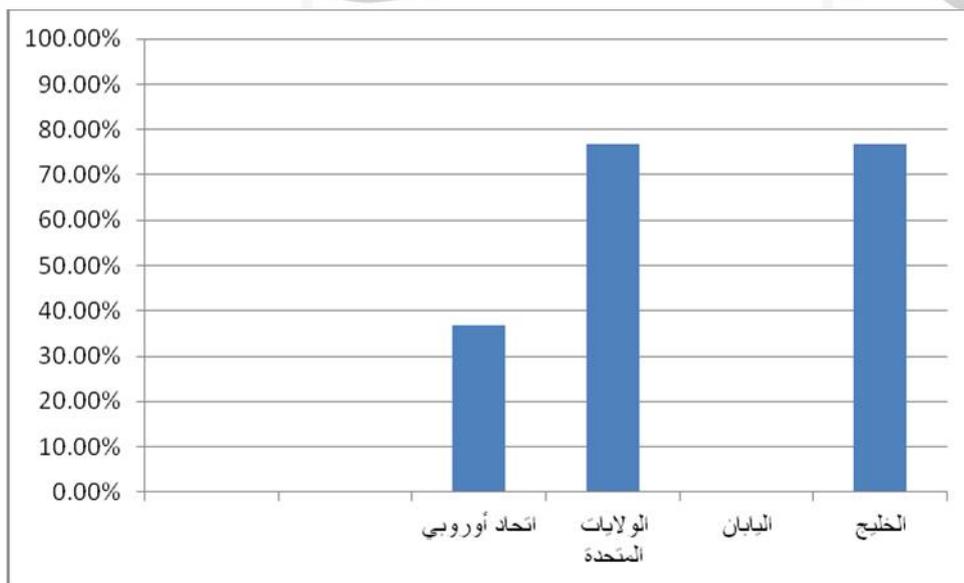


ملحق ١٣

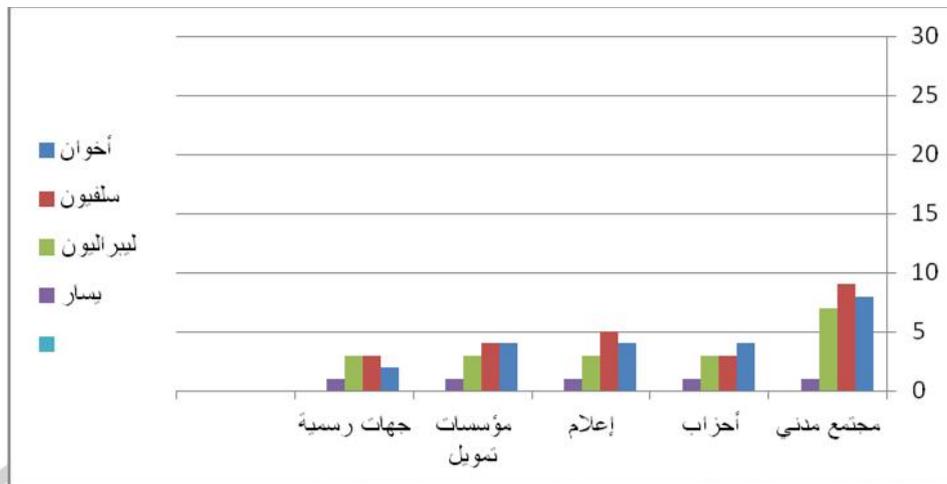
١٣- الجهات الممولة:				
الخليج	اليابان	الولايات المتحدة	اتحاد أوروبي	
٨	٠	٨	٤	مجتمع مدني
٤	٠	٤	٢	أحزاب
٤	٠	٣	٢	إعلام
٣	٠	٤	٢	مؤسسات تمويل
٤	٠	٤	١	جهات رسمية
٢٣	٠	٢٣	١١	٣٠ إجمالي



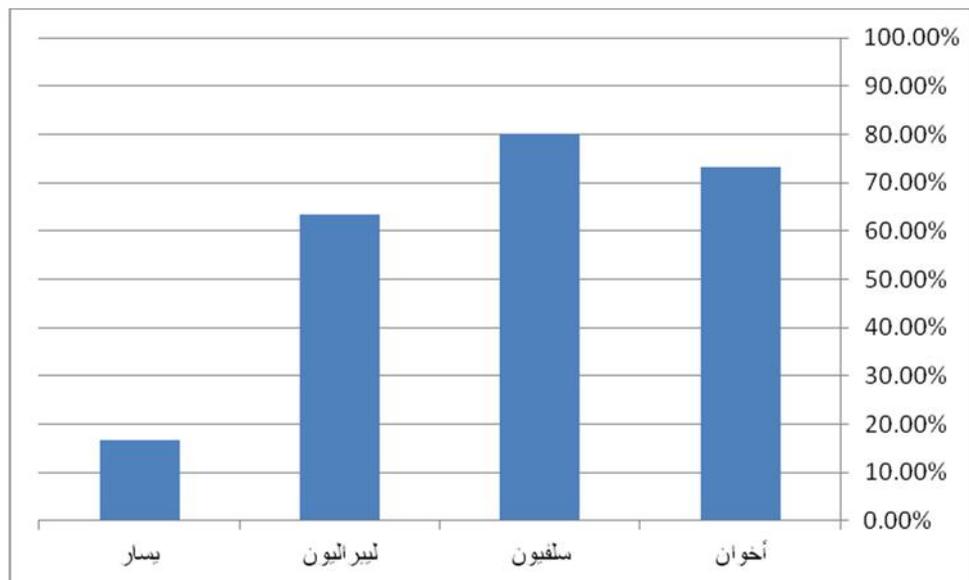
١٢- الجهات الممولة:				
الخليج	اليابان	الولايات المتحدة	اتحاد أوروبي	
%٧٦,٧	%٠,٠	%٧٦,٧	%٣٦,٧	



١٤- الجهات المتلقية:				
يسار	ليبراليون	سلفيون	أخوان	
١	٧	٩	٨	مجتمع مدني
١	٣	٣	٤	أحزاب
١	٣	٥	٤	إعلام
١	٣	٤	٤	مؤسسات تمويل
١	٣	٣	٢	جهات رسمية
٥	١٩	٢٤	٢٢	٣٠
إجمالي				

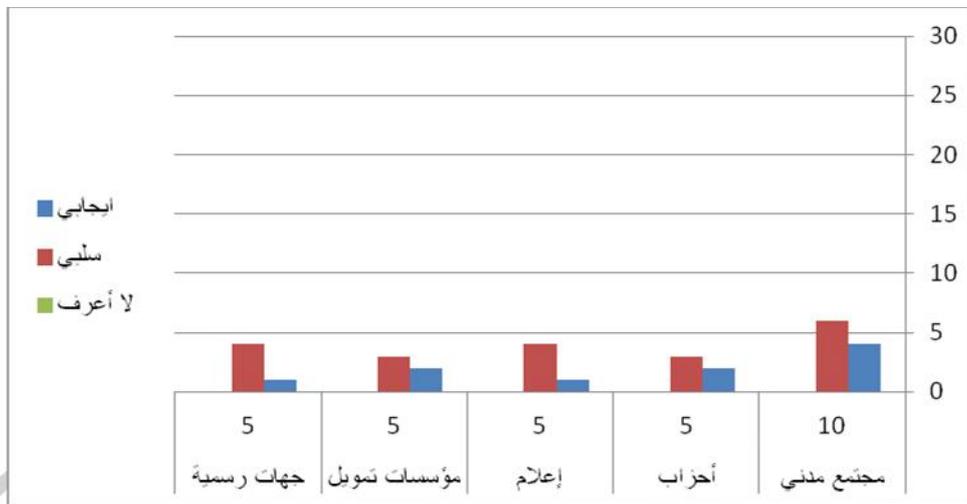


يسار	ليبراليون	سلفيون	أخوان	الجهات المتلقية:
%١٦,٧	%٦٣,٣	%٨٠,٠	%٧٣,٣	

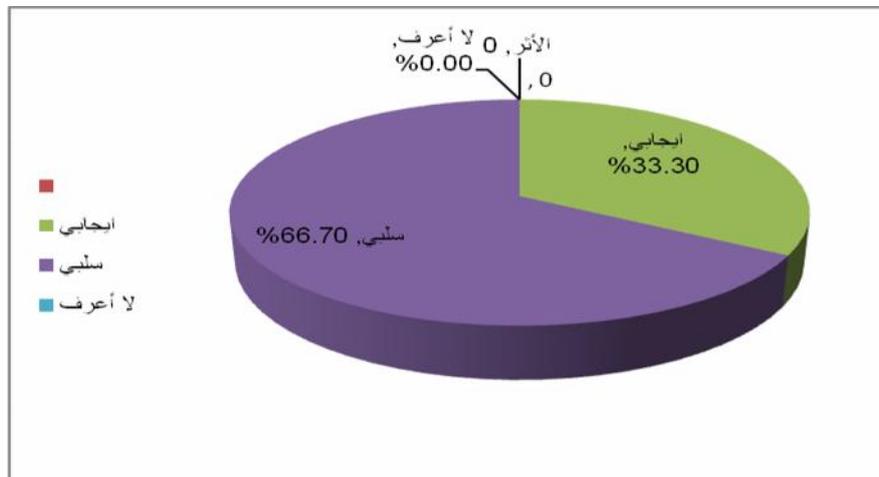


ملحق ١٥

١٥- الأثر	إيجابي	سلبي	لا أعرف
مجتمع مدني	٤	٦	٠
أحزاب	٢	٣	٠
إعلام	١	٤	٠
مؤسسات تمويل	٢	٣	٠
جهات رسمية	١	٤	٠
إجمالي	١٠	٢٠	٠

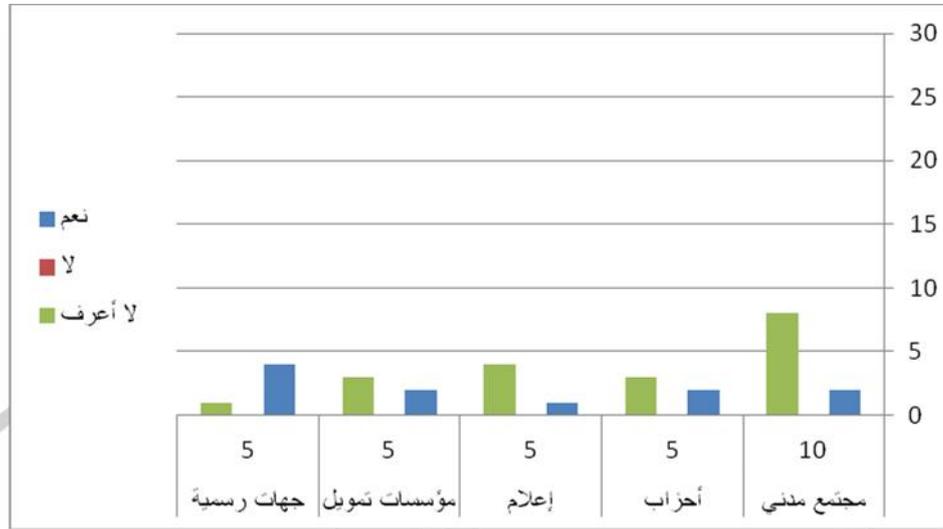


الأثر	إيجابي	سلبي	لا أعرف
	٣٣,٣%	٦٦,٧%	٠,٠%

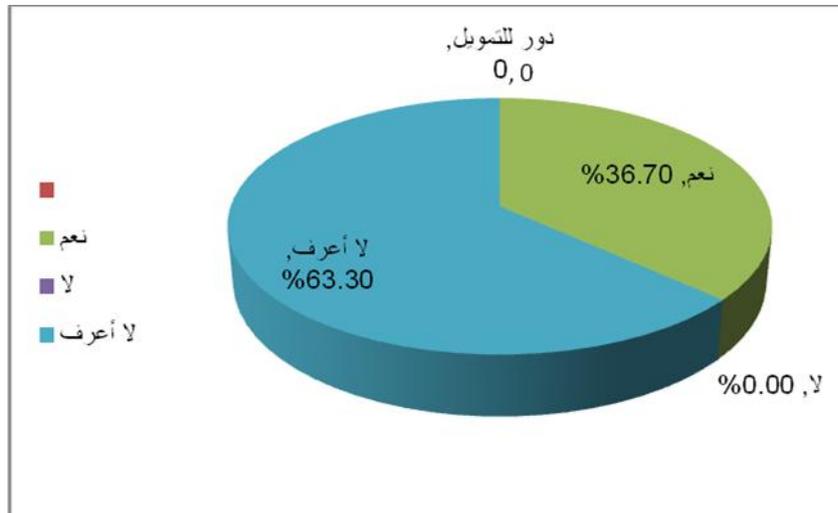


ثالثاً:- التمويل في الإعلام

لا أعرف	لا	نعم		١٦- دور للتمويل
٨	٠	٢	١٠	مجتمع مدني
٣	٠	٢	٥	أحزاب
٤	٠	١	٥	إعلام
٣	٠	٢	٥	مؤسسات تمويل
١	٠	٤	٥	جهات رسمية
١٩	٠	١١	٣٠	إجمالي

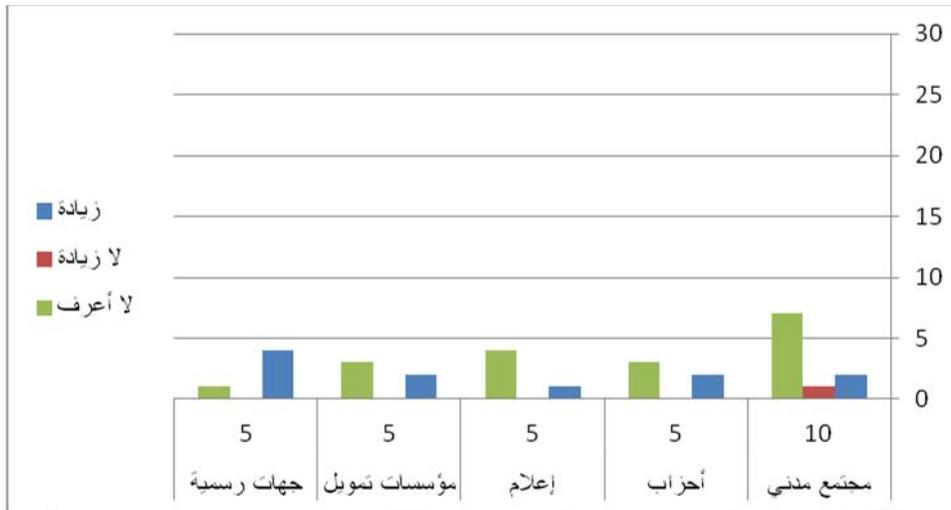


دور للتمويل	نعم	لا	لا أعرف
	%٣٦,٧	%٠,٠	%٦٣,٣

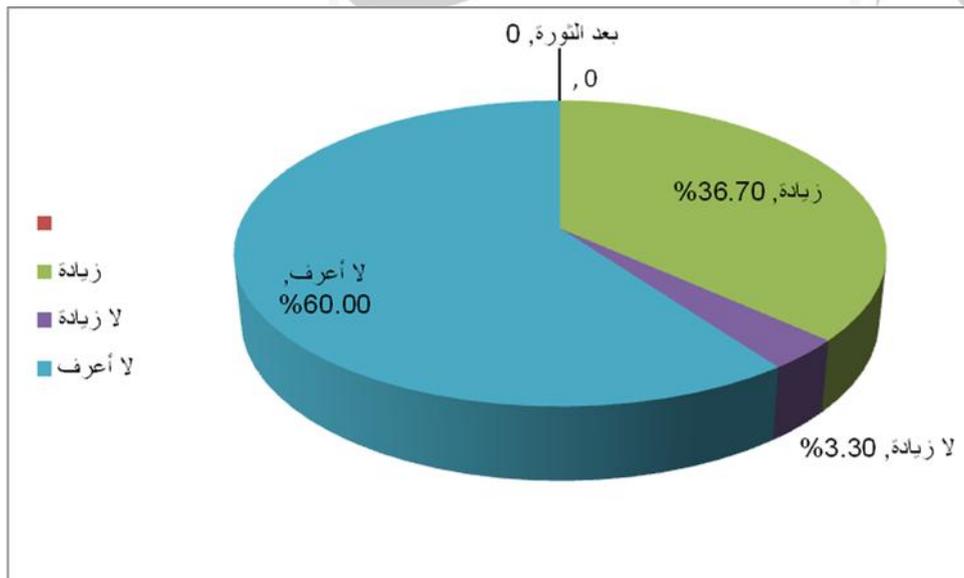


ملحق ١٧

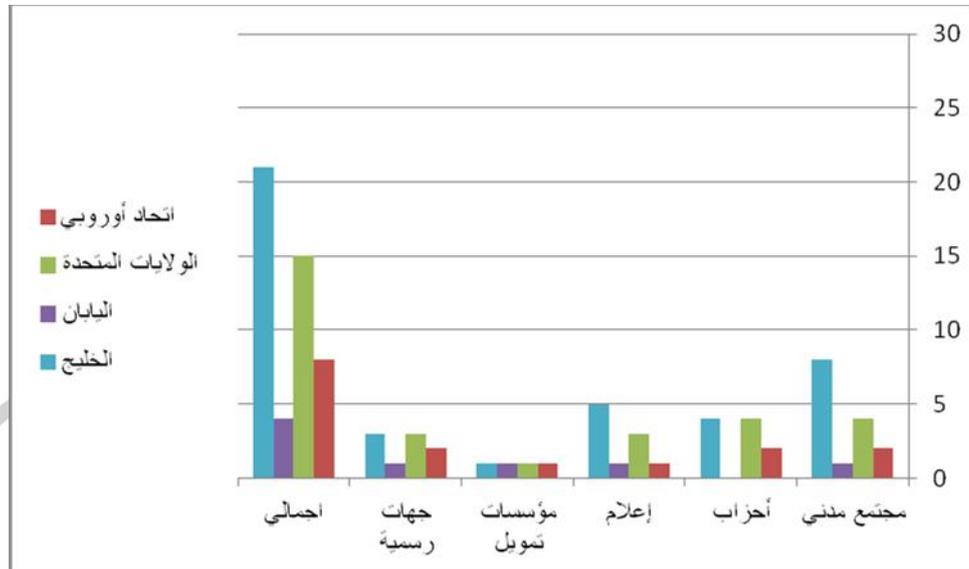
لا أعرف	لا زيادة	زيادة		١٧- بعد الثورة
٧	١	٢	١٠	مجتمع مدني
٣	٠	٢	٥	أحزاب
٤	٠	١	٥	إعلام
٣	٠	٢	٥	مؤسسات تمويل
١	٠	٤	٥	جهات رسمية
١٨	١	١١	٣٠	إجمالي



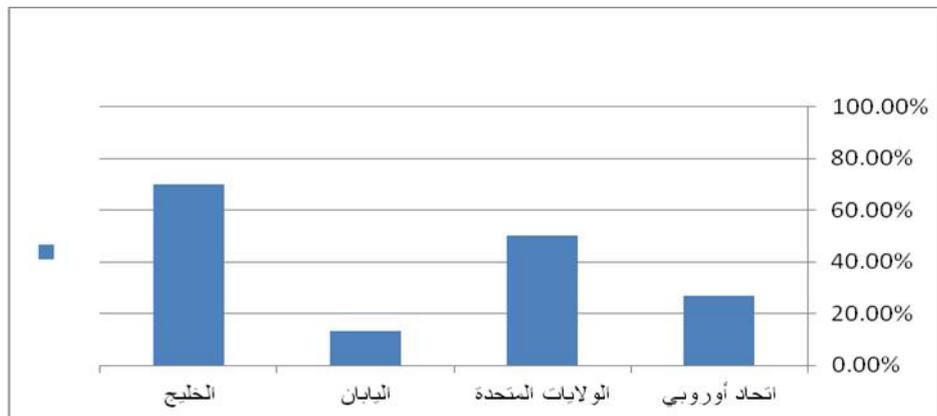
بعد الثورة	زيادة	لا زيادة	لا أعرف
	36,7%	3,3%	60,0%



الخليج	اليابان	الولايات المتحدة	اتحاد أوروبي		١٨- الجهات الممولة:
٨	١	٤	٢	١٠	مجتمع مدني
٤	٠	٤	٢	٥	أحزاب
٥	١	٣	١	٥	إعلام
١	١	١	١	٥	مؤسسات تمويل
٣	١	٣	٢	٥	جهات رسمية
٢١	٤	١٥	٨	٣٠	إجمالي

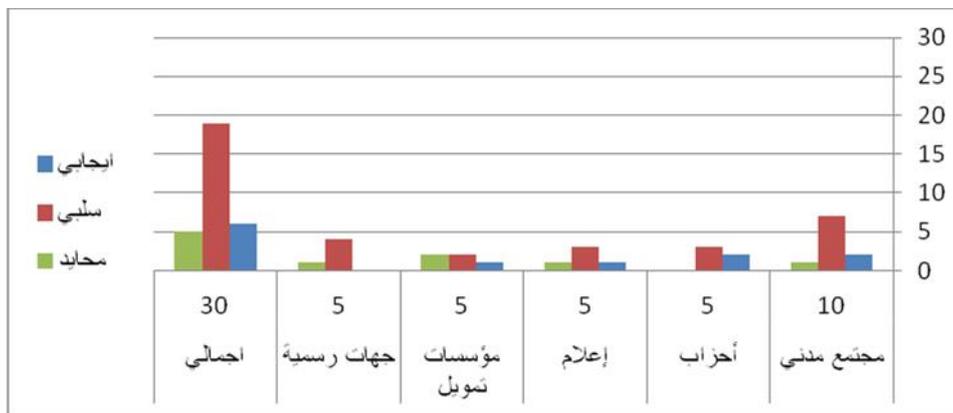


الجهات الممولة:	اتحاد أوروبي	الولايات المتحدة	اليابان	الخليج
	٢٦,٧%	٥٠,٠%	١٣,٣%	٧٠,٠%



ملحق ١٩

الأثر - ١٩	إيجابي	سلبى	محايد
مجتمع مدنى	٢	٧	١
أحزاب	٢	٣	٠
إعلام	١	٣	١
مؤسسات تمويل	١	٢	٢
جهات رسمية	٥	٤	١
إجمالي	٦	١٩	٥



الأثر	إيجابي	سلبى	محايد
	٢٠,٠%	٦٣,٣%	١٦,٧%

